بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ﷺ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد: فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، وبعد:

أولا: مقدمات في علم العقيدة:

أولا: معنى العقيدة لغة واصطلاحا:

معنى العقيدة لغة: تدور مادة "عقد" بين عدة معان، منها: الربط والشد، والعهد، والملازمة، والتأكيد.

١- الربط والشد بقوة، يقال: عَقَدَ الحبلَ، يعقِده عقدا، إذا ربطه وشده بقوة.

٢- العهد، يقال: بين هذه القبيلة وتلك عقد، أي: عهد، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾[المائدة: ١]؛ أي: أوفوا بالعهود التي أكدتموها.

٣- الملازمة، يقال: عقد قلبَه على الشيء، أو عقد قلبُه الشيءَ إذا لزمه، ومنه ما جاء عن جرير بن عبدالله قال: رأيت رسول الله ﷺ يلوي ناصية فرس بإصبعه، وهو يقول: «الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة الأجر والمغنم»[(١)] أي: الخير ملازم لها كأنه عُقِد عليها.

٤- التأكيد، يقال: عقد البيعَ، إذا أكَّده، ومنه العقد المكتوب في البيع والإيجار وغيرهما، فإنه لم يكتب إلا بعد إيقاع البيع أو الإيجار أو الاستئجار وتأكيده.

معنى العقيدة اصطلاحا: الاعتقاد الجازم الذي لا يخالطه شك في المطالب الإلهية والنبوات وأمور المعاد وغيرها مما يجب الإيمان به.

والمراد بالمطالب الإلهية: الإيمان بالله في ربوبيته، وألوهيته، وأسمائه وصفاته.

وكذلك يمكن تعريفها بلفظ: ما عقد الإنسان قلبه عليه من أمور الدين، ودان الله به.

يلاحظ هنا: أن العقيدة تكون يقينية، ويكون محلها في القلب الذي ينعقد بها، وتكون متعلقة بأمور الغيب،

---

(١) أخرجه مسلم (ك: الإمارة، ح: ١٨٧٢).

وتضم كل مسلمات الدين وأصوله وفرائضه وقطعياته، وتدخل فيه الفرائض وغيرها من جهة التسليم والاعتقاد بها، وليس من جهة كيفية العمل.

الرابط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي: الارتباط بينهما ظاهر، لأن هذا الذي جزم بالشيء وصمم عليه قد ألزمه قلبَه وشده بقوة بحيث لا يتفلت منه أبدا.

ثانيا: أصل مصطلح العقيدة واستخدامه في المؤلفات: إن العقيدة بهذا اللفظ لم ترد في الكتاب والسنة، ولكن مادتها اللغوية واردة في الكتاب والسنة، ومسمى العقيدة أصله شرعي، فقد جاء عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان، عن أبيه، قال: خرج زيد بن ثابت رضي الله عنهما، من عند مروان بن الحكم، بنصف النهار، قال: فقلت: ما خرج هذه الساعة من عند مروان إلا وقد سأله عن شيء، فأتيته، فسألته، قال: نعم، سألني عن حديث سمعته من رسول الله ﷺقال: «نضر الله امرأ سمع منا حديثا، فحفظه فأداه إلى من هو أحفظ منه، فرب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه» «لا يعتقد قلب مسلم على ثلاث خصال، إلا دخل الجنة». قال: قلت: ما هن؟ قال: «إخلاص العمل، والنصيحة لولاة الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تحيط من وراءهم»[1]، ونقل العلماء رسائل في الاعتقاد لبعض الصحابة وكبار الأئمة[2]، ولكن لم يستخدم علماء الأمة في القرون المفضلة مصطلح العقيدة، ولعل أول من استخدم هذا المصطلح هو الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي ٣٢٧هـ في كتابه الذي وسمه: بـ(أصل السنة واعتقاد الدين)، وهذا الكتاب ذكره أبو القاسم اللالكائي ٤١٨هـ في كتابه: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة)[3]، والحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ٧٤٨هـ في كتابه: (العلو للعلي الغفار)[4] وابن القيم ٧٥١هـ في كتابه: (اجتماع الجيوش الإسلامية على غزوة المعطلة والجهمية)[5]، وجمعه كله الدكتور سعدي الهاشمي وأورده في كتابه: (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية)[6]. وبعد ابن أبي حاتم الرازي جاء أبو بكر أحمد بن إبراهم الإسماعيلي ٣٧١هـ، وألف كتابه: (اعتقاد أئمة أهل الحديث)، وهو موجود ومطبوع ومتداول[7]، ثم تتابع الأئمة في استعمال هذا المصطلح في كتاباتهم ومصنفاتهم.

ثالثا: بعض المسميات التي أطلقت على العقيدة الإسلامية: التوحيد، أصول الدين، السنة، الفقه الأكبر، الشريعة، الإيمان، الدين.

---

(١) أخرجه الدارمي (١/٣٠٢-٣٠٣ ح: ٢٣٥)،واللفظ له، والترمذيّ (ك: العلم ح: ٢٦٥٦) وحسّنه، وأبو داود (ك: العلم ح: ٣٦٦٠)، وابن حبان كما في الإحسان (ك: العلم ح: ٦٧، وكتاب الرقاق ح: ٦٨٠).

(٢) انظر: المطالب المفيدة في مسائل العقيدة للدكتور طارق القحطاني (١/٢٣-٢٤)، وانظر للتفصيل: منهج أهل السنة والجماعة في تدوين علم العقيدة للدكتور ناصر بن يحيى الحنيني (٢/١٠٥٢-١١٦٦).

(٣) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/١٩٧-١٩٨ برقم: ٣٢١).

(٤) انظر: العلو للعلي الغفار بتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان (ص: ١٣٧-١٣٩).

(٥) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، بتحقيق الدكتور عواد عبد الله المعتق (٢/٢٣٣-٢٣٤).

(٦) انظر: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (١/٢٢٤-٢٢٩).

(٧) حققه الدكتور محمد بن عبد الرحمن الخمس، وطبعته دار العاصمة الرياض.

١ – التوحيد:

أ– التوحيد في اللغة: التوحيد في اللغة مصدر من وحَّد يوحِّد توحيدا، إذا أفرده واعتقده واحدا.

ب– التوحيد في الاصطلاح: إفراد الله بما يختص به من الربوبية والألوهية والأسماء والصفات.

وبعبارة أخرى مختصرة: إفراد الله بما تفرَّد به، وبما أمر أن يُفْرَد به.

فنفرده في ملكه وأفعاله، فلا رب سواه، ولا شريك له، ونفرده في ألوهيته، فلا يستحق العبادة إلا هو، ونفرده في أسمائه وصفاته، فلا مثيل له في كماله ولا نظيره له.

ج– العلاقة بين التوحيد والعقيدة:

العقيدة ليست مقصورة على توحيد الله تعالى فقط، بل هي تشمل التوحيد وزيادة، فيدخل فيها مباحث أخرى مثل: الرسل ورسالاتهم، والملائكة وأعمالهم، والكتب السماوية، واليوم الآخر وما يتعلق به، وما يجري في ذلك اليوم العظيم، والقضاء والقدر وما يتعلق به، والإمامة، والصحابة، ومواقف المسلمين من الملل المنحرفة والفرق الضالة وغير ذلك.

فالعلاقة بين التوحيد والعقيدة علاقة جزئية؛ لأن التوحيد جزء من العقيدة، والعقيدة أعم وأشمل من التوحيد، فإنها تشمل مباحث التوحيد وغيرها.

د– لماذا سمي علم العقيدة بالتوحيد؟

الجواب: إن تسمية العقيدة بالتوحيد من باب تسمية الشيء بأشرف أجزائه، لأن توحيد الله تعالى هو أشرف مباحث علم العقيدة، وأساسها وجوهرها، وأما المباحث الأخرى فهي تابعة له وتعتمد عليه وتستند إليه وتدخل فيه بالالتزام.

هـ– ما الفرق بين العقيدة والتوحيد؟

الجواب: العقيدة أعم من جهة موضوعها، فإنها تشمل التوحيد وغيره، فيدخل فيها أركان الإيمان الستة، ويدخل فيها ردود علماء الإسلام على الديانات الأخرى والفرق والتيارات المعاصرة وغيرها، بخلاف التوحيد الذي يقتصر على توحيد الله تعالى.

ويلاحظ أيضا أن مباحث الإيمان بالكتب والرسل واليوم الآخر والقضاء والقدر يدخل في إطار العقيدة بالمطابقة، وأما في التوحيد فيدخل فيه بالالتزام؛ إذ يلزم من إيمانك بالله أن تؤمن بملائكته وكتبه ورسله، والمغيبات التي أخبر عنها وأخبرت عنها رسله، والقدر الذي يجريه الله في عباده وفق إرادته ومشيئته.

و– مؤلفات في العقيدة تحت مسمى التوحيد:

كتاب التوحيد للإمام البخاري ضمن جامعه الصحيح: لقد أفرد أمير المؤمنين في الحديث أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ٢٥٦هـ كتابا خاصا في جامعه الصحيح بعنوان: (كتاب التوحيد)، وخرج فيه أحاديث العقيدة.

كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري ٣١١هـ.

كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد المعروف بابن منده ٣٩٥هـ.

كتاب التوحيد لله عز وجل، لأبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ٦٠٠هـ.

كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، لشيخ الإسلام المجدد محمد بن عبد الوهاب التميمي النجدي ١٢٠٦هـ.

٢- أصول الدين: من مسميات علم العقيدة: أصول الدين.

أ-بيان المراد بأصول الدين ومعناها: "أصول الدين" مركب من كلمتين، وهما: أصول ودين، والأولى مضاف، والثانية مضاف إليه، فهو مركب إضافي.

والأصول مفردها أصل، ومعناه لغة: أساس الشيء.

واصطلاحا: ما له فرع، لأن الفرع لا ينشأ إلا عن أصل.

والدين: لغة: الذل والخضوع.

والمراد بالدين هنا: دين الإسلام، وطاعة الله وعبادته وتوحيده وامتثال أوامره واجتناب نواهيه، وكل ما يتعبد الله به.

وبناء على ذلك يكون معنى أصول الدين: القواعد والأسس التي تصح بها العبادة، وتتحقق بها طاعة الله وطاعة رسوله بامتثال الأوامر واجتناب النواهي، لأن الاعتقاد هو الأصل الذي ينبني عليه قبول الأعمال وصحتها.

الحاصل: معنى أصول الدين: ما يقوم وينبني عليه الدين، والدين الإسلامي يقوم على عقيدة التوحيد، ولذلك سمي علم العقيدة بعلم أصول الدين.

ما هي أصول الدين؟ المفهوم الحق لمصطلح أصول الدين هو أصول الإيمان الستة، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ﴾[النساء: ١٣٦] وقال تعالى: ﴿ لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾[البقرة: ١٧٧]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ﴾ [القمر: ٤٩]، وقال النبي ﷺ في شرح الإيمان لما سأله عنه جبريل عليه السلام كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يوما بارزا للناس، إذ أتاه رجل يمشي فقال: يا رسول الله ما الإيمان؟ قال: «الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، ورسله، ولقائه، وتؤمن بالبعث الآخر...» الحديث[1]. وفي حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «...أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره. قال: صدقت...»الحديث[2].

فهذه الأصول الستة هي التي يقوم عليها إيمان العبد، وتصح بها عبادته.

ب- النظر في تقسيم الدين إلى أصول وفروع وتفصيل القول في ذلك: هناك من يرى أن تقسيم الدين إلى أصول وفروع بدعة لأن هذا التقسيم لم يكن في عهد السلف، ولأن المقسمين إلى الأصول والفروع يجعلون الصلاة والزكاة والصيام من الفروع، هذا لا يسلم لهم على الإطلاق؛ لأن الصلاة والزكاة والصوم هذه كلها من أركان الإسلام، وهذا معروف[3]، ولكن يمكن أن يقال

---

(1) أخرجه البخاري (ك: الإيمان، ح: ٥٠، ك: التفسير، ح: ٤٧٧٧) وهذا لفظه؛ و مسلم (الإيمان، ح: ٩).

(2) أخرجه مسلم (ك: الإيمان، ح: ٨).

(3) انظر: شرح نظم الورقات في أصول الفقه للشيخ العثيمين (ص: ٥٥).

يقال بأن هذا التقسيم للإفهام والتقريب والتيسير، وهو مقبول في كل العلوم والفنون، فكذلك لا مانع من قبوله هنا، وأما الصلاة والزكاة والصيام وغيرها من أركان الإسلام فلها جانبان: جانب يتعلق بالاعتقاد وآخر يتعلق بالعمل، فما كان متعلقا بالاعتقاد يحسب من الأصول وما كان متعلقا بالعمل يحسب من الفروع، فلا يقال أنها من الفروع على الإطلاق، ولا يقال أنها من الأصول على الإطلاق؛ بل لا بد من البيان والتفصيل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والدين القائم بالقلب من الإيمان علما وحالا هو الأصل، والأعمال الظاهرة هي الفروع)[1]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فالدين نوعان: أمور خبرية اعتقادية وأمور طلبية عملية. فالأول كالعلم بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ويدخل في ذلك أخبار الأنبياء وأممهم ومراتبهم في الفضائل وأحوال الملائكة وصفاتهم وأعمالهم، ويدخل في ذلك صفة الجنة والنار، وما في الأعمال من الثواب والعقاب وأحوال الأولياء والصحابة وفضائلهم ومراتبهم وغير ذلك. وقد يسمى هذا النوع أصول دين. ويسمى العقد الأكبر ويسمى الجدال فيه بالعقل كلاما. ويسمى عقائد واعتقادات، ويسمى المسائل العلمية والمسائل الخبرية، ويسمى علم المكاشفة. والثاني الأمور العملية الطلبية من أعمال الجوارح والقلب كالواجبات والمحرمات والمستحبات والمكروهات والمباحات؛ فإن الأمر والنهي قد يكون بالعلم والاعتقاد فهو من جهة كونه علما واعتقادا أو خبرا صادقا أو كاذبا يدخل في القسم الأول، ومن جهة كونه مأمورا به أو منهيا عنه يدخل في القسم الثاني مثل شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله فهذه الشهادة من جهة كونها صادقة مطابقة لمخبرها فهي من القسم الأول، ومن جهة أنها فرض واجب، وأن صاحبها بها يصير مؤمنا يستحق الثواب وبعدمها يصير كافرا يحل دمه وماله فهي من القسم الثاني)[2]. فبهذا التفصيل يمكن أن يقال بتقسيم الدين إلى أصول وفروع، وإلا لا يصح ذلك البتة، هذا ما يظهر لي، والله أعلم.

وكذلك يلاحظ هنا: أن العقيدة سميت بأصول الدين تمييزا لها عن الفروع، وذلك لا يعنى أن الأصول هي التي تؤخذ ويعمل بها فحسب، وأن أنه يمكن الاستغناء عن الفروع، فهذا الفهم غير صحيح البتة، لأن الدين كل لا يتجزأ، وقد عاب الله تعالى أهل الكتاب لكونهم يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعضه الآخر، قال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]

ج- مؤلفات في العقيدة تحت مسمى أصول الدين.

١- أصل السنة واعتقاد الدين، لابن أبي حاتم الرازي ٣٢٧هـ

٢- الإبانة عن أصول الديانة؛ لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ٣٢٩هـ.

٣- أصول الدين لعبد القاهر البغدادي ٤٢٩هـ.

٣- السنة: من مسميات علم العقيدة: السنة.

أ- تعريف السنة لغة واصطلاحا:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/٣٥٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/٣٣٥-٣٣٦).

السنة لغة: من سنَّ يسِنُّ ويسُنُّ فهو مسنون، وسنَّ الأمر بينه، وهي تأتي لعدة معان، منها:

١- الطريقة المسلوكة: سواء كانت محمودة أو مذمومة، ومنه ما جاء عن جرير بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ في حديث طويل: «من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء»[١].

٢- السيرة، وسنة الرسول ﷺ: سيرته التي كان يتحراها، فما ثبت عنه من قول أو فعل أو وصف أو تقرير قبل له سنة.

تعريف السنة في الاصطلاح: ما قاله رسول الله أو فعله أو قرر عليه.

ب- العلاقة بين مسمى السنة ومسمى العقيدة: لما كانت السنة مصدرا من مصادر العقيدة وطريقة من طرق إثبات العقيدة الصحيحة أطلق أهل العلم على عقيدة السلف اسم السنة بسبب اتباعهم لطريقة رسول الله ﷺ وأصحابه في ذلك.

قال ابن رجب: (ومراد هؤلاء الأئمة بالسنة: طريقة النبي ﷺ التي كان عليها هو وأصحابه السالمة من الشبهات والشهوات... ثم صار في عرف كثير من العلماء المتأخرين من أهل الحديث وغيرهم السنة عبارة عما سَلِمَ من الشبهات في الاعتقادات خاصة في مسائل الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وكذلك في مسائل القدر وفضائل الصحابة، وصنفوا في هذا العلم تصانيف، وسموها كتب السنة)[٢].

ج- مؤلفات في العقيدة تحت مسمى السنة.

السنة لابن أبي شيبة ٢٣٥هـ، **السنة** للإمام أحمد ٢٤١هـ، **السنة** للأثرم، أبي بكر أحمد بن محمد البغدادي ٢٧٣هـ، **السنة** لأبي علي حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال ٢٧٣هـ، **السنة** لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ٢٧٥هـ، **السنة**. لعمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني ٢٨٧هـ، **السنة**. لعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ٢٩٠هـ، **السنة**. لمحمد بن نصر بن الحجاج المروزي ٢٩٤هـ. **صريح السنة**. لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ٣١٠هـ. **السنة**. لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال ٣١١هـ. **شرح السنة**. لأبي محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري ٣٢٩هـ.

٤- الفقه الأكبر: من مسميات علم العقيدة: الفقه الأكبر.

أ- تعريف الفقه لغة واصطلاحا:

الفقه في اللغة: الفهم، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ﴾[هود: ٩١]، أي: ما نفهم، وقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾[الإسراء: ٤٤].

وفي الاصطلاح: معرفة الأحكام الشرعية العملية التكليفية[٣].

ب- المراد بالفقه لدى الأوائل والأواخر: وكان الفقه يطلق في القرون الأولى على العلم بأحكام الشريعة كلها، ومنه

---

(١) أخرجه مسلم (ك: الزكاة، ح: ١٠١٧).

(٢) كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة (ص: ١١-١٢).

(٣) انظر: شرح نظم الورقات في أصول الفقه (ص: ٢٤-٢٥).

ما جاء عن معاوية بن أبي سفيان قال: سمعت النبي يقول: «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين»[١] وعن ابن عباس أن النبي ﷺ دخل الخلاء، فوضعت له وضوءا قال: «من وضع هذا؟» فأُخْبِرَ، فقال : «اللهم فقهه في الدين»[٢].

ولكن المتأخرين خصوا اسم الفقه بمعرفة مسائل الحلال والحرام وغيرها.

ج- سبب تسمية العقيدة بالفقه الأكبر:

سمى العلماء العقيدة بالفقه الأكبر مقارنة بفقه الفروع، فقولنا: الفقه الأكبر بشعر بأن هناك فقها آخر ليس بأكبر، وهو فقه ما أطلق عليه اسم الفروع. قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين: (العلم بأن الله واحد، هذا يدخل في العقائد، فليس فقها في اصطلاح أصول الفقه، ولكنه في الشريعة فقه؛ بل هو أعظم الفقه، ولهذا سمى بعض العلماء علم العقائد الفقه الأكبر، وما يتعلق بأفعال المكلفين سماه الفقه الأصغر، وهو جدير بأن يسمى الفقه الأكبر، أي: ما يتعلق بالله عز وجل هو الفقه الأكبر، وما يتعلق بأفعالنا فهو الفقه الأصغر)[٣].

وتسمية العقيدة بالفقه الأكبر يعني الاهتمام بها والبدء بها في الدعوة، والبدء بتصحيحها قبل القيام بالأعمال، ولا يعني إهمال أداء الأعمال وعدم معرفة كيفية القيام بها، وعدم تعلم الحلال والحرام، وعدم معرفة أدلتها التفصيلية فإنها جميعا من الدين ولا يمكن الاستغناء عن بعضه والاكتفاء بالبعض الآخر.

ج- مؤلفات في العقيدة تحت مسمى الفقه الأكبر.

أول من استخدم مصطلح (**الفقه الأكبر**) هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت ١٥٠هـ، فقد روي عنه كتاب بهذا الاسم، وقد بحث فيه الإمام بعض مسائل الاعتقاد، وهو مشهور عند أصحابه[٤]، وله شروح منها: **شرح الفقه الأكبر**، لملا علي القاري الحنفي ١٠١٤هـ.

٥- الشريعة: من مسميات علم العقيدة: الشريعة.

أ- تعريف الشريعة لغة واصطلاحا:

الشريعة في اللغة: قال ابن فارس: (الشين والراء والعين أصل واحد، وهو شيء يفتح في امتداد يكون فيه. من ذلك الشريعة، وهي مورد الشاربة الماء)[٥].

الشريعة في الاصطلاح: لفظ الشريعة من الألفاظ التي تستعمل بحسب السياق وما تضاف إليه، وقد ورد هذا اللفظ في القرآن على ثلاثة معان:

١- التوحيد (العقيدة) قال تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِۚ ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَن يُنِيبُ

(١) أخرجه البخاري (ك: الاعتصام بالكتاب والسنة، ح: ٧٣١٢)، ومسلم (ك: الزكاة، ١٠٣٧).

(٢) أخرجه البخاري (ك: الوضوء، ح: ١٤٣).

(٣) شرح نظم الورقات في أصول الفقه (ص: ٢٥-٢٦).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٥/٤٦).

(٥) معجم مقاييس اللغة (٣/٢٦٢).

﴾[الشورى: ١٣]، وأهم ما أوصى الله به الأنبياء هو إقامة التوحيد ونبذ الشرك، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾[النحل: ٣٦]

٢- ما سوى التوحيد: قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [المائدة: ٤٨]

٣- الدين كله: قال تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[الجاثية: ١٨]

فلفظ الشريعة لفظ مشترك، استعمل لعدة معان، فتارة بمعنى التوحيد والعقيدة، وتارة بمعنى الفقه، وتارة بمعنى الدين كله، ولكن المتعارف في اصطلاح العلماء الآن أن (الشريعة هي: الأمر والنهي والحلال والحرام والفرائض والحدود والسنن والأحكام)[1]، وهي بهذا الاعتبار بمعنى الفقه، وقد تقدم الكلام عنه.

العلاقة بين العقيدة والشريعة: العقيدة تستلزم الشريعة، والشريعة تستلزم العقيدة، فإذا ذكرت إحداهما مفردة تشمل الأخرى، وإذا ذكرتا معا يكون لكل واحدة منها معنى، فيكون المراد بالعقيدة الأعمال القلبية الباطنة وما تعورف عليه من أبواب الاعتقاد، ويكون المراد بالشريعة الأعمال الظاهرة، ولكن إذا ذكرت أي واحدة منهما مفردة تكون شاملة للأخرى، وهذا مثل الإسلام والإيمان تماما، فالإيمان يمثل جانب العقيدة والإسلام يمثل جانب الشريعة، وهما من الألفاظ التي قيل فيها: إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا.

ج- مؤلفات في العقيدة تحت مسمى الشريعة.

١- الشريعة لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري ٣٦٠هـ.

٢- الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي ٣٨٧هـ.

٦- الدين: من مسميات علم العقيدة: الدين.

أ- تعريف الدين لغة واصطلاحا:

الدين في اللغة: مأخوذ من الفعل الثلاثي دانَ يدينُ، وهو تارة يتعدى بنفسه، وتارة باللام، وتارة بالباء، ومعناه يختلف باختلاف ما يتعدى به.

فإذا تعدى بنفسه وقيل: "دانه" يكون بمعنى ملكه وساسه وقهره وحاسبه وجازاه.

وإذا تعدى باللام وقيل: "دان له" يكون بمعنى خضع وأطاع.

وإذا تعدى بالباء وقيل: "دان به" يكون بمعنى اتخذه دينا ومذهبا واعتاده واعتقده وتخلق به.

الدين في الاصطلاح: هو اعتقاد قداسة ذات، ومجموعة السلوك الذي يدل على الخضوع لتلك الذات ذلا وحبا، رغبة ورهبة.

وهذا التعريف عام يدخل فيه جميع الأديان السماوية وغير السماوية، ويدخل فيه الصحيح وغير الصحيح[2].

---

(1) مجموع الفتاوى (٣/٣٦٢).

(2) انظر: دراسات في الأديان: اليهودية والنصرانية لشيخنا الدكتور سعود الخلف حفظه الله (ص: ١١-١٢).

ولكن المراد بالدين عندنا دين الإسلام الذي جاء به النبي ﷺ قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وهو بهذا الاعتبار يكون بمعنى الشريعة الإسلامية التي جاء بها النبي ﷺ.

ب- العلاقة بين الدين والعقيدة: مثل العلاقة بين العقيدة والشريعة، وقد تقدم.

ب- من ا لمؤلفات في العقيدة تحت مسمى الدين.

الدين الخالص للسيد محمد صديق حسن خان القنوجي ١٣٠٧هـ.

٧- الإيمان: من مسميات علم العقيدة: الإيمان.

أ- تعريف الإيمان لغة واصطلاحا:

الإيمان في اللغة: الإيمان مشتق من فعل "أَمِنَ" من الأمانة والأمن، الذي هو ضد الخيانة، ومعناه: التصديق مع الأمن، والتصديق مع الطمأنينة، فالإيمان في اللغة: تصديق مخصوص.

قال الراغب: (الإيمان هو التصديق الذي معه أمن)[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (تفسيره بلفظ الإقرار أقرب من تفسيره بلفظ التصديق مع أن بينهما فرقا)[2]، وقال أيضا: (ومعلوم أن الإيمان هو الإقرار، لا مجرد التصديق)[3].

الإيمان في الاصطلاح: تنوعت عبارات أهل السنة والجماعة في تعريف الإيمان ومن أشهرها: اعتقاد بالجنان، وقول باللسان، وعمل بالأركان، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

ب- العلاقة بين الإيمان والعقيدة: مفهوم العقيدة أوسع من الإيمان لأنها تشمل مسائل الإيمان وغيرها، ولكن مفهوم الإيمان أوسع باعتبار أنه شعب تجمع العقيدة والشريعة، فمن وجه يكون الإيمان أعم، ومن وجه تكون العقيدة أعم.

ج- من ا لمؤلفات في العقيدة تحت مسمى الإيمان.

كتاب الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام ٢٢٤هـ

كتاب الإيمان لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ٢٣٥هـ.

كتاب الإيمان للحافظ محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده ٣٩٥هـ.

رابعا: تنبيهان عن المؤلفات في العقيدة:

أولا: العلماء المتقدمون لم يكونوا يقسمون تصانيفهم إلى العقائد والأحكام، والأصول والفروع، وكانت كتبهم تشتمل على مباحث العقيدة، وكانوا يجعلون لها عناوين بارزة تدل على مسائل العقيدة، فالإمام مالك عنون في الموطأ بـ(كتاب القدر) و(كتاب جهنم)، والإمام البخاري بدأ كتابه بـ(كتاب بدء الوحي) ثم كتاب الإيمان وكتاب العلم، وكذلك فيه كتاب أحاديث الأنبياء وكتاب المناقب وكتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ وكتاب مناقب الأنصار، وكتاب

---

(١) المفردات في غريب القرآن (ص: ٢٦)

(٢) مجموع الفتاوى (٢٩١/٧)

(٣) مجموع الفتاوى (٦٣٨/٧)

القدر، وكتاب الفتن، وكتاب أخبار الأحاد، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، وختمه بكتاب التوحيد، والإمام مسلم بدأ بـ(كتاب الإيمان)، وكذلك ذكر فيه كتاب الإمارة، وكتاب الفضائل، وكتاب فضائل الصحابة، وكتاب القدر، وكتاب صفة القيامة والجنة والنار، وكتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، وكتاب الفتن وأشراط الساعة، والإمام أبو داود عنده كتاب الفتن والملاحم وكتاب المهدي، وكتاب السنة، والإمام الترمذي عنده كتاب القدر، وكتاب الفتن، وكتاب صفة القيامة والرقائق والورع، وكتاب صفة الجنة، وكتاب صفة جهنم، وكتاب الإيمان، وكتاب المناقب، والإمام النسائي عنده كتاب الإمامة وكتاب الإيمان وشرائعه، والإمام ابن ماجه ذكر في المقدمة أربعا وعشرين بابا، وبدأ بـ(باب اتباع سنة رسول الله ﷺ) وكذلك ذكر فيه كتاب الفتن، وهكذا في كتب الحديث الأخرى، فهي مشتملة على كتب وأبواب مفردة متعلقة بالعقيدة، وإن كانت لم تفرد للكتابة عن العقيدة.

ثانيا: كتب المتقدمين في العقائد كانت كثيرا ما تتضمن مسائل فقهية وآدابا شرعية، مثلا شرح السنة للبربهاري، فقد تكلم فيه عن أحكام النكاح والطلاق والمعاملات، وشرح السنة للمزني تكلم فيه عن أحكام قصر الصلاة في السفر، وأبو جعفر الطحاوي تكلم عن المسح على الخفين، وغيرهم كثير، وكان ذلك منهم لأحد أمرين:

١- ساق أئمة السلف بعض مسائل الفروع والعبادات والحلال والحرام في ثنايا مصنفاتهم في العقيدة باعتبار أن دين الله تعالى وشريعته وسنة النبي ﷺ شاملة للأصول والفروع، والاعتقادات والأعمال، قال تعالى: ﴿ ۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾[البقرة: ١٧٧] فهم ما كانوا يفرقون في ذلك.

٢- وكانوا يذكرون مسائل الفقه والعبادات للرد على الفرق المخالفة ولبيان ما امتاز به أهل السنة والجماعة ووفقوا له من موافقة السنة عموما وفي تلك المسائل خصوصا. فمن الخوارج من أنكر القصر في السفر، وأنكرت الروافض والخوارج المسح على الخفين، وأحلت الروافض نكاح المتعة، وأنكرت الجمعة والجهاد إلا خلف المعصوم...هكذا فالأئمة ذكروا هذه المسائل وأمثالها للرد عليهم والتحذير منهم، ولبيان ما امتاز به أهل السنة وتميزوا به ووفقوا له من موافقة السنة والحق والهدى.

خامسا: أهمية العقيدة: الاعتقاد هو الأصل الذي ينبني عليه قبول الأعمال وصحتها، فأصول الدين: هي ما يقوم وينبي عليه الدين، والدين الإسلامي يقوم على التوحيد ولذلك سمي علم التوحيد وعلم العقيدة بـ"علم أصول الدين". فلا مدخل إلى هذا الدين إلا من باب التوحيد، ومن يريد أن يدخله لا يجد له بابا ينفذ منه سوى باب التوحيد، فلو دخل أحد من غير هذا الباب فإنه ينفذ إلى دين آخر غير دين الإسلام، فهذا كله من حيث الجملة يدل على أهمية العقيدة، وفيما يلي بيان ذلك بشيء من التفصيل، وهي كما يلي:

١- إن الله تعالى خلق هذا الكون من أجل تحقيق التوحيد بنوعيه: العلمي والعملي، قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [الذاريات:

٥٦-٥٨] فهذه الآيات تبين الجانب العملي المتعلق بالتوحيد، وهو إفراد الله وحده بالعبادة كلها، وقال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴾ [الطلاق: ١٢]، وهذه الآية فيها بيان للجانب العلمي الاعتقادي المتعلق بالتوحيد، فهو سبحانه منفرد بأسمائه وصفاته وأفعاله كلها وليس له شريك في شيء من ذلك.

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي في تفسيره: (ثم أخبر تعالى أنه خلق الخلق من السماوات السبع ومن فيهن والأرضين السبع ومن فيهن، وما بينهن، وأنزل الأمر، وهو الشرائع والأحكام الدينية التي أوحاها إلى رسله لتذكير العباد ووعظهم، وكذلك الأوامر الكونية والقدرية التي يدبر بها الخلق، كل ذلك لأجل أن يعرفه العباد ويعلموا إحاطة قدرته بالأشياء كلها، وإحاطة علمه بجميع الأشياء، فإذا عرفوه بأوصافه المقدسة وأسمائه الحسنى وعبدوه وأحبوه وقاموا بحقه، فهذه هي الغاية المقصودة من الخلق والأمر: معرفة الله وعبادته).

٢- العقيدة الصحيحة أساس الدين وأركان الإيمان: قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾[النساء: ١٣٦]، وقال النبي ﷺ في شرح الإيمان لما سأله عنه جبريل عليه السلام كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يوما بارزا للناس، إذ أتاه رجل يمشي فقال: يا رسول الله ما الإيمان؟ قال: «الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، ورسله، ولقائه، وتؤمن بالبعث الآخر...» الحديث[١]. وفي حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «...أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره. قال: صدقت...»الحديث[٢].

٣- اتفاق الرسل على التوحيد والإيمان باليوم وغير ذلك من أبواب الاعتقاد: وكان الرسل يركزون دعوتهم على التوحيد، وكانوا يبدؤون دعوتهم بالتوحيد، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾[الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾[النحل: ٣٦]، وكانوا يركزون على مسائل العقيدة من الإيمان باليوم الآخر وغيرها، قال تعالى لآدم وحواء عليهما السلام حين أنزلهما إلى الأرض: ﴿ قَالَ ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٤﴾ قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴾[الأعراف: ٢٤ – ٢٥] وقال نوح عليه السلام وهو يجادل قومه ويبين نعم الله عليهم، كما أخبر الله عن ذلك فقال: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾[نوح: ١٧ - ١٨] وقال تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴾[الشعراء: ٨٢] وقال تعالى عن شعيب عليه السلام: ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱرْجُواْ ٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[العنكبوت: ٣٦] وقال تعالى

---

(١) أخرجه البخاري (ك: الإيمان، ح: ٥٠، ك: التفسير، ح: ٤٧٧٧) وهذا لفظه؛ و مسلم (الإيمان، ح: ٩).

(٢) أخرجه مسلم (ك: الإيمان، ح: ٨).

لموسى عليه السلام: ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ ﴾[طه: ١٥] وقال تعالى عن عيسى عليه السلام: ﴿ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾[مريم: ٣٣] وقد أخبر الله عن خزنة جهنم بأنهم يحتجون يوم القيامة على الكفار بأن الرسل قد أنذرتهم اليوم الآخر فقال تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[الزمر: ٧١] وقال تعالى عن الكفار عموما: ﴿وَقِيلَ ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾[الجاثية: ٣٤].

٤- الأحكام الشرعية مرتبطة بالتوحيد والعقيدة: قال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَٰمِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ۗ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ﴾ [المائدة: ٣] ولا شك أن تحريم ما أهل لغير الله وما ذبح على النصب والنهي عن الاستقسام بالأزلام مرتبط بالتوحيد والعقيدة، وقال تعالى: ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِيٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ﴾[البقرة: ٢٢٨] فالله عز وجل نهى المطلقات عن كتمان ما في أرحامهن مقرونا ومشروطا بالإيمان باله واليوم الآخر.

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه»[١]. وعن أبي شريح العدوي قال: قال رسول الله ﷺ غداة فتح مكة: «إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس، فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما، ولا يعضد بها شجرة...»[٢]. وعن أم حبيبة قالت: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا»[٣].

٥- العقيدة الصحيحة أساس قبول الأعمال، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[الزمر: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ ﴾[التوبة: ٥٤] وقد اعتبر الإسلام عمل الداخل من غير باب التوحيد شركا، فأبطله، قال تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[آل عمران: ٨٥]، ولو مات الفاعل مصرا على شركه لحرم الجنة وصار إلى النار، قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾ [المائدة: ٧٢].

---

(١) أخرجه البخاري (ك: الرقاق ح: ٦٤٧٥) ومسلم (ك: الإيمان ح: ٤٧).

(٢) أخرجه البخاري (ك: العلم ح:١٠٤)، ومسلم (ك: الحج ح: ١٣٥٤:٤٤٦).

(٣) أخرجه البخاري (ك: الطلاق ح: ٥٣٣٤) ومسلم (ك: الطلاق ١٤٨٦).

٦- إن الله تعالى أمر بتعلم العقيدة في آيات كثيرة من القرآن الكريم: قال تعالى: ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مُتَقَلَّبَكُمۡ وَمَثۡوَىٰكُمۡ ﴾ [محمد: ١٩] وقال تعالى: ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ﴾ [العلق: ١ – ٥]، وقال تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٤] وقال تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٣١] وقال تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] وقال تعالى: ﴿ ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة: ٩٨].

٧- كثرة المسميات التي أطلقت على العقيدة الإسلامية: العقيدة الإسلامية أطلقت عليها أسماء متعددة ذات معان جميلة، فمنها: التوحيد، وأصول الدين، والسنة، والفقه الأكبر، والشريعة، والدين، والإيمان، وكثرة الأسماء تدل على حسن المسمى ومكانته وأهميته وفضله.

٨- العقيدة الصحيحة تحقق الأمن والهداية في الدنيا والآخرة: قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿ وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذۡنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٦]، وقال تعالى: ﴿ وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنٗا وَٱرۡزُقۡ أَهۡلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُم بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلٗا ثُمَّ أَضۡطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ﴾ [البقرة: ١٢٦]

٩- العقيدة الصحيحة تورث الطاعة والتقوى والعمل الصالح، وتقي من الخسارة وقلة البركة ومن العذاب، قال تعالى: ﴿ وَٱلۡعَصۡرِ ١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ﴾ [العصر: ١-٣]، وقال تعالى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا قَرۡيَةٗ كَانَتۡ ءَامِنَةٗ مُّطۡمَئِنَّةٗ يَأۡتِيهَا رِزۡقُهَا رَغَدٗا مِّن كُلِّ مَكَانٖ فَكَفَرَتۡ بِأَنۡعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ ﴾ [النحل: ١١٢]

١٠- العقيدة الصحيحة تثمر الحياة الطيبة والجزاء الأوفى والأجر الأحسن، قال تعالى: ﴿ مَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَنُحۡيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةٗ طَيِّبَةٗۖ وَلَنَجۡزِيَنَّهُمۡ أَجۡرَهُم بِأَحۡسَنِ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ [النحل: ٩٧] وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾ [البقرة: ٦٢]

١١- خطورة الغلط في العقيدة: قال تعالى: ﴿ قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]

قال العلامة ابن القيم: (فرتَّب المحرمات أربع مراتب، وبدأ بأسهلها وهو الفواحش، ثم ثنى بما هو أشد تحريما

منه وهو الإثم والظلم، ثم ثلَّث بما هو أعظم تحريما منهما وهو الشرك به سبحانه، ثم ربَّع بما هو أشد تحريما من ذلك كله وهو القول عليه بلا علم، وهذا يعم القول عليه سبحانه بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وفي دينه وشرعه)[1].

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[الأعراف: ١٨٠] فالله عز وجل توعد الملحدين في أسمائه، وهذا يدل دلالة واضحة على خطورة الغلط في هذا الباب العظيم.

وقال تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾[مريم: ٨٨ – ٩٢]

وهذا في التنزيه لأن الله نزَّه نفسه عن اتخاذ الولد، ومع ذلك قالوا: اتخذ الرحمن ولدا.

وأما في الإثبات فقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢٢﴾ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [فصلت: ٢٢ – ٢٣]

فالذي جرهم إلى الفساد في السلوك والأعمال هو ظنهم الفاسد بربهم لأنه الخطأ في الاعتقاد له شؤم في الأعمال، والآية تدل على أن الخطأ والغلط في أسماء الله وصفاته ليس كالخطأ والغلط فيما سواه، بل قد يكون سبيلا إلى الهلاك والردى.

قال العلامة ابن القيم: (فهؤلاء لما ظنوا أن الله سبحانه لا يعلم كثيرا مما يعملون، كان هذا إساءة لظنهم بربهم، فأرداهم ذلك الظن، وهذا شأن كل من جحد صفات كماله، ونعوت جلاله، ووصفه بما لا يليق به)[2].

ومن يعرف الله عز وجل بأسمائه الحسنى وصفاته العلى، ويتحلى بالعقيدة الصحيحة يكون من أبعد الناس عن الشرك والبدع والخرافات والأوهام، ويكون قوي الصلة بالله وحسن الرجاء به وشديد الخوف منه سبحانه وتعالى، ويوفق للتوحيد والسنة وإقامة الدين على الوجه الصحيح، ويكون من المفلحين الفائزين المقبولين عند الله تعالى.

سادسا: بعض المسميات التي أطلقت على حملة العقيدة الإسلامية: ثمة مسميات أطلقت على أهل العقيدة الصحيحة وحملتها منها: أهل السنة والجماعة، السلف، أهل الحديث، أهل الأثر، الفرقة الناجية، الطائفة المنصورة.

١ – أهل السنة والجماعة: هذا المسمى يجمع وصفين لأصحابه، وهما: السنة، والجماعة.

وقد تقدم معنى السنة في اللغة وفي الاصطلاح، وذكرنا أن العلماء يعرفونها اصطلاحا بأنها: ما نقل عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خَلْقي أو خُلُقي.

والسنة قد تطلق على ما يقابل البدعة، كقولهم: طلاق السنة كذا، وطلاق البدعة كذا، وفلان على السنة، إذا وافق التنزيل والأثر في القول والفعل، وفلان على البدعة إذا عمل خلاف ذلك.

([1]) إعلام الموقعين (٣٨/١).

([2]) الجواب الكافي (ص: ٤٧٠).

والسنة بهذا الاعتبار تشمل ما كان عليه النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون، وصحابته الكرام من الاعتقادات والأقوال والأعمال.

وأما الجماعة فهي مأخوذ من الجمع، وهو ضم الشيء بتقريب بعضه من بعض، يقال: جمعته فاجتمع، والجماعة العدد الكثير من الناس أو القوم المجتمعون على أمر ما أو طائفة يجمعهم غرض واحد.

المراد بها شرعا: هم الرسول ﷺ وأصحابه والتابعون وتابعوهم بإحسان.

والنبي ﷺ سئل عن الفرقة الناجية فأجاب بقوله: من كان على ما أنا عليه اليوم وأصحابي، ومرة بقوله، هي: الجماعة.

فالمتمسكون بالحق المتمثل في الكتاب والسنة والسائرون على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه هم الجماعة، ولو كان عددهم قليلا بل ولو كان فردا واحدا؛ ولذلك فسر بعض أهل العلم الجماعةَ بأشخاص تمثل فيهم المنهج الحق والاتباع الخالص.

فقد سئل عبد الله بن المبارك، فقيل له: من الجماعة؟ فقال: أبو بكر وعمر. قيل له: قد مات أبو بكر وعمر. قال: فلان وفلان. قيل له: قد مات فلان وفلان. فقال عبد الله بن المبارك: أبو حمزة السكرى جماعة. قال أبو عيسى الترمذي بعد أن ذكر قول ابن المبارك المذكور: (وأبو حمزة هو محمد بن ميمون، وكان شيخا صالحا، وإنما قال هذا في حياته عندنا)[١]. وفي رواية قيل لابن المبارك: من الجماعة؟ قال: محمد بن ثابت، والحسين بن واقد، وأبو حمزة السكري. قال أحمد بن شبّويه: ليس فيهم شيء من الإرجاء[٢].

وسئل إسحاق بن راهويه، فقيل له: يا أبا يعقوب! من السواد الأعظم؟ فقال: محمد بن أسلم وأصحابه ومن تبعه، ثم قال: سأل رجل ابن المبارك فقال: يا أبا عبد الرحمن! من السواد الأعظم؟ قال: أبو حمزة السكري. ثم قال إسحاق: في ذلك الزمان -يعني أبا حمزة-، وفي زماننا محمد بن أسلم ومن تبعه. ثم قال إسحاق: لو سألت الجهال من السواد الأعظم؟ قالوا: جماعة الناس، ولا يعلمون أن الجماعة عالم متمسك بأثر النبي ﷺ وطريقه، فمن كان معه وتبعه فهو الجماعة، ومن خالفه فيه ترك الجماعة. ثم قال إسحاق: لم أسمع عالما منذ خمسين سنة أعلم من محمد بن أسلم[٣]. وفي رواية بلفظ: (لم أسمع عالما منذ خمسين سنة كان أشد تمسكا بأثر النبي ﷺ من محمد بن أسلم)[٤].

قال ابن القيم معلقا على جواب الإمام إسحاق المذكور ومقررا له: (صدق والله، فإن العصر إذا كان فيه إمام عارف بالسنة، داع إليها، فهو الحجة، وهو الإجماع، وهو السواد الأعظم، وهو سبيل المؤمنين التي من فارقها واتبع سواها ولّاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم، وساءت مصيرا)[٥].

---

(١) سنن الترمذي (ص: ٤٩٠).

(٢) تهذيب التهذيب (٤٣٨/٢ ترجمة: الحسين بن واقد المروزي).

(٣) حلية الأولياء (٢٣٨/٩-٢٣٩).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٩٧/١٢).

(٥) إغاثة اللهفان (١١٦/١).

فالذين اجتمعت فيهم صفات الاتباع الكامل للكتاب والسنة، وساروا على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وتمسكوا بالحق واتبعوه، فهم الجماعة، وهم الفرقة الناجية والطائفة المنصورة، ولو كان عددهم قليلا، فإن العبرة بموافقة الحق واتباعه، لا بالعدد وكثرته.

قال عمرو بن ميمون الأودي صحبت معاذا رضي الله عنه باليمن فما فارقته حتى واريته بالتراب بالشام، ثم صحبت بعده أفقه الناس عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فسمعته يقول: عليكم بالجماعة، فإن يد الله على الجماعة، ثم سمعته يوما من الأيام وهو يقول: سيلي عليكم ولاة يؤخرون الصلاة عن مواقيتها، فصلوا الصلاة لميقاتها، فهي الفريضة، وصل معهم فإنها لك نافلة. قال: قلت: يا أصحاب محمد! ما أدري ما تحدثون؟ قال: وما ذاك؟ قلت: تأمرني بالجماعة وتحضني عليها، ثم تقول لي: صل الصلاة وحدك وهي الفريضة، وصل مع الجماعة وهي نافلة؟ قال: يا عمرو بن ميمون! قد كنت أظنك من أفقه أهل هذه القرية، تدري ما الجماعة؟ قلت: لا. قال: إن جمهور الناس فارقوا الجماعة، وأن الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك، وفي رواية فقال ابن مسعود –وضرب على فخذي-: ويحك أن جمهور الناس فارقوا الجماعة، وأن الجماعة ما وافق طاعة الله تعالى[1]. قال نعيم بن حماد: يعني إذا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد وإن كنت وحدك؛ فإنك أنت الجماعة حينئذ[2].

وقال أبو عثمان سعيد بن العباس الرازي: (لو لم يبق أحد في الدنيا إلا رجل واحد من أهل السنة والجماعة لكان أكثر؛ لأنه دين الله الأعظم، الذي أظهره على الدين كله، ولو كره المشركون)[3].

وقال أبو شامة المقدسي٦٦٥هـ: (وحيث جاء الأمر بلزوم الجماعة، فالمراد به لزوم الحق واتباعه، وان كان المتمسك بالحق قليلا والمخالف كثيرا؛ لأن الحق الذي كانت عليه الجماعة الأولى من النبي ﷺ وأصحابه رضى الله عنهم، ولا نظر الى كثرة أهل الباطل بعدهم)[4].

فالجماعة هنا هم المجتمعون على الحق وإن كانوا قليلين وكان المخالف لهم كثيرا، فإن يد الله معهم؛ لأن الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الأولى من عهد النبي ﷺ، ولا عبرة ولا التفات ولا نظر إلى كثرة أهل الباطل من بعدهم.

ومعنى أهل السنة والجماعة باختصار: المتبعون لمنهج الرسول ﷺ وأصحابه في الأصول والفروع.

٢- السلَف: من المسميات التي أطلقت على حملة العقيدة الصحيحة: السلَف.

السلَف في اللغة: جمع سالف، والسالف: المتقدم، والسلَف: الجماعة المتقدمون.

وسلف كل إنسان: من تقدمه من آبائه وذوي قرابته الذين هم فوقه في السن والفضل، ولهذا سمي الصدر الأول بالسلف الصالح.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق (٤٠٩/٤٦)، وانظر: الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص: ١٩-٢٠)، وإغاثة اللهفان (١١٥/١).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (٤٠٩/٤٦)، وانظر: الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص: ٢٠)، وإغاثة اللهفان (١١٥/١).

(٣) طبقات المحدثين بأصبهان (٣٤٦/٢-٣٤٩، الطبقة الثامنة، ترجمة إبراهيم بن عيسى الزاهد برقم: ٢٠٧).

(٤) الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص: ١٩).

تعريف السلف اصطلاحا: كلمة السلف تطلق باعتبارين:

الأول: باعتبار الزمان، والمراد بذلك إطلاق كلمة السلف على أهل فترة زمنية محددة، وعبارات أهل العلم في بيان المراد بلفظة "السلف" باعتبار الزمان مختلفة ومتنوعة(١)، وأشهرها وأشملها أنها تطلق على القرون الثلاثة: الصحابة والتابعين وتابعي التابعين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (مذهب أهل الحديث، وهم السلف من القرون الثلاثة، ومن سلك سبيلهم من الخلف)(٢)، وقال الشوكاني: (المذهب الحق في الصفات: هو إمرارها على ظاهرها... وإن ذلك هو مذهب السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم)(٣).

وذلك لأن هذه القرون الثلاثة مشهود لها بالخيرية على لسان أصدق البرية، فعن عمران بن حصين ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»(٤). وعن عائشة رضي الله عنها قالت: سأل النبي ﷺ: أي الناس خير؟ قال: «القرن الذى أنا فيه، ثم الثاني، ثم الثالث»(٥). وعن عبد الله بن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوام تسبق شهادةُ أحدهم يمينَه ويمينُه شهادَته»(٦). وعن النعمان بن بشير ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلون الذين يلونهم، ثم يأتي قوم تسبق أيمانهم شهادتَهم، وشهادتهم أيمانهم»(٧).

فلفظة السلف باعتبار الزمان تطلق على هذه القرون الثلاثة المفضلة: الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، لأنهم أهل فضل وسبق، ولأنهم مشهود لهم بالخيرية على لسان النبي ﷺ.

ولكن قد نشأ كثير من أهل الأهواء والبدع في هذه القرون، وظهرت فيها بعض الفرق كالخوارج والشيعة والقدرية وغيرهم؛ فلا بد من إضافة قيد إلى هذا التحديد الزماني، وذلك القيد هو: وجوب التمسك بفهم الصحابة وعملهم واتباعهم وموافقتهم(٨).

ويشهد لهذا القيد أن الله تعالى أثنى على الصحابة ورضي عنهم ووعدهم بالجنة والفوز العظيم دون قيد أو

---

(١) انظر للتفصيل: فهم السلف الصالح للنصوص الشرعية (ص: ٢٢-٣٠)، وفصل المقال في وجوب اتباع السلف الكرام (ص: ١٢-٢٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥٥/٦)، وانظر: (٣٥٧/١٠).

(٣) التحف في مذهب السلف (ص: ٢٣)، وانظر: (ص: ١٨ و١٩).

(٤) أخرجه البخاري (ك: الشهادات ح: ٢٦٥١)، ومسلم (ك: فضائل الصحابة ح: ٢٥٣٥).

(٥) أخرجه مسلم (ك: فضائل الصحابة ح: ٢٥٣٦).

(٦) أخرجه البخاري (ك: الشهادات ح: ٢٦٥٢)، واللفظ له، ومسلم (ك: فضائل الصحابة ح: ٢٥٣٣).

(٧) أخرجه أحمد (٢٩٢/٣٠ ح: ١٨٣٤٨)، وابن حبان (ك: التاريخ ح: ٦٧٢٧)، وأبو نعيم في الحلية (٧٨/٢ و١٢٥/٤)، وقال في الموضع الثاني: (هذا حديث مشهور من حديث عاصم).

(٨) يحسن الرجوع للتفصيل والاستزادة إلى البحث الموسوم بـ(وجوب التمسك بفهم الصحابة وعملهم) لكاتب هذه السطور، نشرته الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ضمن أبحاث المؤتمر الذي نظمته بعنوان: (مؤتمر حقوق الصحابة وآل بيت النبي ﷺ وأزواجه وفضلهم) ١٣-١٤ شعبان ١٤٣٨هـ/٩-١٠ مايو ٢٠١٧م (المجلد الأول من ص: ٣٤٩ إلى ص: ٤٥٦).

شرط، ولكنه سبحانه وعد التابعين لهم بذلك بشرط المتابعة للصحابة بإحسان، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾[التوبة: ١٠٠].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فرضي عن السابقين من غير اشتراط إحسان، ولم يرض عن التابعين إلا أن يتبعوهم بإحسان)[١]. فالله عز وجل رضي عن الصحابة الكرام من المهاجرين والأنصار رضاء مطلقا، ورضي عن التابعين لهم بإحسان، وأعد لهم الجنة وما فيها من النعيم، وذلك هو الفوز العظيم.

وبذلك يعلم أن وجود الإنسان في تلك القرون الفاضلة لا يكفي لعده من السلف الذين أثنى الله عليهم حتى يكون موافقا للصحابة في الفهم والاعتقاد والعمل والتطبيق لنصوص الكتاب والسنة في جميع شعب الحياة، بعيدا عن الإحداث في الدين والعمل بالبدع والمحدثات والأوهام والخرافات، ومن كان كذلك فهو معدود من السلف، ولو لم يكن في زمانهم، وهذا يشير إلى الاعتبار الثاني لمعنى كلمة السلف، وهو:

الثاني: باعتبار المعتقد والمنهج، والمراد: من كان موافقا للصحابة في معتقدهم وسائرا على منهجهم، قال الذهبي: (السَّلَفي -بفتحتين- وهو من كان على مذهب السلف)[٢]، وقال السفاريني: (المراد بمذهب السلف: ما كان عليه الصحابة الكرام -رضوان الله عليهم- وأعيان التابعين لهم بإحسان، وأتباعهم، وأئمة الدين ممن شهد له بالإمامة، وعرف عظم شأنه في الدين، وتلقى الناس كلامهم خلفا عن سلف، دون من رمي ببدعة، أو شهر بلقب غير مرضي مثل الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة والجبرية والجهمية والمعتزلة والكرامية)[٣]، وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين: (ومَنْ هم هؤلاء السلف؟ هم الصحابة -رضي الله عنهم-، والتابعون لهم بإحسان، وأئمة المسلمين؛ كالإمام أحمد بن حنبل، ومالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وسفيان الثوري، والأوزاعي، وغيرهم من أئمة المسلمين. وهل يمكن أن تكون السلفية في وقتنا الحاضر؟ نعم، يمكن، ونقول: هي سلفيةٌ عقيدةً وإن لم تكن سلفيةً زمناً، لأن السلف سبقوا زمنا، لكن سلفية هؤلاء سلفيةُ عقيدةٍ؛ بل عقيدةٍ وعملٍ في الواقع، وهم بالنسبة لمن بعدهم سلف)[٤].
سلف)[٤]. وقال الشيخ بكر أبو زيد: (وإذا قيل: "السلف" أو "السلفيون" أو لجادتهم "السلفية"؛ فهي هنا نسبة إلى السلف الصالح: جميع الصحابة -رضي الله عنهم-، فمن تبعهم بإحسان، دون من مالت بهم الأهواء بعد الصحابة رضي الله عنهم- من الخلوف الذين انشقوا عن السلف الصالح باسم أو رسم...والثابتون على منهاج النبوة نسبوا إلى سلفهم الصالح في ذلك، فقيل لهم: "السلف" و"السلفيون"، والنسبة إليهم "سلفي"... إن هذا اللفظ عند الإطلاق يعني: كل سالك في الاقتداء بالصحابة رضي الله عنهم حتى ولو كان في عصرنا، وهكذا...وهي نسبة

---

(١) الصارم المسلول (١٠٦٧/٣)، وانظر: مجموع الفتاوى (٢٣/١٣-٢٤).

(٢) سير أعلام النبلاء (٦/٢١ ترجمة: أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني السلفي برقم: ١).

(٣) لوامع الأنوار البهية (٢٠/١).

(٤) شرح العقيدة السفارينية (ص: ١٩-٢٠).

لم تنفصل لحظة واحدة عن الصدر الأول؛ بل هي منهم وإليهم، أما من خالفهم باسم أو رسم فلا، وإن عاش بينهم وعاصرهم؛ ولهذا تبرأ الصحابة –رضي الله عنهم– من القدرية والمرجئة ونحوهم)[1].

الحاصل: السلف في الاصطلاح باعتبار الزمان هم: أهل القرون الثلاثة المفضلة: الصحابة والتابعون وتابعو التابعين، الصحابة على الإطلاق، والتابعون وتابعو التابعين بشرط الإحسان في الاتباع لما كان عليه الصحابة من الاعتقاد والعمل، وذلك لأن هذه القرون الثلاثة هي المشهود لها بالخيرية على لسان النبي ﷺ، والسلف باعتبار العقيدة والمنهج :كل من كان على ما كان عليه النبي ﷺ والصحابة، وهم بهذا الاعتبار لا يكونون مقصورين على القرون الثلاثة المفضلة، بل يمتدون من عصر الصحابة إلى يومنا هذا؛ بل سيمتدون إلى قرب قيام الساعة، ويكونون من السلف بالنسبة لمن يأتي بعدهم.

مفهوم الخلَف عند علماء السلف:

الخلَف في اللغة هو من جاء خلف المتقدم، سواء كان تأخره في الزمن أو في الرتبة.

وإذا أطلقت كلمة الخلَف في مقابل كلمة السلف يراد بها: (من رمي ببدعة، أو شُهِر بلقب غير مرضي)[2]، فمن انحرف عن الكتاب والسنة ومال عن طريقة الصحابة فلم يتخذها منهجا له فهو خلفي، وإن عاش بين ظهراني الصحابة.

٣– أهل الحديث: من المسميات التي أطلقت على حملة العقيدة الصحيحة: أهل الحديث.

والحديث في اللغة: ضد القديم

وفي الاصطلاح: ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقي أو خلقي.

وأهل الحديث: هم المنسوبون إليه بسبب اتباعهم له، فهم كل من جعل كلام رسول الله ﷺ مصدرا من مصادر التلقي، يستفيدون منه عقائد الإسلام الصحيحة، ويبنون عليه، سواء كانوا علماء حديث أو فقه أو أصول أو سوى ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ونحن لا نعني بأهل الحديث المقتصرين على سماعه أو كتابته أو روايته، بل نعني بهم: كل من كان أحق بحفظه ومعرفته وفهمه ظاهرا وباطنا واتباعه باطنا وظاهرا، وكذلك أهل القرآن)[3].

٤– أهل الأثر، والأثر بمعنى الحديث وبمعنى السنة، فما قيل: في أهل الحديث وأهل السنة هو نفسه يقال في: أهل الأثر، فهم سموا بذلك لأنهم يأخذون عقيدتهم من المأثور عن الله في كتابة أو في سنة رسوله ﷺ أو ما ثبت وصح عن السلف الصالح من الصحابة والتابعين.

٥– الفرقة الناجية، وذلك لأنها هي الناجية من بين الفرق الأخرى، فعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما قال: قام فينا رسول الله ﷺ فقال: «إن أهل الكتاب قبلكم تفرقوا على اثنتين وسبعين فرقة في الأهواء، ألا وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة في الأهواء، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة»[4].

---

(١) حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية(ص: ٣٦).

(٢) القاموس المحيط (ص: ١٠٤٢–١٠٤٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٩٥/٤)

(٤) أخرجه أبو داود (ك: السنة ح: ٤٥٩٧)، وأحمد (١٣٤/٢٨–١٣٥ ح: ١٦٩٣٧)، وابن أبي عاصم (٧/١ ح: ٢)، والحاكم (ك: العلم ١٢٨/١)،

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية لكان في أمتي من يصنع ذلك، وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة»، قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي»[١].

فيقال لهم: الفرقة الناجية، لنجاتها من النار من بين الفرق الأخرى، وذلك لاتباعها ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه.

٦- الطائفة المنصورة: وذلك لأن هذه الجماعة تبقى إلى يوم القيامة ظاهرة منصورة، ولا يضرهم من خذلهم، فعن ثوبان مولى رسو ل الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرّهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك»[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (إن هذه الأمة -ولله الحمد والمنة- لم يزل فيها طائفة ظاهرة بالعلم والدين والسيف، لم يصبها ما أصاب مَنْ قبلها من بني إسرائيل وغيرهم، حيث كانوا مقهورين مع الأعداء؛ بل إن غُلِبَت طائفة في قطر من الأرض كانت في القطر الآخر أمة ظاهرة منصورة) [٣].

وهذه الجماعة ليست منحصرة في طبقة معينة من المسلمين، بل فيهم الفقهاء والمحدثون والعلماء والمجاهدون والعباد والصالحون، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في مكان واحد. قال النووي: (إن هذه الطائفة مفرقة بين أنواع المؤمنين: منهم شجعان مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدثون، ومنهم زهاد وآمرون بالمعروف وناهون عن المنكر، ومنهم أهل أنواع أخرى من الخير، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين، بل قد يكونون متفرقين في أقطار الأرض)[٤].

الحاصل: أنه سمي أهل الحق وأهل العقيدة الصحيحة من هذه الأمة بالطائفة المنصورة لكونهم ظاهرين منصورين إلى يوم القيامة.

وقال: (هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث)، وأقره الذهبي، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (١٢٢/١): (هذا حديث محفوظ...)، وحسَّنه الحافظ ابن كثير في النهاية في الفتن (٢٩/١) والألباني في الصحيحة (ح: ٢٠٤).

(١) أخرجه الترمذي (ك: الإيمان ح: ٢٦٤١)، والحاكم (ك: العلم ١٢٨/١-١٢٩) وغيرهما، وفي الإسناد عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي، وهو ضعيف، ولكن الحديث يرتقي إلى درجة الحسن لغيره لما له من الشواهد، ولذلك حسنه الترمذي والألباني وغيرهما. انظر للتفصيل: المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم (١٥٩/١-١٨٠).

(٢) أخرجه مسلم (ك: الإمارة ح:١٩٢٠).

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١٢١/٦-١٢٢)، وانظر: (٣٩/٣).

(٤) شرح النووي لصحيح مسلم (٦٧/١٣).

سابعا: منهج القرآن الكريم في الدعوة للعقيدة: القرآن الكريم هو أفضل كتاب على وجه الأرض لبيان العقيدة الصحيحة وتقريرها والدعوة إليها، والقرآن الكريم يقرر مسائل الاعتقاد ويدعو إليها بأساليب مختلفة، وفيما يلي ذكر شيء منها باختصار:

١- الأمر المباشر والخطاب المباشر والإخبار الصريح المؤكد: قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَـٰلًۢا بَعِيدًا ﴾ [النساء: ١٣٦]، وقال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ٢١]، وقال تعالى: ﴿ فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٢] وقال تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٥ - ١٦] وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَـٰنَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِى كِتَـٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ ۖ فَهَـٰذَا يَوْمُ ٱلْبَعْثِ وَلَـٰكِنَّكُمْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الروم: ٥٦].

٢- ضرب الأمثلة وذكر الأمور المعروفة المقررة لدى المخاطبين والاستدلال بها: قال تعالى: ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَـٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَـٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّـٰرُ ﴾ [الرعد: ١٦]، وقال تعالى: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَـٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَـٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ﴾ [فاطر: ٩] وقال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَـٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٥٧] وقال تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَـٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّـٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴿٩﴾ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَـٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴿١٠﴾ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ ۖ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ ﴾ [ق: ٩ - ١١] وقال تعالى: ﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَـٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الروم: ٥٠] وقال تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَـٰشِعَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [فصلت: ٣٩]

٣- ذكر العقائد الباطلة والرد عليها: قال تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ ۚ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [التوبة: ٣٠] وقال تعالى: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّآ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٧٤﴾ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ

وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌۖ كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرۡ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ﴾ [المائدة: ٧٢-٧٥] وقال تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦] وقال تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدۡ جِئۡتُمۡ شَيۡـًٔا إِدّٗا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوۡاْ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٗا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ﴾ [مريم: ٨٨ -٩٣] وقال تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال تعالى: ﴿ لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُۘ سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتۡلَهُمُ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وقال تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [الجاثية: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ﴾ [التغابن: ٧] وقال تعالى: ﴿ وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَا يَبۡعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُۚ بَلَىٰ وَعۡدًا عَلَيۡهِ حَقّٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [النحل: ٣٨] وقال تعالى: ﴿ وَيَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾ أَوَلَا يَذۡكُرُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقۡنَٰهُ مِن قَبۡلُ وَلَمۡ يَكُ شَيۡـٔٗا ﴿٦٧﴾ فَوَرَبِّكَ لَنَحۡشُرَنَّهُمۡ وَٱلشَّيَٰطِينَ ثُمَّ لَنُحۡضِرَنَّهُمۡ حَوۡلَ جَهَنَّمَ جِثِيّٗا ﴾ [مريم: ٦٦ – ٦٨]

٤- ذكر قصص الأنبياء وأقوامهم، والوقائع الماضية، وتذكير الناس بها: قال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ فَإِذَا هُمۡ فَرِيقَانِ يَخۡتَصِمُونَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰقَوۡمِ لِمَ تَسۡتَعۡجِلُونَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبۡلَ ٱلۡحَسَنَةِۖ لَوۡلَا تَسۡتَغۡفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴿٤٦﴾ قَالُواْ ٱطَّيَّرۡنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَۚ قَالَ طَٰٓئِرُكُمۡ عِندَ ٱللَّهِۖ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ تُفۡتَنُونَ ﴿٤٧﴾ وَكَانَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ تِسۡعَةُ رَهۡطٖ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا يُصۡلِحُونَ ﴿٤٨﴾ قَالُواْ تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهۡلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدۡنَا مَهۡلِكَ أَهۡلِهِۦ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٤٩﴾ وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا وَمَكَرۡنَا مَكۡرٗا وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴿٥٠﴾ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكۡرِهِمۡ أَنَّا دَمَّرۡنَٰهُمۡ وَقَوۡمَهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴿٥١﴾ فَتِلۡكَ بُيُوتُهُمۡ خَاوِيَةَۢ بِمَا ظَلَمُوٓاْۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ﴿٥٢﴾ وَأَنجَيۡنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴾ [النمل: ٤٥-٥٣]، وقال تعالى: ﴿ لَقَدۡ كَانَ لِسَبَإٖ فِي مَسۡكَنِهِمۡ ءَايَةٞۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٖ وَشِمَالٖۖ كُلُواْ مِن رِّزۡقِ رَبِّكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥۚ بَلۡدَةٞ طَيِّبَةٞ وَرَبٌّ غَفُورٞ ﴿١٥﴾ فَأَعۡرَضُواْ فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ سَيۡلَ ٱلۡعَرِمِ وَبَدَّلۡنَٰهُم بِجَنَّتَيۡهِمۡ جَنَّتَيۡنِ ذَوَاتَيۡ أُكُلٍ خَمۡطٖ وَأَثۡلٖ وَشَيۡءٖ مِّن سِدۡرٖ قَلِيلٖ ﴿١٦﴾ ذَٰلِكَ جَزَيۡنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْۖ وَهَلۡ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلۡكَفُورَ ﴿١٧﴾ وَجَعَلۡنَا بَيۡنَهُمۡ وَبَيۡنَ ٱلۡقُرَى ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَا قُرٗى ظَٰهِرَةٗ وَقَدَّرۡنَا فِيهَا ٱلسَّيۡرَۖ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ﴿١٨﴾ فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا وَظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَحَادِيثَ وَمَزَّقۡنَٰهُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّكُلِّ صَبَّارٖ شَكُورٖ ﴾ [سبأ: ١٥-١٩]، وقال تعالى بعد ذكر قصة أصحاب الكهف، وبقاءهم ثلاثمائة سنة وتسع سنين نياما، لا يأكلون ولا يشربون وهم أحياء لم يفسدوا: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَعۡثَرۡنَا عَلَيۡهِمۡ لِيَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيۡبَ فِيهَآ ﴾ [الكهف: ٢١]

٥- ذكر الأدلة والمقاييس العقلية: قال تعالى: ﴿ أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ أَمۡ هُمُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمۡ خَلَقُواْ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴾ [الطور: ٣٥-٣٦] وقال تعالى: ﴿ أَوَلَمۡ يَرَ ٱلۡإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقۡنَٰهُ مِن نُّطۡفَةٖ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ ﴿٧٧﴾

وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [يس: ٧٧ – ٨٣].

٦- ذكر الآثار السيئة والنتائج الخاسرة والعواقب الأليمة للعقائد الباطلة وأصحابها: قال تعالى: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢٢﴾ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن يَصْبِرُوا۟ فَٱلنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ ۖ وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ ﴾ [فصلت: ٢٢-٢٤]، وقال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ﴾[الأحقاف: ٥-٦]، وقال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾ إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا ۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة: ١٦٥-١٦٧]

٧- ذكر الآثار والنتائج الطيبة والعواقب المحمودة للعقائد الصحيحة وأصحابها: قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾[فاطر: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ ﴾ [يوسف: ٥٢]، وقال تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ١-٥]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴾[الكهف: ١٠٧-١٠٨].

ثامنا: خصائص منهج أهل السنة والجماعة في تقرير مسائل الاعتقاد: إن أهل السنة والجماعة لهم في تقرير مسائل الاعتقاد خصائص ومميزات وفقوا لها وامتازوا بها عن الفرق الأخرى، وهي كثيرة، وفيما يلي ذكر جملة منها باختصار:

١- التمسك بالكتاب والسنة: أهل السنة والجماعة يتمسكون بالكتاب والسنة، وإليهما يرجعون ويتحاكمون، ومنهما يصدرون، وعليهما يعتمدون، وبهما يستدلون، وهذا منهجهم في جميع أبواب الدين، وخاصة في مسائل الاعتقاد، وهذا من أهم خصائصهم، ولذلك تكون كتبهم ومؤلفاتهم وأحكامهم وأقوالهم وتقريراتهم وخطبهم وفتاواهم مدللة مزدانة بآيات الكتاب وأحاديث المصطفى ﷺ، وما ذلك منهم إلا عملا بالكتاب والسنة، وامتثالا وطاعة لله ولرسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ﴾ [الأعراف: ٣] وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ

﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]وقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]، وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي»[١].

٢- التمسك بآثار السلف الصالح وفهمهم للنصوص وعملهم بها وتطبيقهم لها: إن جميع الفرق المنحرفة تنتسب إلى الكتاب والسنة، ولا تجرؤ على التبرؤ منهما بالكلية، وهي تدعي الاستدلال بالكتاب والسنة فيما ذهبت إليه من الأحكام والعقائد، فاتباع الصحابة والأخذ بفهمهم هو الفيصل في هذه الصورة بين الحق والباطل، وهو مناط النجاة والهداية، وهو سبيل النجاة والفلاح، ومخالفته من سبل الفرق الهالكة، ولذلك أهل السنة والجماعة يتمسكون بآثار الصحابة والتابعين، قال الإمام أحمد بن حنبل: (أصول السنة عندنا التمسك بما عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم، وترك البدع)[٢]. وقال شيخ الإسلام ا بن تيمية: (طريقة أهل السنة والجماعة اتباع آثار رسول الله ﷺ باطنا وظاهرا، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية رسول الله ﷺ حيث قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»[٣]، ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، ويؤثرون كلام الله على كلام غيره من كلام أصناف الناس، ويقدمون هدي محمد ﷺ على هدي كل أحد، وبهذا سموا أهل الكتاب والسنة، وسموا أهل الجماعة؛ لأن الجماعة هي الاجتماع، وضدها الفرقة، وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسما لنفس القوم المجتمعين، والإجماع هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين، وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة وظاهرة مما له تعلق بالدين)[٤]، وقال أيضا أثناء المناظرة حول العقيدة الواسطية: (وقلت مرات: قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين؛ فإن جاء بحرف واحد عن القرون الثلاثة التي أثنى عليها النبي حيث قال: خير القرون القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم يخالف ما ذكرته؛ فأنا أرجع عن ذلك، وعلي أن آتي بنقول جميع الطوائف من القرون الثلاثة توافق ما ذكرته من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والأشعرية والصوفية وأهل الحديث وغيرهم)[٥]، وتمسكهم بهذا الأصل ثابت بالكتاب والسنة وأقوال السلف وإجماعهم، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ

---

(١) أخرجه الحاكم (ك: العلم ١/١٧٢)، والدارقطني في السنن (ك: الأقضية والأحكام وغير ذلك ٥/٤٤٠ ح: ٤٦٠٦) وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (١/٥٦٦ ح: ٢٩٣٧)، وفي السلسلة الصحيحة ضمن كلامه على (ح: ١٧٦١).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٧٦ رقم: ٣١٧).

(٣) أخرجه أبو داود (ك: السنة ح: ٤٦٠٧)، واللفظ له، والترمذي (ك: العلم ح: ٢٦٧٦)، وابن ماجه (المقدمة ح: ٤٢)، وابن حبان كما في الإحسان (المقدمة ح:٥)، والحاكم (ك: العلم ١/٩٥-٩٧)، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وكذلك صححه الألباني في الإرواء (٨/١٠٧-١٠٩ح: ٢٤٥٥).

(٤) مجموع الفتاوى (٣/١٥٧).

(٥) العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ص: ٢٣٥).

﴿تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾[التوبة: ١٠٠]وقال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾[النساء: ١١٥]؛ وسيأتي مزيد بيان وإيضاح لذلك.

٣- النظر إلى مجموع الأدلة: أهل السنة والجماعة ينظرون إلى مجموع الأدلة، ويأخذون بها جميعا، ولا ينظرون إليها بعين واحدة، فلا يأخذون بها من طرف ويغفلون الطرف الثاني، بل ينظرون إليها بالعينين، فقد استدلت القدرية بالآيات الدالة على إثبات المشيئة للعباد، والآيات الدالة على نسبة الأفعال كالإيمان والكفر والطاعة والمعصية إليهم مثل: قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ﴾ [الكهف: ٢٩]وقوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَتَقَدَّمَ أَوۡ يَتَأَخَّرَ﴾[المدثر: ٣٧]وقوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ﴾[التكوير: ٢٨]وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤۡمِنُوٓاْ إِذۡ جَآءَهُمُ ٱلۡهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرٗا رَّسُولٗا﴾ [الإسراء: ٩٤] وقوله تعالى: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡ﴾[البقرة: ٢٨]وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١]

واستدلت الجبرية بالآيات الدالة على إثبات المشيئة لله تعالى، والآيات الدالة على عموم خلقه وقدرته ومشيئته، والآيات التي فيها نفي الفعل عن العبد وإثباتها لله تعالى مثل: قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾[القصص: ٦٨]وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا﴾ [الإنسان: ٣٠] وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩] وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ فَٱعۡبُدُوهُۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾[الأنعام: ١٠٢] وقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّٰرُ﴾ [الرعد: ١٦] وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾[الزمر: ٦٢]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمۡ تَقۡتُلُوهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمۡۚ وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰۚ﴾ [الأنفال: ١٧] وقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا﴾ [النساء: ٧٨].

وكلتا الطائفتين الجبرية والقدرية لديهم طرف من الحق وطرف من الباطل، وكل من الجبرية والمعتزلة ترد أدلتهم أدلة الطرف الآخر، وبمجموع تلك الأدلة يتبين الحق، وهو إثبات المشيئة للعباد، وكونها واقعة بمشيئة الله تابعة لها...وهكذا في المسائل الأخرى وأدلتها...

٤- در المتشابه إلى المحكم: أهل السنة والجماعة يردون المتشابه المحتمل إلى المحكم البين، عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ

﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[آل عمران: ٧] قالت: قال رسول الله ﷺ: «فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم»(١). قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: (إذا قال لك بعض المشركين: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾[يونس: ٦٢]، أو استدل بالشفاعة أنها حق، أو أن الأنبياء لهم جاه عند الله أو ذكر كلاما للنبي ﷺ يستدل به على شيء من باطله، وأنت لا تفهم معنى الكلام الذي ذكره؛ فجاوبه بقولك: إن الله ذكر في كتابه أن الذين في قلوبهم زيغ يتركون المحكم ويتبعون المتشابه، وما ذكرته لك من أن الله ذكر أن المشركين يقرون بالربوبية، وأن كفرهم بتعلقهم على الملائكة والأنبياء والأولياء مع قولهم: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾[يونس: ١٨] هذا أمر محكم بَيِّن لا يقدر أحد أن يغير معناه. وما ذكرته لي أيها المشرك من القرآن أو كلام رسول الله ﷺ لا أعرف معناه، ولكن أقطع أن كلام الله لا يتناقض، وأن كلام النبي ﷺ لا يخالف كلام الله. وهذا جواب جيد سديد، ولكن لا يفهمه إلا من وفقه الله؛ فلا تستهن به؛ فإنه كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾[فصلت: ٣٥])(٢).

٥- الوسطية والاعتدال: أهل السنة والجماعة أوسط فرق هذه الأمة وأعدلها وأفضلها، وهم بين هذه الفرق مثل الأمة المحمدية بين الأمم الأخرى من حيث الفضل والتوسط والاعتدال، وقولهم وسط في باب الأسماء والصفات بين المعطلة والمشبهة، وفي باب الأسماء والأحكام والوعد والوعيد بين المرجئة والوعيدية من الخوارج والمعتزلة، وفي باب الإيمان بالقضاء والقدر بين القدرية والجبرية، وفي الصحابة وأهل البيت بين النواصب والروافض، وقولهم في جميع أبواب الدين وسط بين الغلو والجفاء والإفراط والتفريط(٣).

٦- النهي عن البدع، والرد على المنحرفين وأصحاب الأهواء ورؤساء الضلال بمنهج متميز: قال تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣] وقال تعالى: ﴿۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[المائدة: ٦٧] وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ وَلِتَسۡتَبِينَ سَبِيلُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥] وعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد»(٤). وأيضا عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد»(٥). وعن جابر بن عبد الله رضي الله الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول: «صبحكم ومساكم...» ويقول: «أما بعد! فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور

---

(١) أخرجه البخاري (ك: التفسير، سورة آل عمران ح: ٤٥٤٧)، ومسلم (ك: العلم، ح: ٢٦٦٥).

(٢) كشف الشبهات (ص: ٢٣).

(٣) انظر للتفصيل: وسطية أهل السنة بين الفرق للدكتور محمد باكريم محمد با عبد الله.

(٤) أخرجه البخاري تعليقا بصيغة الجزم (ك: البيوع، ب: النجش، ك: الاعتصام بالكتاب والسنة ب: إذا اجتهد الحاكم...)، وأخرجه مسلم موصولا (ك: الأقضية، ح: ١٧١٨).

(٥) أخرجه البخاري (ك: الصلح، ح: ٢٦٩٧)، ومسلم (ك: الأقضية، ح: ١٧١٨).

محدثاتها، وكل بدعة ضلالة»[1]. وعن العرباض بن سارية ﷺ قال: صلى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم، ثم أقبل علينا، فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع فماذا تعهد إلينا؟ فقال: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن عبدا حبشيا، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»[2]. فكل بدعة في الدين محدثة وضلالة، فإن الدين كامل، ولا مجال للزيادة فيه والاستدراك عليه، والنبي ﷺ قد بلغ الرسالة وأدى الأمانة، وبين للأمة كل ما يحتاجون إليه في دينهم أتم بيان، وما لم يكن دينا في عهد النبي ﷺ لا يكون من الدين بعده. ولذلك أهل السنة والجماعة ينهون عن البدعة، ويردون على المبتدعة ويحذرون الناس منهم ومن بدعتهم.

٧- مراعاة ألفاظ الكتاب والسنة وما ورد عن السلف عند بيان العقيدة: أهل السنة والجماعة يلتزمون بألفاظ الكتاب والسنة عند بيان العقيدة، ويجتنبون الألفاظ والمصطلحات الكلامية والفلسفية المحدثة المجملة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (أهل السنة والحديث فيهم رعاية لألفاظ النصوص وألفاظ السلف)[3]، وقال أيضا:: (ذكرت في النفي التمثيل، ولم أذكر التشبيه؛ لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه حيث قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] فكان أحب إليَّ من لفظ ليس في كتاب الله، ولا في سنة رسول الله)[4] وقال أيضا: (قولي: "من غير تكييف ولا تمثيل" ينفي كل باطل، وإنما أخذت هذين الاسمين؛ لأن التكييف مأثور نفيه عن السلف، كما قال ربيعة ومالك وابن عيينة وغيرهم المقالة التي تلقاها العلماء بالقبول الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة)[5]، وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين: (والتشبيه كالتمثيل، كالتمثيل، وقد يفرق بينهما بأن التمثيل التسوية في كل الصفات، والتشبيه التسوية في أكثر الصفات، لكن التعبير بنفي التمثيل أولى لموافقة القرآن: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١])[6]؛ فالأصل في هذا الباب هو الاعتصام بالألفاظ الشرعية، وأما الألفاظ الحادثة المجملة فينظر فيها ويستفسر عن معناها: فإن كان لها معنى باطل رد اللفظ والمعنى، وإن كان لها معنى حق رد اللفظ وقبل المعنى، وعبر عن المعنى الصحيح بالألفاظ الشرعية. مثلا : لو قال قائل: إن الله في جهة، أو: هل لله جهة؟ فيقال: لفظ الجهة ليس في الكتاب والسنة إثباته ولا نفيه، وفي النصوص ما يغني عنه، مثل العلو، والفوقية، والاستواء على العرش، وصعود الأشياء إليه، ونزولها منه. وهذا اللفظ لا نثبته ولا ننفيه لعدم ورود ذلك، وأما المعنى فينظر فيه، هل المقصود به شيء مخلوق محيط بالله عز وجل؟ فهذا معنى باطل، لا يليق

---

(١) أخرجه مسلم (ك: الجمعة، ح: ٨٦٧).

(٢) أخرجه أبو دادو (ك: السنة، ح: ٤٦٠٧)، واللفظ له، والترمذي (ك: العلم، ح: ٢٦٧٦)، وابن ماجه (المقدمة، ح: ٤٢) قال الترمذي: (حديث حسن صحيح)، وكذلك صحَّحه الألباني، ونقل تصحيح جماعة من أهل العلم بالحديث له. انظر: إرواء الغليل (١٠٨/٨ ح: ٢٤٥٥).

(٣) بيان تلبيس الجهمية في بدعهم الكلامية (١١٠/٢) ط. الأولى عام ١٣٩٢هـ.

(٤) العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ص: ٢٣٠-٢٣١).

(٥) العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ص: ٢٣٢).

(٦) القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى (ص: ٣٩).

بالله، فإنه سبحانه لا يحيط به شيء من المخلوقات، ولا يمكن أن يكون داخل شيء من مخلوقاته، وإن كان المراد بالجهة ما فوق العالم فهذا حق ثابت كما دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة(١).

٨- تقديم الشرع على العقل عند توهم التعارض: الواقع أنه لا تعارض بين العقل السليم والنقل الصحيح، وإذا توهم شخص التعارض بينهما فيجب عليه تقديم الشرع على العقل، وقد كان تقديم ما في الكتاب والسنة على غيرهما من معقول أو غيره من مسلمات منهج السلف وأهل السنة والجماعة، وسيأتي مزيد بيان ذلك.

تاسعا: مصادر تلقي العقيدة عند أهل السنة والجماعة: قسم بعضهم مصادر تلقي العقيدة عند أهل السنة والجماعة إلى مصادر أصلية وفرعية، فالمصادر الأصلية هي: الكتاب والسنة على فهم سلف الأمة الصالح، والإجماع، وأما المصادر الفرعية فهي: العقل السليم والفطر السليمة والحسّ، ولكن الإجماع والعقل والفطرة وغيرها فهي كلها تابعة لنصوص الوحي من الكتاب والسنة ومحكومة بها، وليس لشيء منها استقلال ذاتي، ولذلك الكتاب والسنة وفق فهم السلف الصالح هو الركن الركين والأصل الأصيل والمعين الصافي لتلقي العقيدة الصحيحة، وفيما يلي بيان ذلك وتفصيله:

أولا: مصدر تلقي العقيدة الصحيحة هو الكتاب والسنة وفق فهم السلف الصالح: وذلك لما يلي:

١- الهدى محصور فيما أنزل الله من الكتاب والسنة: قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾[آل عمران: ٧٣]وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الأنعام: ٧١] وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠] فالهدى محصور فيما أنزل الله من كتابه وسنة رسوله ﷺ فقط، وليس وراء هذا طريق ثالث يقرب إلى الله ويباعد من النار، قال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ [يونس: ٣٢].

٢- إن الله أمرنا باتباع ما أنزله في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ: قال تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف: ٣] وقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]

٣- إن الله أمرنا بالرد إلى الله وإلى الرسول عند التنازع: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]

فقد أمر الله بطاعة الله وطاعة الرسول أمرا مطلقا، وأمر برد كل ما تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه إلى الله وإلى رسوله ﷺ. قال العلماء: الرد إلى الله هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول بعد موته هو الرد إلى سنته.

٤- إن مسائل الاعتقاد أمور غيبية، وهي التي عناها الله بقوله عندما مدح المؤمنين: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾

---

(١) انظر: القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى (ص: ٤٤).

[البقرة: ٣] **والدخول في أمور الغيب لا يخلو من الخطر والزلل إلا إذا كان مصحوبا بنور الوحي**، ومما يدل على ذلك أنه لما توفي عثمان بن مظعون، وحضر عنده الرسول ﷺ سمع الصحابة الجليلة أم العلاء تقول: رحمة الله عليك أبا السائب، فشهادتي عليك لقد أكرمك الله. فقال لها النبي ﷺ: «وما يدريك أن الله أكرمه؟» قالت: لا أدري بأبي أنت وأمي يا رسول الله. فقال رسول الله ﷺ: «أما عثمان فقد جاءه والله اليقين وإني لأرجو له الخير، والله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل به»، قالت: فوالله لا أزكي أحدا بعده أبدا[1].

فإنكار رسول الله ﷺ على أم العلاء في شهادتها لأبي السائب بأن الله قد أكرمه فيه تنبيه عظيم منه ﷺ لهذه الصحابة بأنها قد حكمت بحكم غيبي، وهذا لا يجوز لأنه لا يطلع على الغيب إلا الله تعالى.

والعقيدة كلها من أمور الغيب، فهي لا تعرف معرفة صحيحة إلا عن طريق الوحي المتمثل في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

٥- اجتمع في كلام الله وكلام رسوله:

١-كمال العلم: إن خبر الله صادر عن علم تام، فهو أعلم بنفسه وبغيره، قال تعالى: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾[البقرة: ١٤٠]

٢-كمال الصدق: إن خبر الله أصدق الأخبار، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]

٣-كمال البيان: قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾[الزمر: ٢٣] وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[الشعراء: ١٩٣ – ١٩٥]

٤-كمال النصح وإرادة الخير: إن الله يريد بما أنزل إلى عباده من الوحي أن يهتدوا ولا يضلوا، قال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦] وقال تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٧٦]

وكذلك خبر النبي ﷺ فهو أيضا صادر عن علم تام، فإنه أعلم الناس بربه وأسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه، وخبره أصدق أخبار البشر، وكلامه أفصح كلام البشر، وقصده أفضل مقصود البشر، فهو أنصح الخلق للخلق.

فقد اجتمع في خبر الله وخبر رسوله ﷺ: كمال العلم، وكمال الصدق، وكمال البيان، وكمال ا لنصح والقصد، وهذه هي مقومات قبول الخبر.

ولهذا لو صدر الخبر عن جاهل أو كاذب أو عيي أو سيء القصد لم يكن مقبولا، فإذا كانت مقومات قبول الخبر تامة على أكمل وجه في خبر الله ورسوله وجب الإيمان به وقبوله سواء كان نفيا أو إثباتا.

٦- الاعتصام بالكتاب والسنة يقي من الوقوع في الضلال والانحراف: والاعتصام بالكتاب والسنة من أعظم نعم الله تعالى، وهو سبب للعصمة من الوقوع في الحيرة والاضطراب، ومن الوقوع في الخطأ والانحراف والزلل، ومن

---

(1) أخرجه البخاري (ك: الجنائز، ح: ١٢٤٣).

التفرق والضياع والضلال، قال تعالى: ﴿ فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴾ [طه: ١٢٣] وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي»(١).

٧- العدول عن الكتاب والسنة يورث الحيرة والاضطراب: قال تعالى: ﴿ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [آل عمران: ١٠١] وقال تعالى: ﴿ فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴾[طه: ١٢٣ – ١٢٤]

أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني ٤٧٨هـ سأله أبو جعفر محمد بن علي الهمذاني ٥٣١هـ عن قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾[طه: ٥] فقال: كان الله ولا عرش، وجعل يتخبط في الكلام، فقلت [الهمذاني]: قد علمنا ما أشرت إليه، فهل عندك للضرورات من حيلة؟ فقال: ما تريد بهذا القول؟ وما تعني بهذه الإشارة؟ فقلت: ما قال عارف قط يا رباه إلا قبل أن يتحرك لسانه قام من باطنه قصد لا يلتفت يمنة ولا يسرة، يقصد الفوق، فهل لهذا القصد الضروري عندك من حيلة؟ فنبأنا نتخلص من الفوق والتحت؟ وبكيت وبكى الخلق، فضرب الأستاذ بكمه على السرير وصاح: يا للحيرة، خرق ما كان عليه وانخلع، وصارت قيامة في المسجد، ونزل ولم يجبني إلا: يا حبيبي الحيرة الحيرة، والدهشة الدهشة! فسمعت بعد ذلك أصحابه يقولون: سمعناه يقول: حيرني الهمذاني.

وكان يقول في آخر حياته: إن لم يتداركني الله فالويل لابن الجويني، وها أنا أموت على عقيدة أمي أو عقيدة عجائز نيسابور.

وقال أبو عبد الله محمد بن عمر الفخر الرازي ٦٠٦هـ

نهاية إقدام العقول عقال   وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في عقلة من جسومنا   وحاصل دنيانا أذى ووبال
لم نستفد من بحثنا طول عمرنا   سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

وفي الأخير كان يقول: من التزم دين العجائز فهو الفائز

وقال أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ٥٤٨هـ،

لقد طفت في تلك المعاهد كلها   وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعا كف حائر   على ذقن أو قارعا سن نادم

وكان في الأخير يقول: عليكم بدين العجائز فإنه من أسنى الجوائز.

وقد رد عليه الصنعاني فقال:

لعلك أهلمت الطواف بمعهد   الرسول ومن والاه من كل عالم

---

(١) أخرجه الحاكم (ك: العلم ١/١٧٢)، والدارقطني في السنن (ك: الأقضية والأحكام وغير ذلك ٥/٤٤٠ ح: ٤٦٠٦) وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (١/٥٦٦ ح: ٢٩٣٧)، وفي السلسلة الصحيحة ضمن كلامه على (ح: ١٧٦١).

فما حار من يهدي بهدي محمد   ولست تراه قارعا سن نادم

ثانيا: ضابط لا بد منه لفهم نصوص الكتاب والسنة: يجب الرجوع إلى فهم السلف الصالح في تفسير النصوص والنظر في أقوالهم والتمسك بآثارهم، وبه ينقطع السبيل على أهل الأهواء والبدع، ويظهر بطلان منهجهم وكذب دعاويهم، والأدلة على وجوب اتباع السلف الصالح ولزوم منهجهم كثيرة، منها:

قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[التوبة: ١٠٠]وقال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾[النساء: ١١٥]

وعن عمران بن حصين ﵁ قال: قال النبي ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»[١].

وعن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»[٢].

وعن أنس بن مالك ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وهي: الجماعة»[٣].

وعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما قال: قام فينا رسول الله ﷺ فقال: «إن أهل الكتاب قبلكم تفرقوا على اثنتين وسبعين فرقة في الأهواء، ألا وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة في الأهواء، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة»[٤].

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية لكان في أمتي من يصنع ذلك، وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة»، قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي»[٥].

---

(١) أخرجه البخاري (ك: الشهادات ح: ٢٦٥١)، ومسلم (ك: فضائل الصحابة ح: ٢٥٣٥).

(٢) أخرجه أبو داود (ك: السنة ح: ٤٥٩٦)، والترمذي (ك: الإيمان ح: ٢٦٤٠)، وابن ماجه (ك: الفتن ح: ٣٩٩١)، وابن حبان كما في الإحسان (ك: التاريخ، ح: ٦٢٤٧)، والحاكم (ك الإيمان، ١/٦ و١٢٨) قال الترمذي: (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح)، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (ح: ٢٠٣)، وفي إسناد الحديث محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، وهو حسن الحديث، ولكن لما له من الشواهد يصل إلى درجة الصحيح.

(٣) أخرجه ابن ماجه (ك: الفتن ح: ٣٩٩٣)، وابن أبي عاصم في السنة (١/٣٢ ح: ٦٤)، وصححه الحافظ ابن كثير في النهاية في الفتن (١/٢٩)، والألباني في ظلال الجنة (ح: ٦٤).

(٤) أخرجه أبو داود (ك: السنة ح: ٤٥٩٧)، وأحمد (٢٨/١٣٤-١٣٥ ح: ١٦٩٣٧)، وابن أبي عاصم (١/٧ ح: ٢)، والحاكم (ك: العلم ١/١٢٨)، وقال: (هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث)، وأقره الذهبي، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (١/١٢٢): (هذا حديث محفوظ...)، وحسَّنه الحافظ ابن كثير في النهاية في الفتن (١/٢٩) والألباني في الصحيحة (ح: ٢٠٤).

(٥) أخرجه الترمذي (ك: الإيمان ح: ٢٦٤١)، والحاكم (ك: العلم ١/١٢٨-١٢٩) وغيرهما، وفي الإسناد عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي، وهو

وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: لما خرجت الحرورية اجتمعوا في دار، وهم ستة آلاف، أتيت عليا فقلت: يا أمير المؤمنين أبرد بالظهر لعلي آتي هؤلاء القوم فأكلمهم، قال: إني أخاف عليك. قلت: كلا، قال ابن عباس: فخرجت إليهم، ولبست أحسن ما يكون من حلل اليمن، فأتيتهم وهم مجتمعون في دارهم قائلون، فسلمت عليهم، فقالوا: مرحبا بك يا ابن عباس! فما هذه الحلة؟ قال: قلت: ما تعيبون علي لقد رأيت رسول الله ﷺ أحسن ما يكون من الحلل، ونزلت: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ﴾[الأعراف: ٣٢] قالوا : فما جاء بك؟ قلت: أتيتكم من عند صحابة النبي ﷺ من المهاجرين والأنصار لأبلغكم ما يقولون، المخبرون بما يقولون، فعليهم نزل القرآن وهم أعلم بالوحي منكم، وفيهم أنزل، وليس فيكم منهم أحد...الحديث[١].

فقد احتج حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما على ضلال الخوارج بأنه ليس فيهم واحد من الصحابة.

وعن عبد الله بن مسعودﷺ قال: (لا يزال الناس بخير ما أتاهم العلم من أصحاب محمد ﷺ ومن أكابرهم، فإذا أتاهم العلم من قبل أصاغرهم، فذلك حين هلكوا)[٢]، وقال أيضا: (لغير الدجال أخوف عليكم من الدجال، أمور تكون من كبرائكم، فأيما مُرَيّه أو رُجَيل أدرك ذاك الزمان، فالسمت الأول السمت الأول فأما اليوم على السنة)[٣]، وقال أيضا: (من كان منكم متأسيا فليتأسّ بأصحاب محمد ﷺ، فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوبا، وأعمقها علما، وأقلها تكلفا، وأقومها هديا، وأحسنها حالا، قوما اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم)[٤]، ونحوه جاء عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أيضا[٥].

وقال إمام أهل السنة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل: (أصول السنة عندنا التمسك بما عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم، وترك البدع)[٦]. وقال أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري: (لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم، أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر؛ لقيتهم كَرَّاتٍ قرنا بعد قرن، ثم قرنا بعد قرن، أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة... فما رأيت واحدا منهم يختلف في هذه الأشياء...، وما رأيت فيهم أحدا يتناول أصحاب محمد ﷺ...، وكانوا ينهون عن البدع ما لم يكن عليه النبي ﷺ وأصحابه)[٧].

ضعيف، ولكن الحديث يرتقي إلى درجة الحسن لغيره لما له من الشواهد، ولذلك حسنه الترمذي والألباني وغيرهما. انظر للتفصيل: المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم (١/١٥٩-١٨٠).

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (ك: المناقب ٧/٤٧٩-٤٨١ ح: ٨٥٢٢)، والحاكم في المستدرك (ك: قتال أهل البغي، ٢/١٥٠-١٥٢)، واللفظ له، وقد صحَّحه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

(٢) كتاب الزهد والرقائق لابن المبارك (٢/٦٢٣ برقم: ٧٦٤)، وقال المحقق: "موقوف بإسناد صحيح".

(٣) أخرجه الدارمي (١/٢٩٤-٢٩٥ برقم: ٢١٩)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/٩٧ برقم: ١٠٧)، واللفظ له.

(٤) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٤٧ برقم: ١٨١٠)، والإسناد فيه ضعف، ولكن الأثر لا بأس به، كما قال المحقق، وذلك لمجيئه من طرق أخرى، ومن أقوال غيره، وانظر: إعلام الموقعين (٥/٥٧٩).

(٥) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (١/٣٠٥-٣٠٦).

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٧٦ رقم: ٣١٧).

(٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٩٣-١٩٦ رقم: ٣٢٠).

فالتمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم من أصول أهل السنة والجماعة، وعلماؤهم كلهم ينهون عن البدع، ويعدون ما لم يكن عليه النبي ﷺ وأصحابه من البدعة والإحداث في الدين.

ثالثا: الإجماع: الإجماع من المصادر الرئيسة عند أهل السنة والجماعة في تلقي العقيدة والاستدلال بها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (يأخذ المسلمون جميع دينهم من الاعتقادات والعبادات وغير ذلك من كتاب الله وسنة رسوله وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها)[1]، وقد سبق الحديث عن كون الكتاب والسنة مصدر تلقي العقيدة، والآن إليكم الحديث عن الإجماع.

أ- التعريف بالإجماع لغة واصطلاحا:

معنى الإجماع في اللغة: الإجماع في اللغة يطلق على شيئين:

١- الاتفاق، يقال: أجمع القوم على كذا إذا اتفقوا عليه، وهذا لا يتأتى إلا من الجماعة.

٢- العزم المصمم، يقال: أجمع فلان رأيه على كذا، إذا صمم عزمه عليه، وهذا يتأتى من الواحد ومن الجماعة.

الإجماع في الاصطلاح: اتفاق جميع العلماء المجتهدين من أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من العصور على أمر ديني[2].

ب- من أدلة حجية الإجماع: قال تعالى: ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا** ﴾[النساء: ١١٥] فمن خالف سبيل المؤمنين متوعد بالعذاب، فيجب اتباع سبيلهم، وما ذلك إلا لأنه حجة.

وعن ثوبان مولى رسو ل الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرّهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك»[3]. فلو أجمع أهل عصر من العصور على باطل لتخلف مصداق الحديث في ذلك العصر لعدم وجود ظهور للحق فيه، وذلك باطل، فبطل أن يكون إجماعهم على خلاف الحق، إذا فهو حجة يجب اتباعه. وكذلك الأحاديث في الحث على الجماعة وعدم الشذوذ عنها تدل على ذلك[4].

واتفق أهل العلم على أن الإجماع حجة شرعية يجب اتباعها والمصير إليها. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (الإجماع وهو متفق عليه بين عامة المسلمين من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث والكلام وغيرهم في الجملة)[5].

---

(١) مجموع الفتاوى (٤٩٠/١١).

(٢) تسهيل الوصول إلى فهم علم الأصول (ص: ٨٠-٨١).

(٣) أخرجه مسلم (ك: الإمارة ح:١٩٢٠).

(٤) انظر: مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر (ص: ٢٣٢).

(٥) مجموع الفتاوى (٣٤١/١١)، وانظر: مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر (ص: ٢٣١).

ج- الإجماع لا يكون إلا بنص: القول على الله بدون دليل خطأ، وهذه الأمة معصومة عن الخطأ، فلا يمكن أن يكون إجماعها عن هوى أو قولا على الله بغير علم أو دون دليل، فإجماعها لا يكون إلا بدليل شرعي، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فلا يوجد قط مسألة مجمع عليها إلا وفيها بيان من الرسول ولكن قد يخفى ذلك على بعض الناس ويعلم الإجماع. فيستدل به كما أنه يستدل بالنص من لم يعرف دلالة النص وهو دليل ثان مع النص كالأمثال المضروبة في القرآن وكذلك الإجماع دليل آخر كما يقال: قد دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع وكل من هذه الأصول يدل على الحق مع تلازمها؛ فإن ما دل عليه الإجماع فقد دل عليه الكتاب والسنة وما دل عليه القرآن فعن الرسول أخذ فالكتاب والسنة كلاهما مأخوذ عنه ولا يوجد مسألة يتفق الإجماع عليها إلا وفيها نص. وقد كان بعض الناس يذكر مسائل فيها إجماع بلا نص كالمضاربة، وليس كذلك بل المضاربة كانت مشهورة بينهم في الجاهلية لا سيما قريش ؛ فإن الأغلب كان عليهم التجارة وكان أصحاب الأموال يدفعونها إلى العمال ورسول الله ﷺ قد سافر بمال غيره قبل النبوة كما سافر بمال خديجة والعير التي كان فيها أبو سفيان كان أكثرها مضاربة مع أبي سفيان وغيره فلما جاء الإسلام أقرها رسول الله ﷺ وكان أصحابه يسافرون بمال غيرهم مضاربة ولم ينه عن ذلك والسنة : قوله وفعله وإقراره. فلما أقرها كانت ثابتة بالسنة)[١]. فالنصوص الشرعية دلالتها على الوقائع والمسائل عامة وشاملة، فما من مسألة إلا ويمكن الاستدلال عليها بنص خفي أو جلي، وقد ثبت باستقراء موارد الإجماع أن جميع الإجماعات منصوصة.

د- فائدة الإجماع: إذا تقرر أن الإجماع لا يكون إلا على نص شرعي، فما فائدة الإجماع؟ فلا شك أن الإجماع حجة شرعية ولها فوائد، وفيما يلي ذكر شيء منها[٢]:

١- العلم بأن الأمر المجمع عليه حق وصواب، ولا يكون خطأ البتة.

٢- إذا حصل الإجماع فهو حجة شرعية، فيجب اتباعها ويحرم مخالفتها.

٣- يحرم الاجتهاد معها، لأن الإجماع لا يكون إلا على نص، ولا اجتهاد مع النص، فإن وجود النص مسقط للاجتهاد.

٤- نقل الإجماع يغني عن نقل دليله، ويسقط أيضا البحث عن الدليل اكتفاء بالإجماع.

٥- إن في نقل الإجماع تكثيرا للأدلة، فإن الأمر المجمع عليه يكون قد دل عليه النص أيضا.

٦- إن الإجماع قد يجعل الدليل المجمع عليه قطعيا.

٧- الإجماع من أسباب الترجيح، فيقدم النص المجمع عليه على غيره.

هـ-نماذج من مسائل العقيدة حكي فيها الإجماع: الإقرار بوجود الخالق جل وعلا، وحدوث العالم وبطلان القول بقدمه، وتنزيه الله عن النقائص والعيوب، ووجوب الإيمان بالله وملائكته وكتبه واليوم الآخر والقضاء والقدر، وتوبة صاحب الكبيرة، وكفر من قذف أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بما برأها الله منه، ووجوب النهي عن

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/١٩٥)، وانظر: معالم أصول الفقه (ص: ١٧٧-١٧٨).

(٢) انظر: معالم أصول الفقه (ص: ١٧٩-١٨٤).

البدعة، ووقوع التحريف في الكتب المتقدمة على القرآن الكريم، وفضل الأنبياء على سائر البشر، وبعثة النبي ﷺ إلى الثقلين، ووجوب تحكيم النبي ﷺ في كل ما شجر بين الناس، وكفر من بلغته رسالة النبي ﷺ ولم يؤمن به، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، والمرأة لا تكون إماما للمسلمين، والنصيحة للمسلمين ولزوم جماعتهم، وغير ذلك من المسائل(١).

رابعا: دليل العقل:

أ- التعريف بالعقل لغة واصطلاحا:

التعريف بالعقل في اللغة: العقل لغة: المنع، وسمي العقل عقلا؛ لأنه يمنع صاحبه من الوقوع فيما لا ينبغي ولا يليق.

التعريف بالعقل في الاصطلاح: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (هو غريزة في النفس وقوة فيها بمنزلة قوة البصر التي في العين)(٢).

والعقل غريزة أو ملكة جعلها الله في الإنسان، وبها يدرك، وبها يمتاز الإنسان عن الحيوان والعاقل عن المجنون.

ب- الدليل العقلي الصحيح دليل شرعي معتبر، فهو قسيم للدليل السمعي، والدليل الشرعي يشملهما، فالأدلة العقلية الصحيحة أدلة عقلية شرعية، (شرعية بمعنى أن الشرع هدى إليها عقلية بمعنى أنه يعرف صحتها بالعقل فقد جمعت وصفي الكمال)(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ([الدليل] الشرعي قد يكون سمعيا، وقد يكون عقليا، فإن كون الدليل شرعيا يراد به كون الشرع أثبته ودل عليه، ويراد به كون الشرع أباحه وأذن فيه؛ فإذا أريد بالشرعي ما أثبته الشرع: فإما أن يكون معلوما بالعقل أيضا، ولكن الشرع نبه عليه ودل عليه؛ فيكون شرعيا عقليا؛ وهذا كالأدلة التي نبه الله تعالى عليها في كتابه العزيز من الأمثال المضروبة وغيرها الدالة على توحيده، وصدق رسله، وإثبات صفاته، وعلى المعاد؛ فتلك كلها أدلة عقلية يعلم صحتها بالعقل، وهي براهين ومقاييس عقلية، وهي مع ذلك شرعية.

وإما أن يكون الدليل الشرعي لا يعلم إلا بمجرد خبر الصادق؛ فإنه إذا أخبر بما لا يعلم إلا بخبره كان ذلك شرعيا سمعيا.

وكثير من أهل الكلام يظن أن الأدلة الشرعية منحصرة في خبر الصادق فقط، وأن الكتاب والسنة لا يدلان إلا من هذا الوجه؛ ولهذا يجعلون أصول الدين نوعين: العقليات، والسمعيات، ويجعلون القسم الأول مما لا يعلم بالكتاب والسنة، وهذا غلط منهم؛ بل القرآن دل على الأدلة العقلية وبينها ونبه عليها)(٤).

---

(١) انظر للتفصيل: رسالة إلى أهل الثغر، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ٣٢٤هـ (ص: ٢٠٩-٣١٢)، والمسائل التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع، إعداد: خالد بن مسعود الجعيد، وعلي بن جابر العلياني، وناصر بن حمدان الجهني.

(٢) مجموع الفتاوى (٣/٣٣٩).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٩/٣٩).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (١١/١٩٨-١٩٩).

ج- من أدلة حجية العقل: قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠] فأخبروا أنهم خرجوا عن موجب السمع والعقل، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤] فدعاهم إلى استماع القرآن بأسماعهم وتدبره بعقولهم، وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧] وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾[يونس: ٦٧] وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤]

قال ابن القيم: (فجمع سبحانه بين السمع والعقل وأقام بهما حجته على عباده فلا ينفك أحدهما عن صاحبه أصلا، فالكتاب المنزل والعقل المدرك حجة الله على خلقه وكتابه هو الحجة العظمى فهو الذي عرفنا ما لم يكن لعقولنا سبيل إلى استقلالها بإدراكه أبدا)(١).

د- لا تعارض بين النقل الصحيح والعقل السليم: هذا أصل أصيل عند أهل السنة والجماعة، وذلك لأن كل ما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع فهو حق وصدق، فلا يمكن أن يناقضه العقل السليم، وإن توهم التعارض بينهما فالخلل إما في العقل والفهم بأنه لم يدركه جيدا ولم يفهمه على الوجه الصحيح، وإما أن ذلك النقل ليس بصحيح وليس بثابت عن المعصوم ﷺ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه معصومون لا يقولون على الله إلا الحق ولا ينقلون عنه إلا الصدق، فمن ادعى في أخبارهم ما يناقض صريح المعقول كان كاذبا بل لا بد أن يكون ذلك المعقول ليس بصريح أو ذلك المنقول ليس بصحيح، فما علم يقينا أنهم أخبروا به يمتنع أن يكون في العقل ما يناقضه، وما علم يقينا أن العقل حكم به يمتنع أن يكون في أخبارهم ما يناقضه)(٢) وقال أيضا: (إن ما خالف العقل الصريح فهو باطل، وليس في الكتاب والسنة والإجماع باطل، ولكن فيه ألفاظ قد لا يفهمها بعض الناس أو يفهمون منها معنى باطلا؛ فالآفة منهم لا من الكتاب والسنة)(٣)، وقال أيضا: (ما عُلِم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة؛ بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط، وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه؛ فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها؛ بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع. وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار -كمسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر والنبوات والمعاد، وغير ذلك-، ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط؛ بل السمع الذي يقال إنه يخالفه إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة فلا يصلح أن يكون دليلا لو تجرد عن معارضة العقل الصريح فكيف إذا خالفه صريح المعقول)(٤)، وقال ابن القيم: (إن الحجج السمعية مطابقة للمعقول، والسمع الصحيح لا

(١) الصواعق المرسلة (٤٥٨/٢-٤٥٩).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤٠٠/٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٤٩٠/١١).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (١٤٧/١)، وانظر: الصواعق المرسلة (٨٢٩/٣).

ينفك عن العقل الصريح؛ بل هما أخوان نصيران وصل الله بينهما، وقرن أحدهما بصاحبه)[1]، فالسمع الصحيح والعقل السليم أخوان نصيران، فلا يتعارضان ولا يتناقضان، ولا يختلفان، وإن توهم متوهم التعارض والاختلاف والتناقض بينهما فالخلل إما في عقله وفهمه، وإما في سمعه وأن ذلك الدليل ليس بثابت عن المعصوم ﷺ.

هـ- وجوب تقديم النقل على العقل عند توهم التعارض: عند توهم التعارض بين العقل والنقل وعجز المكلف عن إزالة هذا التعارض يجب تقديم النقل على العقل، وفي هذه الحالة يتهم العقل، ولا يطعن في النقل، ويكون النقل هو المقدَّم والمتَّبع، قال تعالى: ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٣]، فهذا هو القانون الكلي عند أهل السنة والجماعة في هذه الحالة.

وعن عمرو بن مهاجر، عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى الناس (أنه لا رأي لأحد مع سنة سنها رسول الله ﷺ)[2]، وقال الشافعي: (وإذا ثبت الخبر عن النبي ﷺ لم يجز تركه لشيء)[3]، وقال أيضا: (يسقط كل شيء خالف أمر النبي ﷺ، ولا يقوم رأي ولا قياس، فإن الله عز وجل قطع العذر بقوله ﷺ)[4].

تقديم العقل على النقل قدح في العقل: وذلك لأن العقل قد دل على صدق الرسول دلالة عامة مطلقة، وأنه يجب تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، فلو قدم العقل على النقل، مع شهادة العقل بصدق الرسول وعصمته ووجوب تصديقه وطاعته لكان ذلك تناقضا وتراجعا واضطرابا من العقل، وقدحا في العقل، وفي هذه الصورة لا يسلم للعقل، وهذا كالعامي الذي يبحث عن المفتي، فدل عليه رجل عامي آخر، ثم اختلف العامي الدال والمفتي وجب على المستفتي أن يقدم قول المفتي، فإن قال له العامي: أنا الذي دللتك عليه، وأنا الأصل في وصولك إليه، وأنت بهذا الفعل تقدح في الأصل الذي علمت بأنه مفت! قيل: له أنت بنفسك شهدت على نفسك -حين دللت على غيرك- بأنك لست عالما ولا مفتيا، وأنك لست أهلا لأن تقلد ويؤخذ منك في هذا الباب[5].

والعقول البشرية متفاوتة وليس لها ضابط موحد، فكل يدعو ويقرر ما يحلو له ويستحسنه بعقله، فمنهم من ينكر وجود الله تعالى، ومنهم من ينكر أسماء الله وصفاته، ومنهم من ينكر أسماء الله دون صفاته... وهكذا عقول البشر وتقريراتها مختلفة غاية الاختلاف، وهي داعية باستمرار إلى النزاع والخلاف والشقاق والهلاك. فلا يمكن الاعتماد عليها في هذا الباب البتة.

و- العقل قوته محدودة وحدوده ضيقة: لا شك أن العقل نعمة، وقد أمر الله باستعمالها، ولكن الأمور العقدية بتفاصيلها ليست داخلة تحت نطاق البشر، وهي أوسع من نطاق عقلهم، والقوى البشرية كلها محدودة بحدود لا تدرك ما وراء تلك الحدود، فقوة البصر في العين عاجزة عن الإبصار في الظلام ومحتاجة إلى النور، فكذلك

---

(١) الصواعق المرسلة (٤٥٧/٢).

(٢) أخرجه الآجري في الشريعة (٤٢٣/١ برقم: ١٠٧) بإسناد حسن.

(٣) الأم (٥٩٢/٣).

(٤) الأم (٥٩٥/٣).

(٥) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١٣٨/١-١٣٩).

العقل البشري له إطار محدود ومجال معين لا يمكن أن يتعداه.

وقد ذكر ابن بطة بإسناده أن رجلا من المسلمين أتى عبد الله بن العباس رحمة الله عليه بابن له، فقال: لقد حيرت الخصومة عقله، وأذهبت المنازعة قلبه، وذهبت به الكلفة عن ربه، فقال عبد الله: امدد بصرك يا ابن أخي، ما السواد الذي ترى؟ قال: فلان، قال: صدقت. قال: فما الخيال المسرف من خلفه؟ قال: لا أدري. قال عبد الله: يا ابن أخي، فكما جعل الله لأبصار العيون حدا محدودا من دونها حجابا مستورا، فكذلك جعل لأبصار القلوب غاية لا يجاوزها، وحدودا لا يتعداها. قال: فرد الله عليه غارب عقله، وانتهى عن المسألة عما لا يعنيه، والنظر فيما لا ينفعه، والتفكر فيما يحيره[1].

وقال ابن خلدون: (واتبع ما أمرك الشارع به من اعتقادك وعملك، فهو أحرص على سعادتك وأعلم بما ينفعك، لأنه من طور فوق إدراكك ومن نطاق أوسع من نطاق عقلك، وليس ذلك بقادح في العقل ومداركه، بل العقل ميزان صحيح، فأحكامه يقينية لا كذب فيها، غير أنك لا تطمع أن تزن به أمور التوحيد والآخرة وحقيقة النبوة وحقائق الصفات الالهية وكل ما وراء طوره؛ فان ذلك طمع في محال، ومثال ذلك مثال رجل رأى الميزان الذي يوزن به الذهب، فطمع أن يزن به الجبال، وهذا لا يدرك على أن الميزان في أحكامه غير صادق، لكن العقل قد يقف عنده ولا يتعدى طوره) [2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر، وأمرت به من تفاصيل الشرائع لا يعلمه الناس بعقولهم، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم، وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم جُمَلَ ذلك)[3].

فالعقل له حكم داخل حدود مملكته، وهو عاجز وقاصر خارج سلطانه، وفي كلا الحالين لا يستغني عن الوحي، ولا يستقل بالهداية، وليس له دخل في الغيبيات، فتفاصيل كثير من صفات الله أو الملائكة أو اليوم الآخر لا تعلم إلا من طريق النقل، وإنما يعلم بالعقل أصول الاعتقاد الكبار مثل: الإقرار بوجود الله، وربوبيته، وإفراده بالعبادة، واتصافه بالكمال المطلق، وثبوت المعاد والجزاء، ونحو ذلك، ويكون ذلك على سبيل الإجمال، وأما التفصيل فخاصية النقل.

خامسا: دليل الفطرة:

أ- التعريف بالفطرة لغة واصطلاحا

الفطرة في اللغة: الفطرة على وزن الجِلْسة، وهي بمعنى الخِلْقِة، قال ابن فارس: (الفاء والطاء والراء أصل صحيح يدل على فتح شيء وإبرازه. والفطرة: الخلقة)[4]، وقال ابن الأثير: (الفطر: الابتداء والاختراع. والفطرة: الحالة منه كالجلسة والركبة. والمعنى أنه يولد على نوع من الجبلة والطبع المتهيء لقبول الدين؛ فلو ترك عليها لاستمر

---

(١) الإبانة (ص: ٤٢٢).

(٢) مقدمة تاريخه (١/٤٦٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/١١٥).

(٤) معجم مقاييس اللغة (٤/٥١٠).

على لزومها ولم يفارقها إلى غيرها، وإنما يعدل عنه من يعدل لآفة من آفات البشر والتقليد)[1]

ولا خلاف بين هذه المعاني الثلاثة: الخلقة، والابتداء والاختراع، والأمر ظاهر.

الفطرة في الاصطلاح: قال ابن الأثير: (والمعنى أنه يولد على نوع من الجبلة والطبع المتهيء لقبول الدين؛ فلو ترك عليها لاستمر على لزومها ولم يفارقها إلى غيرها، وإنما يعدل عنه من يعدل لآفة من آفات البشر والتقليد)[2]. وقال السعدي: (الفطرة: هي الخلقة التي خلق الله عباده عليها، وجعلهم مفطورين عليها، على محبة الخير وإيثاره، وكراهة الشر ودفعه، وفطرهم حنفاء مستعدين، لقبول الخير والإخلاص لله، والتقرب إليه)[3].

ب- من الأدلة على دليل الفطرة: دليل الفطرة راسخ في نفوس البشر إلا ما غير منها، والدليل إذا كان راسخا في النفس لا يحتاج الشخص معه إلى استدلال، ولذلك فهو أصل لكل الأدلة الأخرى الدالة على الإقرار بوجود الرب تعالى، وهي مؤيدة له، ومثبتة للإقرار، ولتقرير أصل هذا الدليل إليك بعض الأدلة الدالة على ذلك:

١- لجوء الإنسان وفزعه إلى خالقه سبحانه عند الشدة والحاجة: قال تعالى: ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[يونس: ١٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا ﴾[الإسراء: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿ ۞ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴾[الزمر: ٨]

فرجوع الإنسان وإنابته إلى ربه عند الشدائد دليل على أنه يقر بفطرته بخالقه وربه سبحانه وتعالى، وهكذا كل إنسان إلى رجع إلى نفسه أدنى رجوع عرف افتقاره إلى الباري سبحانه في جميع أحواله وشؤون حياته.

٢- ورود التكليف بتوحيد العبادة أولا: إن أول ما يكلف به العبد هو عبادة الله جل وعلا، قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [الذاريات: ٥٦-٥٨] ، وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ٢١] وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾[الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾[النحل: ٣٦]،وقد تواترت الأخبار أن النبي ﷺ كان يدعو الكفار إلى الإسلام والشهادتين، وكان يأمر الصحابة بذلك، ومن ذلك ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ بعث معاذا رضي الله عنه إلى اليمن؛ فقال: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله؛ فإن هم أطاعوا لذلك

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٥٧/٣).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٥٧/٣).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٥٧/٣).

فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة... » الحديث(١).

والشاهد هنا: أنه لو لم يكن الإقرار بالله وربوبيته فطريا لدعاهم إليه أولا، لأن الأمر بتوحيده في عبادته فرع عن الإقرار به وبربوبيته فيكون بعده، وكذلك لو لم يكن الإقرار بالرب تعالى فطريا لساغ لمعارضي الرسل عند دعوتهم إلى إفراده سبحانه بالعبادة أن يقولوا لهم: نحن لم نعرفه أصلا، فكيف يأمرنا، ولكن لم يحدث هذا الاعتراض، فدل ذلك على أن معرفتهم بربهم كانت مستقرة في فطرهم.

٣- إلزام المشركين بتوحيد الربوبية ليقروا بتوحيد الألوهية، قال تعالى: ﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ۗ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٣﴾ أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [النمل: ٥٩ – ٦٤]، والآيات في ذلك كثيرة.

والشاهد هنا: أن المشركين لو لم يكونوا مقربين بربوبية الله تعالى لما قررهم به، ولهذا كانت الرسل تقول لأقوامها: ﴿ ۞ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [إبراهيم: ١٠]قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فدل ذلك على انه ليس في الله شك عند الخلق المخاطبين وهذا يبين انهم مفطورون على الإقرار)(٢)

٤- التصريح بأن الفطرة مقتضية للإقرار بالرب وتوحيده وحبه: قال تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [الروم: ٣٠-٣١].

عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أوينصرانه أويمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء. هل تحسون فيها من جدعاء؟» ثم يقول: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾(٣).

وعن عياض بن حمار المجاشعي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم في خطبته: «ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني، يومي هذا. كلُّ مالٍ نَحَلْتُه عبدا حلال، وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم

---

(١) أخرجه البخاري (ك: الزكاة، ح: ١٣٩٥) واللفظ له؛ و مسلم (الإيمان، ح: ١٩).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٨/٤٤١).

(٣) أخرجه البخاري (الجنائز، ح: ١٣٥٨)، واللفظ له، ومسلم (القدر، ح: ٢٦٥٨).

الشياطين فاجتالتهم عن دينهم وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا...» الحديث[1].

فإقامة الوجه للدين حنيفا هي الفطرة التي فطر الله الناس عليها، ولكن المؤثرات الخارجية – الشياطين، الآباء والأجداد من الكفار، المجتمع الفاسد، الصحبة السيئة– قد تغيرها، ولم يقل النبي ﷺ: [أو يسلمانه]، فهذا يدل على أن المراد بالفطرة هي فطرة الإسلام، وهي السلامة من الاعتقادات الباطلة، و القبول للعقائد الصحيحة، وليس المراد أن الإنسان حين يخرج من بطن أمه يكون عالما بهذا الدين ويكون موحدا لله تعالى، لأن الله تعالى قال: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [النحل: ٧٨]، وإنما المراد أن فطرته تكون مقتضية وموجبة لدين الإسلام، ولمعرفة الخالق والإقرار به، ومقتضيات هذه الفطرة تحصل شيئا فشيئا، وذلك بحسب كمال الفطرة وسلامتها من الموانع.

سادسا: دليل الحس:

أ- معنى الحس: قال ابن فارس: (ومن هذا الباب قولهم أحسست، أي علمت بالشيء. قال الله تعالى: ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًۢا ﴾ [مريم: ٩٨]... ويقال للمشاعر الخمس الحواس، وهي: اللمس، والذوق، والشم، والسمع، والبصر. ومن هذا الباب قولهم: من أين حسست هذا الخبر، أي: تَخَبَّرْتَه)[2].

والحواس البشرية ليست مصادر للعقيدة، وإنما هي يستدل بها أحيانا على بعض المسائل، كأن يقال: إن من أدل الدلائل على البعث أمر معروف لكل أحد يجده كل شخص في نفسه، فهو يعلم أنه يموت ويبعث، وهو في هذه الحياة الدنيا، ذلك أنه يموت حين ينام فلا أكل ولا شرب، ولا كلام ولا إحساس، ولا فكر ولا تدبير، فإذا ما أفاق من نومه عادت إليه الحياة من جديد، ولهذا كان النبي ﷺ يقول حين يستيقظ من نومه: «الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا، وإليه النشور»[3]. وهذه الحالة يمر بها كل شخص يوميا تشبه الموت الأكبر والبعث الأكبر، ولا ينكره إلا فاسد العقل، لأنها ظاهر الدلالة على البعث.

أو يقال: الإيمان يزيد وينقص، وذلك لأن الناس متفاوتون في علوم الإيمان ومعارفه، وفي فروعه وأخلاقه، وأعماله الباطنة والظاهرة تفاوتا عظيما، فالمؤمنون كاملو الإيمان، عندهم من أعمال الإيمان القلبية والبدنية ما لا يوجد مثله، ولا قريبا منه عند عموم المسلمين الذين عندهم من ضعف العمل، ومن الشبهات والشهوات ما يضعف إيمانهم، وهذا أمر مشاهد؛ بل المرء يشعر ذلك بنفسه في كثير من الأحيان؛ فإنه إذا تيسر له أن يصلي ركعات قبل أذان الفجر ثم صلى ركعتي الفجر وصلاة الفجر مع الجماعة يشعر في نفسه من الطمأنينة والسعادة وانشراح الصدر

---

(1) أخرجه مسلم (ك: الجنة وصفة نعيمها، ح: ٢٨٦٥).

(2) معجم مقاييس اللغة (٢/٩).

(3) أخرجه البخاري من حديث حذيفة (ك: الدعوات، ح: ٦٣١٤) ومن حديث أبي ذر (ك: الدعوات، ح: ٦٣٢٥) ومسلم من حديث البراء (ك: الذكر والدعاء، ح: ٢٧١١).

ما لا يجده إذا فاته الصلاة مع الجماعة وصلاها لوحده في البيت، وكذلك الشأن في رمضان وغيرها من مواسم العبادة وأوقات الفضيلة، وهذا كله معروف ومشاهد ومحسوس، ولكن الحواس البشرية ليست مصادر للعقيدة، ولا يمكن الاعتماد عليها في هذا الباب، وإنما يستأنس بها ويستدل بها لتقوية ما دل عليه الكتاب والسنة.

عاشرا: مصادر تلقي العقيدة عند المخالفين، وموقف أهل السنة منها: المخالفون لأهل السنة والجماعة يستقون عقائدهم من مصادر شتى، وكذلك هم يرددون ذكر الكتاب والسنة ولكن تمسكهم واستدلالهم بهما لا يكون مثل ما هو الأمر عند أهل السنة والجماعة، وبيان ذلك بما يلي:

أ- مصادر التلقي عند الخوارج: يعظمون القرآن ويردون السنة التي يظنونها تخالف القرآن مثل: الرجم ونصاب السرقة وغيرها، وكذلك ينكرون كثيرا من السنة لتكفيرهم رواتها وناقليها، ويرون إجماع الصحابة حجة قبل حدوث الفرقة والاختلاف، وبعد حدوث الفرقة يزعمون الحجة في إجماع طائفتهم، لأن العبرة بقول المؤمنين، ولا مؤمن عندهم إلا من كان على مذهبهم، والظاهر أنهم يقولون بالتحسين والتقبيح العقليين، ويزعم بعضهم أن الإسلام ليس مركوزا في الفطر، فمن استجاب وأسلم حقت له الولاية، وأن الأطفال ليس لهم ولاية ولا براءة ولا عداوة حتى يدركوا فيدعون إلى الإسلام، فيقبلونه أو ينكرونه.

ب- مصادر التلقي عند الشيعة: الشيعة يزعمون تحريف القرآن فلا يرونه حجة، وكذلك لا يحتجون بأحاديث أهل السنة ومروياتهم لمجيئها عن طريق الصحابة الذين هم في زعمهم كفار مرتدون، وإنما يأخذون منها ما وافق مرويات بعض أهل البيت وشيعتهم الذين كانوا مع علي ﷺ في معاركه السياسية، ويحصرون ذلك في الغالب ما كان من طريق علي وأولاده الأئمة، ولا يرون الإجماع حجة إلا إذا كان مشتملا على قول الإمام، فالحجة النقلية عندهم في قول الإمام فقط، وأما العقل فالغلاة منهم يحظرون الاجتهاد، ولا يقيمون للعقل وزنا، ويوجبون الرجوع إلى قول الإمام، ومنهم من جعله حجة في أصول الدين وفروعه كالمعتزلة سواء بسواء، وهم المعروفون عندهم بالأصوليين، وأما الفطرة فهم تارة يفسرونها بالإسلام والتوحيد ومعرفة الرب ونحو ذلك وتارة يفسرونها بالولاية ومعرفة الأئمة، والإقرار بالإمرة لعلي بن أبي طالب ثم لأولاده الأئمة، وتارة يفسرونها بالهداية العامة التي هي لجميع المخلوقات، ولذلك الرافضة لا يعتنون بحفظ القرآن ولا معرفة معانيه وتفسيره، ولا بأحاديث رسول الله ومعرفة صحيحها من سقيمها، ولا بآثار الصحابة والتابعين، وإنما عمدتهم آثار تنقل عن بعض أهل البيت، وفيها صدق وكذب، بل هي منقولات منقطعة عرف فيها كثرة الكذب وكثرة التناقض في النقل، فلا يعتمدها عاقل.

ج- مصادر التلقي عند المعتزلة: القرآن عندهم من جملة الدلائل، قال القاضي عبد الجبار: (اعلم أن الدلالة أربعة: حجة العقل، والكتاب، والسنة، والإجماع، ومعرفة الله تعالى لا تنال إلا بحجة العقل)[1] فهو قدم العقل في الذكر، ثم إنه صرح بأن معرفة الله تعالى إنما تنال بحجة العقل فقط دون حجة القرآن والسنة والإجماع، فهم يجعلون العقل حاكما وقاضيا على النقل ومقدما عليه، ثم إنهم يزعمون أن القرآن محدث مخلوق، فالقرآن عندهم ليس بحجة

(1) شرح الأصول الخمسة (ص: ٨٨).

في المطالب الإلهية، والقرآن في زعمهم إنما ثبتت حجيته بالعقل الذي هو الأصل المرجوع إليه عند التنازع.

والسنة من جملة الحجج عندهم كذلك، ولكنهم يردون كثيرا من مرويات الصحابة والتابعين، ويطعنون فيهم فمنهم من يشك في عدالة الصحابة منذ عهد الفتنة كواصل بن عطاء، ومنهم من يعتقد فسقهم كعمرو بن عبيد، ومنهم من يطعن في أعلامهم ويتهمهم بالكذب والجهل والنفاق كالنظام، وذلك يوجب رد الروايات التي جاءت عن طريق هؤلاء الصحابة، ومنهم من ينكر حجية أخبار الآحاد كأبي الحسين الخياط، وأبو علي الجبائي يشترط شروطا خاصة لقبول أخبار الآحاد مثل موافقة القرآن، أو خبر آخر له، وذهب النظام إلى جواز وقوع الكذب في الأخبار المتواترة، وبشكل عام هم لا يبالون برد كل ما يزعمونه مخالفا للدليل القاطع وهو العقل، ولو كان الحديث في الصحيحين ولو كان متواترا مثل أحاديث رؤية الله تعالى في الآخرة.

وموقفهم من الإجماع كاد أن يكون رده مجمعا عليه عندهم، والقاضي عبد الجبار عده من جملة الأدلة ويقر بحجية الإجماع، ولكن مراده بذلك موافقة الحق، ولا يرتبط بالعدد وقد ينطبق على الفرد الواحد الموافق للحق، مع أن هذا التوجيه لا يتفق مع المعنى اللغوي فضلا عن المعنى الاصطلاحي.

العقل عند أهل الاعتزال هو أساس المعرفة، وهو مصدر التلقي الأوثق والمرجوع إليه عند التنازع، وهو المقدم عند توهم التعارض، وبإمكانه حسب زعمهم معرفة أصول الدين وفروعه من غير حاجة إلى الشرع، والشرع عندهم بمثابة الشهود الزائدين عن النصاب.

وأما الفطرة فهم يزعمون أنه لا يولد أحد على الإسلام، وأن الإنسان هو الذي يحدث لنفسه الكفر أو الإسلام، ومعرفة الله عندهم كسبية ولا تحصل إلا بالنظر والاستدلال المشروط بالعقل، وهذا هو مذهب عامتهم ولكن منهم من يرى أن المعرفة بالله يبتديها الله اختراعا في قلوب العقلاء البالغين من غير سبب يتقدم ومن غير بحث ولا نظر، وأنها تقع ضرورة.

د- مصادر التلقي عند الأشاعرة: الأشاعرة يقولون بحجية القرآن الكريم، ولكن جمهورهم وافقوا المعتزلة في القول بأن الدليل النقلي –القرآن والسنة- لا يفيد العلم واليقين، وأن البراهين العقلية تقدم على الظواهر النقلية عند التعارض، لأن حجية النقل متوقفة على النظر العقلي عندهم، والأدلة النقلية لا تفيد اليقين إلا إذا سلمت من عشر عوارض، منها: النقل والاشتراك، والتخصيص، والمجاز، والإضمار، والتقديم والتأخير، وتقديم النقل على العقل عندهم إبطال للأصل -وهو الدليل العقلي- بالفرع وهو الدليل الشرعي، والفرع إذا أدى إلى إبطال الأصل فهو باطل عندهم.

والقول في السنة عندهم كالقول في القرآن في عدم إفادتها اليقين إلا إذا سلمت من العوارض العشرة المشار إليها من قبل، وقرروا أن أخبار الآحاد لا تفيد العلم وإنما يفيد العمل دون العلم، والرازي من كبار الأشاعرة وعنده طعن شديد في روايات الصحابة والمحدثين بشكل عام، ويرى قبولها في الفروع فقط دون الأصول.

ويقولون بحجية الإجماع ويدخلون فيه السمعيات ومسائل الاعتقاد ولكن كثيرا من الإجماعات التي يحكيها

المتكلمون باطلة، مثل: إحالة وصف الله بالصورة والأعضاء، وأنه لا يحويه مكان، ولا يجري عليه زمان، وأنه لا تجوز الحركة والسكون منه. ونحو ذلك.

والعقل هو مصدر التلقي الأساس، وهو مقدم على النقل عند التعارض.

وأما مسألة معرفة الله تعالى فهل تحصل بالفطرة والضرورة أم بالنظر والاستدلال فهم مضطربون فيها وعامتهم يرون أنها لا تحصل إلا بالنظر والاستدلال.

هـ- مصادر التلقي عند الصوفية: مصادر التلقي الرئيسة عند الصوفية عموما ثلاثة: الكشف والذوق والوجد، وتحت كل منها أقسام ودرجات، وهذا لا ينفي وجود مصادر أخرى ثانوية عندهم، وهم خالفوا بهذه المصادر كتاب الله وسنة رسوله، وقدموها عليهما عند التعارض، راكبين مطايا التأويل والجدال بالباطل، وقد ادعى بعضهم الاستغناء عن التلقي من الكتاب والسنة زعما منه الأخذ عن الله تعالى إلهاما أو مناما أو عروج روحه إليه سبحانه أو بسماع خطابه تعالى أو يزعم أخذ الشريعة من النبي ﷺ يقظة أو مناما.

أولا: الكشف.

أ- معنى الكشف في اللغة والاصطلاح:

معنى الكشف لغة: الكشف رفعك الشيء عما يواريه ويغطيه، وكشف الأمر يكشِفُه كشفا، أي: أظهره.

والكشف اصطلاحا: هو الاطلاع على ما وراء الحجاب، من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية، وجودا وشهودا.

ب- أنواع الكشف وأقسامه عند الصوفية: الكشف لفظ عام، يشمل الأمور الكونية والشرعية، ويدخل تحته أنواع، وكل نوع منها قد يحتمل درجات، وقد يختص بموضوعات، وقد يحصل بينها الاشتراك في بعض هذه الموضوعات، وأنواع الكشف كما يلي:

أولا: النبي ﷺ: وليس المراد به الأخذ بالأحاديث النبوية من دواوين السنة وقراءتها والاستفادة منها، بل هم يزعمون أنهم يجتمعون مع النبي ﷺ يقظة بعد موته، ويشافهونه بالخطاب، ويسألونه عن الأحاديث والمسائل والأحكام، والوقائع المستقبلية والأذكار والأوراد وغيرها، ويستشرونه في كل أمورهم، والنبي ﷺ يجيبهم على ذلك مشافهة.

ثانيا: الخضر عليه السلام: فهم يزعمون بقاءه وحياته إلى آخر الزمان، ويزعمون أنهم يلتقون به ويأخذون عنه الأحاديث والأحكام والعلوم والأوراد والأذكار والمناقب، وله عندهم صور مختلفة يلتقونه فيها.

ثالثا: الإلهام: وهو ما يحصل من العلوم في القلب، من غير استدلال ولا نظر، وهو حجة عندهم.

ويحصل ذلك إما عن طريق الملك بنزوله إليهم واستشارتهم إياه، وإما عن طريق ارتفاع الوسائط بين العبد وبين الله تعالى، ومن هذا الباب ولج من يدعي تفضيل الولي على النبي والرسول؛ لأن الولي في هذه الحالة يأخذ من حيث يأخذ الملك وأما النبي والرسول فهما يأخذان بواسطة الملك، والولي يأخذ عن الله بلا واسطة.

رابعا: الفراسة: يزعمون أنها تختص بمعرفة خواطر النفوس، وأحاديثها وما يضمره المرء في قلبه، والولي عنده من

النور ما به له الإشراف على القلوب ومعرفة كوامن النفوس.

خامسا: الهواتف: ويعنون به سماع خطاب بواسطة الأذن، وقد يكون مناما وقد يكون في حالة بين اليقظة والنوم وقد يكون يقظة، ولكنه يسمع الصوت فقط ولا يرى صاحبه، والمخاطب إما أن يكون الله تعالى أو النبي ﷺ أو الخضر عليه السلام، أو جن صالح، أو ولي من الأولياء، أو إبليس، والهواتف عندهم من أسباب تزكية النفوس وتلقي المعرفة، وتصحيح المعاملات.

سادسا: الإسراءات والمعاريج: ويعنون به عروج روح الولي إلى العالم العلوي وجولانها هناك، وإتيانها بعلوم شتى من أسرار الكون وعجائب المكونات، وإفاضة العلوم عليهم هنالك بواسطة الأنبياء والملائكة، والبلوغ منتهى الأرب بالفناء في ذات الله تعالى.

سابعا: الكشف الحسي: يعنون به الكشف عن حقائق الوجود من العرش إلى الفرش بارتفاع الحجب الحسية عن عين القلب وعين البصر، والاطلاع على ذلك قد يكون بعين البصر وقد يكون بعين البصيرة وقد يكون بهما معا، فيزعمون أن الولي يخرق أطباق السماوات والأرض ويتحدث عن حقائق الموجودات العلوية والسفلية.

ثامنا: الرؤى والمنامات: مصدر مهم عندهم فقد بنوا عليه كثيرا من ترهاتهم وروجوا به كثيرا من ضلالاتهم، وكثيرا ما يزعمون التلقي مناما عن الله تعالى أو عن النبي ﷺ أو عن نبي غير نبينا أو عن الصحابة أو شيخه ومرشده، وغير ذلك.

فهذه الأنواع كلها داخلة في مسمى الكشف، مما يدل على دخول هذه الأقسام في مسمى الكشف قول شيخ الإسلام ابن تيمية أثناء كلامه عن الخوارق والكرامات حيث ذكر بعض هذه الأقسام فقال: (فما كان من الخوارق من "باب العلم" فتارة بأن يسمع العبد ما لا يسمعه غيره. وتارة بأن يرى ما لا يراه غيره يقظة ومناما. وتارة بأن يعلم ما لا يعلم غيره وحيا وإلهاما أو إنزال علم ضروري أو فراسة صادقة، ويسمى كشفا ومشاهدات ومكاشفات ومخاطبات: فالسماع مخاطبات، والرؤية مشاهدات، والعلم مكاشفة، ويسمى ذلك كله " كشفا " و"مكاشفة"؛ أي: كشف له عنه)[1].

ثانيا: الذوق:

أ- معنى الذوق في اللغة والاصطلاح:

الذوق في اللغة: الذوق مصدر ذاق الشيء يذوقه ذوقا وذواقا ومذاقا، فالذَّواق والمذاق يكونان مصدرين، ويكونان طعما، والمذاق طعم الشيء، والذُّواق هو المأكول والمشروب، والذوق يكون فيما يكره ويحمد.

والذوق في الاصطلاح: حال يفجأ العبد في قلبه، ونور يحصل في قلوب الأولياء بسبب تجلي الله فيها، يفرقون به بين الحق والباطل ويعبرون به عما يجدونه في قلوبهم من ثمرات التجلي ونتائج الكشوفات.

ب- الذوق عند الصوفية له إطلاقان: عام وخاص، فالعام ينتظم جميع الأحوال والمقامات، وبإمكان السالك

---

(1) مجموع الفتاوى (١١/٣١٣).

أن يتذوق حقيقة النبوة ويدرك خاصيتها وأما الذوق بالمعنى الخاص فيرتبط عندهم بالتجلي الإلهي على تفاوت في درجات التجلي والتي أولها الذوق، فإن أقام التجلي نَفَسَين فهو الشرب، وبعده يكون الري باكتفاء المحل عن طلب الزيادة، وهو آخر مراحل الذوق.

ج- الفرق بين الكشف والذوق: الكشف الصوفي قد يكون بالقلب مثل رؤية القلب لبعض الأمور العلوية والسفلية، وحلول العلوم على القلب إلهاما وغير ذلك، وقد يكون بالعين الباصرة مثل رؤية النبي ﷺ أو الخضر أو أحد الملائكة يقظة، وقد يكون عن طريق السمع مثل الهواتف. وأما الذوق الصوفي فليس فيه لبصر العين وسمع الأذن نصيب، بل يختص بالقلب عن طريق التجلي الإلهي لهذا القلب.

وكذلك الكشف يكون في حال اليقظة وحال النوم والحال التي تكون بينهما، وأما الذوق فهو يكون في حال اليقظة أو في حال الفناء.

د- الفرق بين رؤية القلب لله في حالة المكاشفة ورؤيته له في حال الذوق: الرؤية القلبية لله حال المكاشفة يكون بسعي العبد لإزالة الحجب عن القلب، حتى يحظى بالرؤية، وأما في حال الذوق فإنه يفجأه التجلي، ولا دخل للقلب في استجلاب هذه الرؤية.

ثالثا: الوجد:

أ- معنى الوجد في اللغة والاصطلاح:

الوجد في اللغة: مصدر من وجد يجد وجدا وجدة ووجدانا، يقال: وجد المطلوبَ أي: أدركه، ويقال: وجد المال؛ أي: استغنى، ويقال: وَجَدَ عليه، أي: غضب، ويقال: وجد به وجدا؛ أي: أحبه.

الوجد في الاصطلاح: قال بعضهم لا يمكن التعبير عنه ولا التعريف به، ولهم عبارات كثيرة في تعريف الوجد، وكل عرف حسب ما ظهر له، ويمكن أن يقال هنا من باب التقريب والتفهيم لكم: أن الوجد عند الصوفية عبارة عن حالة يثمرها السماع.

وقد تكون هذه الحالة متعلقة بالمكاشفات والمشاهدات التي هي من قبيل العلوم والتنبيهات، وقد تكون راجعة إلى الأحوال التي ليست من العلوم مثل الشوق والخوف والحزن والقلق والسرور، والحالة الأولى هي التي من أسباب العلم دون الثانية.

ب- الفرق بين الوجد والكشف: ١- الوجد الصوفي مرتبط بالسماع، وسماع الأشعار الملحنة بالأنغام والأوتار والدفوف وغيرها عامل أساس وسبب أصلي في الوجد، وأما هو بالنسبة للكشف فأمر ثانوي.

٢- ليس كل الوجد مكاشفات، فقد يكون في الوجد مكاشفات ومشاهدات التي من قبيل العلم وقد لا تكون من قبيل العلم مثل الحزن والسرور ونحوها ولكن المكاشفات كله علم كما تقدم.

٣- المشاهدة في الوجد لا تكون إلا بفناء، والمشاهدة في الكشف تكون بالفناء وبغير فناء.

٤- الوجد يكون في حال اليقظة والكشف يكون في اليقظة وفي النوم والحالة التي تكون بينهما.

ج- الفرق بين الوجد والذوق: الوجد الصوفي سببه السماع، والذوق سببه التجلي الإلهي على القلوب، والوجد لا تجلي فيه، والمشاهدة في الوجد فيها هلالك للعبيد، وهي في الذوق مدعاة لطلب المزيد إلى غير ذلك من الفروق ا لتي يذكرها الصوفية.

ج- أنواع الوجد ومراتبه: الوجد له ثلاث مراتب، وهي:

١- التواجد: هو استدعاء الوجد بنوع تعمل وتصنع، واستجلاب الأحوال الشريفة، وهو من باب التفاعل الذي يكون فيه إظهار الصفة وهي ليست كذلك.

٢- الوجد: إما يرجع إلى الأحوال، بمعنى أن ينزل السالك ما يرد على سمعه من الأبيات والأشعار على حاله مع الله، من شوق أو وصل[١] أو غير ذلك، وإما يرجع إلى المكاشفات والمشاهدات؛ فيستفيد علما لم يكن عنده من قبل، ويتوصل إليه بنوع فناء ولكنه لا يدوم.

٣- الوجود: يكون بمشاهدة الحق في الوجد، ويكون على وجه الدوام، ويكون بعد خمود البشرية.

د- الفرق بين الوجد والوجود:

كل وجود وجد لا العكس، فالوجود أخص من الوجد.

الوجود معناه مشاهدة الحق (الله) أثناء الوجد، وأما الوجد فقد يحصل فيه المشاهدة وقد لا يحصل.

الوجد تكون فيه المشاهدة كالبرق الخاطف، وأما الوجود فتطول فيه المشاهدة وتدوم بدوام الشهود.

قال القشيري: (التواجد بداية، والوجود نهاية، والوجد واسطة بين البداية والنهاية)[٢].

ويستعان لتحقيق الوجد بأنواعه الثلاثة بوسائل صناعية، كآلات اللهو والطرب، من الأوتار المصوتات والدفوف، وأصوات القوالين بالأشعار المطربة الملحنة، فيكون لذلك تأثير على النفوس بسكرها أشد مما يصيب العقل من شراب الخمر في الكوؤس، فتسغويهم الشياطين بإلقاء ما قد يظنونه مكاشفات رحمانية وعلوما عرفانية ربانية، حصلت في قلوبهم، ويزعمون أنها حديثة العهد بربها، لا كعلوم أهل الرسوم المتوارثة جيلا عن جيل وميتا عن ميت.

وهناك مصادر أخرى ثانوية عندهم منها: تلقي المريدين عن أشياخهم المقبورين، ومخاطبة الشيوخ المقبورين تلاميذهم مشافهة وإجابتهم على أسئلتهم، والتلقي عن الأنبياء والاجتماع بهم والاستفادة والاقتباس منهم، والاجتماع بالصحابة ورؤيتهم، والاستفادة منهم، ورؤية أشياخهم رؤية روحانية أو يقظة، وإلباس الشيخ المريد لباسا أو ضربه على صدره فينكشف له العلم ويرى ويتضح له كل شيء، وهكذا.

الحاصل: أن الصوفية جعلوا هذه المصادر قطعية الدلالة على العلوم التي تستفاد بواسطتها، وكل ما خالف ذلك يردونه ويؤولونه ويحرفونه، ولو كان هذا المخالف هو الكتاب والسنة، فإن دلائل الكتاب والسنة عند الصوفية

---

(١) المراد به: الانقطاع عما سوى الحق، وليس المراد اتصال الذات بالذات، وأدنى الوصال مشاهدة العبد ربه بعين القلب، فإذا رفع الحجاب عن قلب السالك وتجلى له يقال الآن واصل.

(٢) الرسالة القشيرية (ص: ٣٤).

ليست قطعية مثل علوم الكشف والإلهام، فإذا تعارض القطعي مع الظني قدم القطعي، ومسلكهم هذا شبيه بمسلك أهل الكلام الذين يعتبرون العقل قطي الدلالة والنقل ظني الدلالة، ويجعلون العقل قاضيا وحاكما على النقل فيقدمون العقل على النقل عند التعارض، فالأصل الأصيل للتلقي عند الشيعة قول الإمام، وعند الفرق الكلامية العقل، وعند الصوفية الكشف والذوق والوجد، وأما الكتاب والسنة فهم وإن كانوا يذكرونها في كتبهم ولكنها لا تكون من باب الأصل والاعتماد وإنما تكون من باب التبعية وزيادة الشهود على النصاب[1].

تنبيهان مهمان: الأول: إن هذه الفرق استقت كثيرا من مبادئها من الأديان القديمة والفلسفات الأجنبية، وعلى سبيل المثال: المبادئ الفلسفية تقوم على أصلين: الأول منهما أن الأصل في العلوم هو عقل الإنسان، فهو مصدر العلم عندهم، والأصل الثاني عندهم: أن العلوم محصورة في الأمور المحسوسة المشاهدة فقط، فهم بالأصل الأول أبطلوا الوحي وبالأصل الثاني أبطلوا الأمور الغيبية بما فيها الإيمان بالله واليوم الآخر، ومبدأ تحكيم العقل على النقل عند الفرق الكلامية مأخوذ من الفلاسفة، والجهم بن صفوان ناظر قوما من المشركين، يقال لهم السمنية، من فلاسفة الهند، الذين ينكرون من العلم ما سوى الحسيات، قالوا له: ربك الذي تعبده، هل يُرى أو يُشم أو يذاق أو يُلمس؟ فقال: لا، فقالوا: هو معدوم!! فبقي أربعين يوما لا يعبد شيئا، ثم لما خلا قلبه من معبود يؤلهه، نقش الشيطان اعتقادا نحته فكره، فقال: إنه الوجود المطلق!! ونفى جميع الصفات، فمقالة التعطيل ونفي صفات الباري جل وعلا مأخوذة من فلاسفة الهند وغيرهم، وعقيدة النص والوصية عند الرافضة مأخوذة من اليهود، واستعمال مصطلح اللاهوت والناسوت، والقول بحلول اللاهوت – أي: الخصائص الإلهية– في الناسوت –أي: الطبيعة البشرية– ادعته النصارى في المسيح، وانتحل ذلك الحلاج وغيره من المتصوفة، وكذلك القول بالكلمة عند النصارى والتي هي واسطة بين الله والخلق نجد بعض الصوفية قد اصطنع هذا المفهوم في التعبير عما يسمى عندهم بالحقيقة المحمدية التي يعنون بها أول مخلوق خلقه الله، أو أنه أول تعين للذات الإلهية، ومنه تعينت سائر المخلوقات، وكذلك الرهبانية واعتزال الخلق في الصوامع وقمم الجبال، طلبا للأنس بالخالق. والفناء الصوفي مأخوذ من النرفانا الهندوسي، واستعمال الزهاد في سياحاتهم المخلاة، واستعمالهم للسُّبَح من العادات الهندية، وهكذا...مصادر كثيرة ومتنوعة غير الكتاب والسنة.

الثاني: موقف أهل السنة والجماعة منها بشكل عام أنهم يعرضونها على الكتاب والسنة وفق فهم السلف الصالح فما خالفهما يردونه، وما واقفهما يقولون به لدلالة الكتاب والسنة عليه، مثلا الرؤى والمنامات فهو بالنسبة للأنبياء وحي ولا مدخل للشيطان فيه، وأما رؤيا غيرهم فهي تحتمل الحق والباطل، فإذا كانت متعلقة بالأمور الدينية، فيجب عرضها على الكتاب والسنة فما وافق الكتاب والسنة فهي حق، وما كان منها غير متعلق بالأمور الدينية؛ فإن وقعت فهي حق، فهذه والتي قبلها تعتبر رؤيا صالحة وهي من المبشرات وجزء من أجزاء النبوة، وما سوى ذلك فلا عبرة

---

(1) يحسن الرجوع للاستزادة والتفصيل: المصادر العامة للتلقي عند الصوفية عرضا ونقد تأليف: صادق سليم صادق، وهو منشورات مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية.

به، فلا يلتفت إليه ولا يلقى له بال، وخاصة إذا كانت مشتملة على ما يخالف الشرع مثل الأمر بالقتل لنفس معصومة ونحو ذلك[١].

الحادي عشر: قواعد أهل السنة والجماعة في الاستدلال على مسائل الاعتقاد: أهل السنة والجماعة لهم قواعد في الاستدلال على مسائل الاعتقاد، وفيما يلي ذكر جملة منها[٢]:

١- الإيمان بجميع نصوص الكتاب والسنة: يجب على كل مسلم الإيمان بكل ما جاء في الكتاب والسنة، حتى وإن كان هناك شيء لا يفهمه فذلك لا يعني إنكاره ورده بل يجب عليه الإيمان به والتصديق له: قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥] وقال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ۖ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ۗ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران: ٧]، وقال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾[البقرة: ٨٥] ولذلك يجب الإيمان والعمل بكل ما جاء في الكتاب والسنة، من غير تفريق بين الكتاب والسنة، ومن غير تفريق بين المتواتر والآحاد، ومن غير تفريق بين العمل والاعتقاد.

٢- رد التنازع إلى الكتاب والسنة: قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩] وقال تعالى: ﴿ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النحل: ٦٤]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾[النساء: ٦٠ – ٦١]، وقال تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّن بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَا أُولَٰئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴾[النور: ٤٧–٤٨] فالقرآن والحديث يفصلان بين الناس في كل ما يختلفون فيه من أصول الدين وفروعه، وفيهما هداية ورحمة لمن تمسك بهما، ودعوى الإيمان بهما وعدم التحاكم إليهما من صفات المنافقين، ولذلك أهل السنة والجماعة يردون كل ما فيه نزاع إلى الكتاب والسنة.

٣- اشتمال الكتاب والسنة على أصول الدين: دلائله ومسائله: إن كل ما يستحق أن يسمى أصول الدين فقد جاء بيانه في الكتاب والسنة بيانا شافيا قاطعا للعذر، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (إن رسول الله ﷺ بين جميع الدين أصوله وفروعه؛ باطنه وظاهره، علمه وعمله فإن هذا الأصل هو أصل أصول العلم والإيمان، وكل من

---

[١] انظر للتفصيل: الأجوبة عن المسائل المستغربة من كتاب البخاري (ص: ١٥٧–١٥٨ و٢٥٣–٢٥٧).

[٢] انظر للتفصيل: قواعد الاستدلال على مسائل الاعتقاد: إعداد: عثمان علي حسن، من منشورات دار الوطن، الرياض.

كان أعظم اعتصاما بهذا الأصل كان أولى بالحق علما وعملا)[1] قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩] وقال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، قال الشاطبي: (فكل من زعم أنه بقي في الدين شيء لم يكمل فقد كذب بقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾)[2].

٤- درء التعارض بين نصوص الكتاب والسنة: لا تعارض بين نصوص الكتاب والسنة، لا بين آية وآية، ولا بين آية وحديث صحيح، ولا بين حديث صحيح وآخر مثله، قال الشافعي: (ولم نجد عنه ﷺ شيئا مختلفا، فكشفناه إلا وجدنا له وجها يحتمل به ألا يكون مختلفا)[3]، وقال ابن خزيمة: (لا أعرف أنه روي عن رسول الله ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين، متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتى بينهما)[4]، وقال الشاطبي: (ولذلك لا تجد البتة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما بحيث وجب عليهم الوقوف)[5]، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، والقرآن من عند الله تعالى بلا ريب، فلا اختلاف فيه إذن، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤]، قال ابن حزم: (ويبين صحة ما قلنا من أنه لا تعارض بين شيء من نصوص القرآن ونصوص كلام النبي ﷺ وما نقل من أفعاله قول الله عز وجل مخبرا عن رسوله عليه السلام: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤] وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢])[6] فلا تعارض بين نصوص القرآن والسنة الصحيحة في حقيقة الأمر.

وإن كان الناظر فيها قد يتوهم التعارض مثلا قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَـٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَـٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَـٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقال تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] وعن جرير بن عبدالله يقول: كنا جلوساً عند رسول الله ﷺ إذ نظر إلى القمر ليلة البدر فقال: «أما إنّكم سترون ربّكم كما ترون هذا القمر، لا تُضامّون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/١٥٥-١٥٦).

(٢) الاعتصام (٢/٣٠٥).

(٣) الرسالة (ص: ٢١٦).

(٤) الكفاية في علم الرواية (ص: ٤٣٢-٤٣٣).

(٥) الموافقات (٥/٣٤٩).

(٦) الإحكام في أصول الأحكام (٢/١٧٠).

تُغلبوا على صلاة قبل طلوع الشّمس، وصلاة قبل غروب الشمس فافعلوا»[1].

فآية الأعراف قال الله فيها لموسى عليه السلام: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، وآية الأنعام قال الله فيها: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾، والنبي ﷺ قال: «أما إنّكم سترون ربَّكم كما ترون هذا القمر»، فهذا في الظاهر يوهم التعارض، ولكن لا تعارض بينها في الحقيقة، وذلك لأن آية الأنعام فيها نفي للإدراك، والرؤية لا تستلزم الإدراك، ألا ترى أن الرجل يرى الشمس ولا يحيط بها إدراكا، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّا ۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾ فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ ۖ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ﴿٦٣﴾﴾ [الشعراء: ٦١ – ٦٣] بل نفي الإدراك يدل على أصل الرؤية لأن نفي الأخص يدل على وجود الأعم، ولوكان الأعم منتفيا لوجب نفيه. ورؤية الله تعالى في الدنيا مستحيلة، لأن الحال البشرية لا تستطيع تحمل رؤية الله تعالى في هذه الدنيا، فعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات فقال: «... حجابه النور، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»[2]. وموسى عليه السلام لم يطلب من الله الرؤية في الآخرة، وإنما طلب رؤية حاضرة في هذه الدنيا لقوله: ﴿أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾؛ أي: الآن، فقال الله تعالى له: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، يعني: لن تستطيع أن تراني الآن، والحديث النبوي يخبرنا عن رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة، فلا تعارض بين هذه النصوص، وهكذا...

٥- درء التعارض بين النقل والعقل: إن نصوص الكتاب والسنة الصحيحة الصريحة لا يعارضها شيء من المعقولات الصريحة، والشريعة كلها ليس فيها ما يعلم بطلانه بالعقل، بل العقل يشهد بصحتها إجمالا وتفصيلا، فقد شهد العقل بصدق الرسول ﷺ وصحة نبوته في كل ما يخبر به من الكتاب والسنة، وكذلك ليس في مسائل الشريعة ما يرده العقل، بل كل ما أدركه العقل من مسائلها فهو يشهد له بالصحة ويصدقه، وما قصر العقل عن دركه من مسائلها فهو لضعف العقل وقصوره وعظم الشريعة وتفوقها، وليس في العقل ما يمنع وقوع تلك المسائل التي عجز العقل عن دركها، فلا تعارض بين النصوص الصحيحة الصريحة وبين المعقولات الصريحة، وإذا توهم أحد التعارض بينهما فالخلل إما في الفهم وإما في ثبوت ذلك النص، ومن الأمثلة على ذلك أن النصوص الشرعية أثبتت الصفات لله تعالى، ولكن هناك من أنكر صفات الله تعالى بدعوى أن إثبات الصفات يستلزم تعدد القدماء، والأمر ليس كذلك، فإن الموصوف الواحد قد يوصف بصفات كثيرة، ولا يلزم منها تعدد الموصوفين فكذلك إثبات الصفات لله تعالى لا يستلزم تعدد القدماء، ثم إن الصفات ليست ذوات بائنة من الموصوف حتى يلزم من ثبوتها التعدد، وإنما هي من صفات من اتصف بها، فهي قائمة به، وكل موجود لا بد له من صفة بل صفات متعددة، فالذين نفوا الصفات عن الله تعالى بدعوى معارضتها للعقل ولزوم تعدد القدماء... قولهم غير صحيح وهكذا.

٦- **ظواهر النصوص مطابقة لمراد الشارع:** الأصل في نصوص الكتاب والسنة إجراؤها على ظاهرها، دون تعرض لها بتحريف أو تعطيل ونحوهما، واعتقاد أن ظاهرها يطابق مراد المتكلم، ولا سيما ما يتعلق منها بأصول الدين

---

(١) أخرجه البخاري (ك: التوحيد، ح: ٧٤٣٤)، ومسلم (ك: المساجد، ح: ٦٣٣).

(٢) أخرجه مسلم (ك: الإيمان، ح: ١٧٩).

والإيمان، إذ لا مجال للرأي فيها. قال تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٥] وقال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[يوسف: ٢] وقال تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف: ٣]، والمتكلم بهذه النصوص أعلم بمراده من غيره، وقد خاطبنا باللسان العربي المبين، فوجب قوله على ظاهره، وإلا لاختلفت الآراء وتفرقت الأمة[١].

٧- ظواهر النصوص مفهومة لدى المخاطبين: كلام الله وكلام رسوله عربي مبين، وظاهره غاية في البيان والوضوح، وهو مفهوم لدى المخاطبين من أهل اللسان العربي، لا سيما ما يتعلق منها بأصول الدين والإيمان، والشريعة سهلة الفهم والعمل وقريبة الإدراك والتطبيق، ويعم ذلك مسائلها العملية والاعتقادية، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾[القمر: ١٧]، قال ابن القيم ٧٥١هـ: (أخبر أنه يَسَّره للذكر، وتيسيره للذكر يتضمن أنواعا من التيسير: إحداها: تيسير ألفاظه للحفظ. الثاني: تيسير معانيه للفهم. الثالث: تيسير أوامره ونواهيه للامتثال)[٢]، وقال أيضا: (ومعلوم أنه لو كان بألفاظ لا يعرفها المخاطب لم يكن ميسرا له بل كان معسرا عليه)[٣]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف: ٣]، وقال تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [ص: ٢٩]، والتدبر لا يكون إلا فيما يمكن الوصول إلى فهمه ليتذكر الإنسان بما فهمه منه، وكون القرآن عربيا ليعقله من يفهم العربية، يدل على أن معناه معلوم، وإلا لما كان فرق بين أن يكون باللغة العربية أو غيرها، وبيان النبي ﷺ القرآن للناس شامل لبيان لفظه وبيان معناه. ومن المحال أن يُنَزِّل الله تعالى كتابا، أو يتكلم رسوله ﷺ بكلام يقصد بهذا الكتاب وهذا الكلام أن يكون هداية للخلق، ويبقى في أعظم الأمور وأشدها ضرورة مجهول المعني، بمنزلة الحروف الهجائية التي لا يفهم منها شيء، لأن ذلك من السفه الذي تأباه حكمة الله تعالى[٤].

٨- لا نسخ في الأخبار، ولا في أصول الدين: إن مسائل الاعتقاد من الإيمان بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله ورسالاته واليوم الآخر ونحو ذلك من الأمور الثوابت التي جاءت بها جميع رسل الله، من لدن آدم إلى محمد، لا يدخلها نسخ ولا تعديل، وكل ما أخبر الله ورسوله حق وصدق، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وكتاب الله نوعان خبر وأمر، أما الخبر فلا يجوز أن يتناقض، ولكن قد يفسر أحد الخبرين الآخر ويبين معناه، وأما الأمر فيدخله النسخ، ولا ينسخ ما أنزل الله إلا بما أنزله الله؛ فمن أراد أن ينسخ شرع الله الذي أنزله برأيه وهواه كان ملحدا، وكذلك من دفع خبر الله برأيه ونظره كان ملحدا)[٥]، قال تعالى بعد أن ذكر جماعة من الأنبياء: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام: ٩٠] وقال تعالى: ﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ وَمَآ

(١) القواعد المثلى (ص: ٤٦-٤٧).

(٢)الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة بتحقيق الدكتور علي بن محمد الدخيل الله (٣٣١/١).

(٣) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٣٣٢/١).

(٤) القواعد المثلى (ص: ٤٨).

(٥)درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٠٨).

أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٩﴾ ﴾[الأحقاف: ٩] وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم في الدنيا والآخرة، والأنبياء إخوة لعلات، أمهاتهم شتى، ودينهم واحد»[1]، فالشرائع مختلفة ولكن أصول الدين واحدة فلم يدخلها النسخ والتعديل، والقول بالنسخ في الأخبار يلزم منه أحد أمرين: نسبة الجهل وحدوث العلم لله تعالى، أو نسبة الكذب إليه سبحانه وتعالى، وكلاهما لا يليق بالله تعالى.

تنبيه: هذه جملة من قواعد أهل السنة والجماعة في الاستدلال على مسائل الاعتقاد، وكذلك من قواعدهم في هذا الباب: الإيمان بالمتشابه والعمل بالمحكم ورد المتشابه إلى المحكم والاحتجاج، والتمسك بفهم السلف الصالح لنصوص الكتاب والسنة وعملهم بها وتطبيقهم لها في مختلف شؤون حياتهم وشعبها، وقد سبق الحديث عنهما من قبل؛ فلا داعي للإعادة هنا، فلينته لذلك.

الثاني عشر: دعوى عدم الاستدلال بأخبار الآحاد في العقيدة ومناقشتها: هناك من يدعي عدم صحة الاستدلال بأخبار الآحاد في مسائل الاعتقاد، ولائك أنها دعوى باطلة، وبيانها وتفصيلها فيما يلي:

أولا: بيان المراد بأخبار الآحاد: قسم أهل العلم الأحاديث النبوية باعتبار وصولها إلينا؛ أي: باعتبار عدد رواتها ونقلتها إلينا إلى قسمين: متواتر وآحاد.

فالمتواتر: ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب، ويكون هذا العدد الكثير موجودا في جميع طبقات السند؛ أي: من أوله إلى آخره، ويكون مستند خبرهم الحس كقولهم : سمعنا ورأينا وشاهدنا، ولا يكون عند هم شك في ذلك.

وأما أخبار الآحاد فالمقصود بها: كل حديث لم يبلغ إلى حد التواتر ولم يجمع شروط الحديث المتواتر، وليس المقصود بها أن راويها قد انفرد بروايتها وأنه لم يروها غيره بل كل حديث لم يجمع شروط المتواتر يصنف في أخبار الآحاد وإن كان مرويا عن غير واحد.

ثانيا: نماذج من أقوال أهل الكلام على دعواهم أن أخبار الآحاد لا يحتج بها في باب الاعتقاد: ذهب أهل الكلام المذموم، وقرروا في كثير من كتبهم أن أخبار الآحاد ظنية، فلا يجوز الاعتماد عليها والاستدلال بها في باب العقائد، وإنما يمكن الاستدلال بها في الأحكام العملية، قال القاضي عبد الجبار المعتزلي ٤١٥هـ: (وأما ما لا يعلم كونه صدقا ولا كذبا، فهو كأخبار الآحاد، وما هذه سبيله يجوز العمل به إذا ورد بشرائطه، وأما قبوله فيما طريقه الاعتقادات فلا... وههنا أصل آخر، وهو أن ما هذا سبيله من الأخبار فإنه يجب أن ينظر فيه، فإن كان مما طريقه العمل عمل به إذا أورد بشرائطه، وإن كان مما طريقه الاعتقادات ينظر، فإن كان موافقا لحجج العقول قبل واعتقد موجبه، لا لمكانه بل للحجة العقلية، وإن لم يكن موافقا لها فإن الواجب أن يرد ويحكم بأن النبي لم يقله...)[2]. وقال أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني ٤٧٨هـ: (وأما الأحاديث التي يتمسكون بها، فآحاد لا

(١) أخرجه البخاري (ك: أحاديث الأنبياء، ح: ٣٤٤٣)، ومسلم (ك: الفضائل، ح: ٢٣٦٥).

(٢) شرح الأصول الخمسة (ص: ٧٦٩-٧٧٠).

تفضي إلى العلم، ولو أضربنا على جميعها لكان سائغا...)[1]. وقال الملا علي القارئ ١٠١٤هـ: (فإن الآحاد لا تفيد الاعتماد في الاعتقاد)[2].

فهذه العبارات المنقولة من كتب أصحابها تبين موقف القوم من أخبار الآحاد بأنها ظنية الثبوت لديهم، وأنها لا تفيد اليقين في زعمهم، فلا تصلح للاحتجاج في باب الاعتقاد، وإنما يمكن الاحتجاج بها في الأحكام، وقد استدلوا لذلك ببعض النصوص التي تنهى عن اتباع الظن كقوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وهذه الدعوى قد تبدو جميلة عند بعض الناس، وتكون مستساغة لديهم ولكنها في الحقيقة دعوى فاسدة باطلة، وفيما يلي إلقاء ضوء يسير عليها؛ ليعلم الجاهل وينتبه الغافل وينجلي الحق من الباطل، وبالله التوفيق.

ثالثا: الرد على دعواهم أن أخبار الآحاد لا يحتج بها في باب الاعتقاد: ولا شك أن دعوى أهل الكلام المعطلة أن أخبار الآحاد من الأحاديث النبوية لا يحتج بها في باب الاعتقاد باطلة من وجوه كثيرة، وفيما يلي ذكر بعضها:

أولا: إطلاق القول بظنية أخبار الآحاد وعدم ثبوتها وعدم إفادتها اليقين غير صحيح؛ لأنها ليست أخبار آحاد محضة، مجردة عن قرائن الصحة بل هي محتفة بالقرائن الدالة على صحتها وثبوتها، فعدالة رواتها وديانتهم وأمانتهم وصدقهم وتحفظهم وتحريهم الصواب، ورواية الأئمة لها، وشهرتها، وتعدد طرقها، وإخراج الأئمة الجهابذة النقاد لها في دواوين الحديث ولا سيما التي التزمت منها بالصحة وخاصة صحيح البخاري وصحيح مسلم، وتلقي الأمة لها بالقبول ... هذه كلها قرائن في غاية القوة تدل على صحة هذه الأحاديث وثبوتها وبالتالي هي مفيدة للعلم اليقيني النظري.

قال العلامة ابن القيم: (فإذا اجتمع في قلب المستمع لهذه الأخبار العلم بطريقها ومعرفة حال رواتها وفهم معناه حصل له العلم الضروري الذي لا يمكنه رفعه ... ومن تأمل ذلك أفاده علما ضروريا بما ينقلونه عن نبيهم أعظم من كل علم ينقله كل طائفة عن صاحبه وهذا أمر وجداني عندهم لا يمكنهم جحده بل هو بمنزلة ما تحسونه من الألم واللذة والحب والبغض)[3].

ثم إن هذه الأخبار التي زعموا أنها آحاد موافقة للقرآن الكريم ومفسرة له ومفصلة لما أجمله . وقد ذكر سلام بن أبي مطيع ١٦٤هـ – وهو من شيوخ شيوخ البخاري – المبتدعة يوما فقال : (ويلهم ماذا ينكرون من هذه الأحاديث، والله ما في الحديث شيء إلا وفي القرآن مثله يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴾ [الحج: ٧٥، ، ولقمان: ٢٨ ، والمجادلة : ١] ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ﴾ [آل عمران: ٢٨و٣٠] ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ [الزمر: ٦٧] ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥] ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤]﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥]. ونحو ذلك فلم يزل سلام بن أبي

---

(١) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص:١٥٠).

(٢) شرح الفقه الأكبر (ص: ١٢٧-١٢٨).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (٢/٣٥٨).

مطيع يذكر الآيات من العصر إلى غروب الشمس[1].

وكذلك يوافقها الأحاديث المتواترة والعقل الصريح والفطرة السليمة وإجماع السلف وما كان هذا شأنه لا يصح أن يقال عنه بأنها ظنية الثبوت وأنها لا تفيد العلم واليقين.

ثانيا: دعوى الاحتجاج بأخبار الآحاد في الفروع والأحكام العملية دون الأصول والعقائد قول مبتدع وتفريق باطل ومخالف لطريقة السلف المتوارثة.

وقد أشار إلى هذه الحقيقة شريك بن عبد الله القاضي؛ فعن عباد بن العوام قال: قدم علينا شريك بن عبد الله واسطا، فقلنا له: إن قوما ينكرون هذه الأحاديث! وذكروا له بعض أحاديث الصفات، قال شريك: "فما يقولون؟" قالوا: يطعنون فيها. فقال:"إن الذين جاءوا بهذه الأحاديث هم الذين جاءوا بالقرآن، وبأن الصلاة خمس، وبحج البيت، وبصوم رمضان، (يعني تفاصيلها)، فما نعرف الله إلا بهذه الأحاديث[2].

وعن الإمام إسحاق بن راهويه – رحمه الله – قال : دخلت على عبد الله بن طاهر فقال لي: يا أبا يعقوب! تقول إن الله ينزل كل ليلة؟ فقلت: أيها الأمير! إن الله بعث إلينا نبيا، نقل إلينا عنه أخباره، بها نحلل الدماء، وبها نحرم، وبها نحلل الفروج، وبها نحرم، وبها نبيح الأموال، وبها نحرم، فإن صح ذا صح ذاك، وإن بطل ذا بطل ذاك! قال: فأمسك عبد الله[3].

وقال العلامة ابن القيم: (إن هذه الأخبار لو لم تفد اليقين فإن الظن الغالب حاصل منها، ولا يمتنع إثبات الأسماء والصفات بها كما لا يمتنع إثبات الأحكام الطلبية بها، فما الفرق بين باب الطلب وباب الخبر بحيث يحتج بها في أحدهما دون الآخر؟ وهذا التفريق باطل بإجماع الأمة فإنها لم تزل تحتج بهذه الأحاديث في الخبريات العلميات كما تحتج بها في الطلبيات العمليات، ولا سيما والأحكام العملية تتضمن الخبر عن الله بأنه شرع كذا وأوجبه ورضيه دينا فشرعه ودينه راجع إلى أسمائه وصفاته، ولم تزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام ولم ينقل عن أحد منهم البتة أنه جوز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الأخبار عن الله وأسمائه وصفاته، فأين سلف المفرقين بين البابين؟)[4].

ثالثا: إن كثيرا من الأحاديث العملية تتضمن المسائل العقدية، فمن ذلك ما جاء عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا تشهد أحدكم، فليستعذ بالله من أربع، يقول: اللهم! إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر فتنة المسيح الدجال»[5].

---

(1) ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح (٣/٣٢٩٨) نقلا من الرد على الجهمية لابن أبي حاتم وحكم الحافظ على الإسناد بالصحة.

(2) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١/٢٧٣ برقم : ٥٠٨)، والآجري في الشريعة (٣/١١٢٦ برقم: ٦٩٥) وغيرهما، وصححه الألباني في مختصر العلو (ص: ١٤٩).

(3) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص: ٤٥١-٤٥٢) وغيره، وصححه العلامة الألباني في مختصر العلو (ص: ١٩٢).

(4) مختصر الصواعق المرسلة (٢/٤١٢).

(5) أخرجه البخاري (ك: الجنائز، ح: ١٣٧٧) ومسلم (ك: المساجد ومواضع الصلاة، ح: ٥٨٨)، واللفظ له.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ بعث معاذا ﷺ إلى اليمن، فقال:«ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله؛ فإن هم أطاعوه لذلك؛ فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوه لذلك؛ فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»(١).

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه سمع النبي ﷺ يقول: إذا سمعتم المؤذن، فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا علي؛ فإنه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرا، ثم سلوا الله لي الوسيلة؛ فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو؛ فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة»(٢).

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «من قال حين يسمع النداء: اللهم! رَبَّ هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة، آت محمد الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته، حلت له شفاعتي يوم القيامة»(٣).

إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي تضمنت عقائد وأحكاما، فهل ترى أن نردها ولا نعمل بها مطلقا لكونها أحاديث آحاد تضمنت عقائد، أم نعمل بها في الأحكام دون العقائد من غير دليل على هذا التفريق، أم نعمل بها فيما تضمنته من عقائد وأحكام، وهذا هوا لحق الذي قام عليه الدليل، فيجب الأخذ بأحاديث الآحاد الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ في جميع أبواب الدين من غير تفريق بين العقائد والأحكام.

قال الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي: (اعلم أن التحقيق الذي لا يجوز العدول عنه: أن أخبار الآحاد الصحيحة كما تقبل في الفروع، تقبل في الأصول، فما ثبت عن النبي ﷺ بأسانيد صحيحة من صفات الله يجب إثباته واعتقاده على الوجه اللائق بكمال الله وجلاله على نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وبهذا تعلم أن ما أطبق عليه أهل الكلام ومن تبعهم أن أخبار الآحاد لا تقبل في العقائد، ولا يثبت بها شيء من صفات الله– زاعمين أن أخبار الآحاد لا تفيد اليقين، وأن العقائد لا بد فيها من اليقين– باطل، لا يعول عليه، ويكفي من ظهور بطلانه أنه يستلزم رد الروايات الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ بمجرد تحكيم العقل.

والعقول تتضاءل أمام عظمة صفات الله...فيجب على المسلم أن يتقبل كل شيء عن النبي ﷺ بسند صحيح، ويعلم أنه إن لم يحصل له الهدي والنجاة باتباع ما ثبت عنه ﷺ؛ فإنه لا يحصل له ذلك بتحكيم عقله التائه في ظلمات الحيرة والجهل. وعلى كل حال فإثبات صفات الله بأخبار الآحاد الصحيحة واعتقاد تلك الصفات كالعمل بما دلت عليه من أوامر الله ونواهيه، كما أنها تثبت بها أوامره ونواهيه وكذلك تثبت بها صفاته)(٤).

رابعا: جاءت نصوص كثيرة في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ تدل على صحة الأخذ بخبر الواحد والعمل به، فيما يلي الإشارة إلى بعضها:

---

(١) أخرجه البخاري (ك: الزكاة، ح: ١٣٩٥)، ومسلم (ك: الإيمان، ح : ١٩).

(٢) أخرجه مسلم (ك: الصلاة، ح: ٣٨٤).

(٣) أخرجه البخاري (ك: الأذان، ح: ٦١٤).

(٤) مذكرة في أصول الفقه (ص: ١٢٤-١٢٥).

أ- الأدلة من الكتاب العزيز على حجية خبر الواحد في باب الاعتقاد: المتأمل في كتاب الله تعالى يجد آيات كثيرة تبين حجية خبر الواحد بيانا واضحا بحيث يشفي العليل ويروي الغليل، ومن ذلك :

١- قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١﴾ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٢﴾ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ﴿٣﴾ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ ۖ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [نوح: ١-٤].

فهذا نوح عليه السلام أرسله الله إلى قومه ينذرهم من عذاب الله ويأمرهم بإخلاص العبادة لله وحده لا شريك له ويبشرهم بمغفرة الذنوب والتأخير في الأجل.

وهكذا أرسل إبراهيم وإسماعيل وهود وصالح ولوط وشعيب وغيرهم من الأنبياء والرسل عليهم السلام إلى أقوامهم، ولم تكن دعوتهم مقصورة على بيان الأحكام العملية لهم بل كانوا يدعونهم إلى إصلاح الاعتقاد قبل العمل فكانوا يبدؤون دعوتهم بكلمة الإخلاص فكانوا يدعونهم إلى الله سبحانه، ويعرفونهم بالله ويأمرونهم بإخلاص العبادة لله وحده وعدم الإشراك به سبحانه، وبذلك قامت الحجة عليهم.

وهؤلاء الرسل الذين أرسل كل واحد منهم إلى قومه مع كونهم آحادا قامت بهم الحجة على أقوامهم فعلم من ذلك وجوب قبول أخبار الآحاد الصحيحة وبطلان القول باشتراط التواتر إذ لو كان التواتر شرطا ما قامت الحجة بالرسل على أقوامهم.

٢- وقال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥] وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩].

فالله سبحانه وتعالى فرض على العباد تحكيم رسوله ﷺ وأقسم على انتفاء إيمان المؤمنين منهم حتى يحكموا رسوله ﷺ في جميع ما يتنازعون فيه من دقيق الدين وجليله وفروعه وأصوله. وقد اتفق المسلمون أن فرض تحكيمه ﷺ لم يسقط بموته بل هو ثابت بعد موته كما كان ثابتا في حياته، وأن تحكيمه ليس مختصا بالأحكام والعمليات دون العقائد والعلميات ثم إن كان متواتر أخباره وآحادها لا تفيد علما ولا يقينا –كما زعم البعض – لم يكن لتحكيمه والرد إليه وجه.

٣- وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ﴾ [المائدة: ٦٧].

لا شك أن النبي ﷺ مرسل إلى الناس كافة، ويجب عليه تبليغهم جميعا كل ما أنزل إليه من ربه، فلو كان خبر الواحد غير مقبول لتعذر إبلاغ الشريعة إلى الكل ضرورة لتعذر خطاب جميع الناس شفاها، وكذلك تعذر إرسال عدد التواتر إليهم.

٤- وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [البقرة:

١٥٩ – ١٦٠].

فالله سبحانه وتعالى توعد على كتمان ما أنزل من البينات، فيجب على كل واحد إخبار ما سمع من الرسول ﷺ ويجب العمل بخبره وإلا لم يكن لإخباره فائدة.

٥- وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

فقد أمر الله تعالى أن تخرج طائفة من المؤمنين للتفقه في الدين، وأن هذه الطائفة بعد التعلم والتفقه ترجع إلى قومها، وتقوم بتعليمهم وتبصيرهم وتخويفهم، وأنه يجب على القوم قبول ما أخبرت به الطائفة .

والطائفة عدد دون التواتر فقد تطلق على الواحد فما فوق؛ قال الإمام البخاري في صحيحه في أول كتاب الآحاد: (ويسمى الرجل طائفة لقوله تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: ٩] فلو اقتتل رجلان دخلا في معنى الآية).

فتبين مما سبق أنه لا يشترط التواتر للبلاغ وإلا لما أمرت الطائفة بالإنذار ولا القوم بالحذر والقبول بل خبر الواحد العدل كاف لذلك .

٦- وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦] وفي قراءة ﴿فتثبتوا﴾ من التثبت.

إن الله سبحانه وتعالى أمرنا في هذه الآية بالتثبت من خبر الفاسق، وفي ذلك دلالة على الجزم والقطع بقبول خبر الواحد الثقة، وأنه لا يحتاج إلى التثبت لعدم دخوله في الفاسق الذي أمرنا بالتأكد والتثبت من خبره.

قال القرطبي: (في هذه الآية دليل على قبول خبر الواحد إذا كان عدلا لأنه إنما أمر فيها بالتثبت عند نقل خبر الفاسق)[1].

٧- وقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

فالله سبحانه وتعالى أكمل لنا الدين وضمن حفظه ومعلوم أن أغلب السنة أخبار آحاد، وأكثر معاملات الدين والدنيا تتحقق بخبر الواحد، فلو قيل أن أخبار الآحاد غير موثقة وغير صالحة للاعتماد تتعطل المعاملات كلها بل أشنع من ذلك أنه يلزم منه أن الله سبحانه وتعالى تخلى عن حفظ هذا الدين وهذا في عبارة العلامة ابن حزم: (انسلاخ من الإسلام، وهدم للدين، وتشكيك في الشرائع)[2].

٨- ذكر الله تعالى في القرآن أن الرسل عليهم الصلاة والسلام كانوا يقبلون خبر الواحد ويقطعون بمضمونه، فموسى عليه السلام صدَّق الرجل الذي جاءه من أقصى المدينة يسعى قائلا: ﴿إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي

---

(1) الجامع لأحكام القرآن (١٦/٢٠٠).

(2) الإحكام في أصول الأحكام (١/١١٦).

لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾[القصص: ٢٠] فجزم بخبره وخرج هاربا وقبل خبر بنت مدين لما قالت له: ﴿إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾ [القصص: ٢٥]، وقبل خبر أبيها في قوله : هذه ابنتي وتزوجها بخبره .

وقبل يوسف عليه السلام خبر الرسول الذي جاءه من عند الملك وقال: ﴿ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْـَٔلْهُ مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ ٱلَّٰتِى قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ ﴾ [يوسف: ٥٠].

والأدلة من القرآن على وجوب العمل بخبر الواحد كثيرة، ولعل ما ذكرت من الآيات القرآنية فيها كفاية ومقنع وذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

ب – الأدلة من السنة النبوية على حجية خبر الواحد في الاعتقاد: جاءت السنة النبوية موافقة لكتاب الله تعالى في الدلالة على حجية خبر الآحاد من غير تفريق بين الأحكام والاعتقاد، وفي ذلك أحاديث كثيرة ووقائع لا تحصى، وفيما يلي الإشارة إلى بعضها:

١– عن مالك بن الحويرث قال : أتينا النبي ﷺ ونحن شببة متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلة، وكان رسول الله ﷺ رقيقا، فلما ظن أنا قد اشتهينا أهلنا، أو قد اشتقنا، سألنا عمن تركنا بعدنا فأخبرناه، قال: «ارجعوا إلى أهليكم، فأقيموا فيهم وعلموهم ومروهم...» الحديث[(١)].

فقد أمر النبي ﷺ كل واحد من هؤلاء الشببة أن يعلم كل واحد منهم أهله ما تعلمه من النبي ﷺ من الأعمال والأخلاق والعقائد ... فلو لم يكن خبر الواحد تقوم به الحجة لم يكن لهذا الأمر معنى.

٢– عن زيد بن ثابت قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: نضّر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه[(٢)].

فالنبي ﷺ خص مبلغ الحديث كما سمعه بهذا الدعاء المبارك وهو عام يتناول جميع الأحاديث النبوية سواء كانت متعلقة بالأحكام أو الاعتقادات، ثم إن النبي ﷺ لم يشترط لسماع حديثه عددا قليلا أو كثيرا بل ندب لذلك شخصا واحدا فلو لم يكن الإيمان بالأمور العقدية التي دلت عليها أخبار الآحاد واجبا لما كان لأمر النبي ﷺ بتبليغ حديثه مطلقا معنى، بل لبين الرسول ﷺ أن ذلك مقصور على أحاديث الأعمال فقط وأن ذلك لا يشمل أحاديث العقائد ولكن لما لم يفعل النبي ﷺ ذلك دل على كونه حديثه حجة في الأحكام والعقائد على حد سواء إذ لم يكن النبي ﷺ ليؤخر البيان عن وقت الحاجة.

٣– قد اشتهر واستفاض بالنقل المتواتر عن النبي ﷺ أنه كان يعتمد على آحاد الصحابة ويرسلهم إلى النواحي والقبائل والبلاد بالدعاء إلى الإسلام، وفصل الخصومات، وتحصيل الزكوات؛ فقد بعث مصعب بن عمير رضي الله عنه إلى المدينة،

---

(١) أخرجه البخاري (ك: أخبار الآحاد، ح: ٧٢٤٦)، ومسلم، (ك: المساجد ومواضع الصلاة، ح: ٦٧٤).

(٢) أخرجه أبو داود (ك: العلم، ح: ٣٦٥٥)، والترمذي (ك: العلم، ح: ٢٧٩٤)، وابن ماجه (المقدمة، ح: ٢٣٠). والحديث متواتر عن رسول الله ﷺ فقد رواه عنه أربعة وعشرون صحابيا وخرجه سبعة وثلاثون إماما في أكثر من خمسة وأربعين كتابا، وبلغت طرقه سبعة وخمسين طريقا ومائة طريق. انظر للتفصيل: دراسة حديث: "نضّر الله امرأ سمع مقالتي ... رواية ودراية (ص : ٢٢٧).

وبعث كلا من معاذ بن جبل وعلي بن أبي طالب وأبي موسى الأشعري وأبي عبيدة بن الجراح – رضي الله عنهم – إلى اليمن في أوقات مختلفة، وبعث عتاب بن أسيد ﷺ إلى مكة، بعث رسائله بيد آحاد الصحابة إلى العظماء والملوك.

ولو لم يكن خبر هؤلاء الآحاد مما تقوم به الحجة ويجب العمل لم يكن لبعثهم فائدة، ولما أمضى النبي ﷺ أحكامهم وأخبارهم ولما نفذ أمورا بمقتضى كلامهم، علما بأن مهمتهم لم تكن قاصرة على تعليم الأحكام العملية فقط بل كانت إصلاحاتهم ودعواتهم شاملة لجميع جوانب الدين.

خامسا: الإجماع على الاحتجاج بأخبار الآحاد: لقد حكى جماعة من أهل العلم الإجماع على حجية الخبر الواحد على الإطلاق من غير تفريق بين الأحكام والاعتقادات منهم العلامة ابن حزم حيث قال: (فإن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ يجري على ذلك كل فرقة عملها كأهل السنة والخوارج والشيعة والقدرية، حتى حدث متكلموا المعتزلة بعد المائة من التاريخ فخالفوا الإجماع في ذلك)[1]. وقال العلامة ابن عبد البر: (كلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعا ودينا في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنة)[2]. وقال العلامة ابن القيم: (فهذا الذي اعتمده نفاة العلم عن أخبار رسول الله ﷺ خرقوا به إجماع الصحابة المعلوم بالضرورة وإجماع التابعين وإجماع أئمة الإسلام ووافقوا به المعتزلة والجهمية والرافضة والخوارج الذين انتهكوا هذه الحرمة وتبعهم بعض الأصوليين والفقهاء وإلا فلا يعرف لهم سلف من الأئمة بذلك)[3]. وقال الشيخ محمد بن إبراهيم الوزير اليماني ٨٧٠هـ: (وقد انعقد إجماع المسلمين على وجوب قبول الثقات فيما لا يدخله النظر، وليس ذلك بتقليد، بل عمل بمقتضى الأدلة القاطعة الموجبة لقبول أخبار الآحاد، وهي محررة في موضعها من فن الأصول، ولم يخالف في هذا إلا شرذمة يسيرة وهم متكلموا بغداد من المعتزلة، والإجماع منطبق عليهم قبلهم وبعدهم على بطلان قولهم)[4].

الحاصل: إن دعوى الاحتجاج بأخبار الآحاد في الفروع والأحكام العملية دون الأصول والعقائد قول مبتدع وتفريق باطل ومناقض لنصوص كثيرة من الكتاب والسنة ومخالف لطريقة السلف الصالح المتوارثة .

رابعا: الجواب عن شبهات المعطلة في عدم الاحتجاج بأخبار الآحاد في باب الاعتقاد: وأما الشبهات التي تعلق بها المعطلة لدعواهم أن أخبار الآحاد لا يحتج بها في باب الاعتقاد؛ فهي شبهات واهية أو بعيدة عن محل النزاع، فزعمهم أن خبر الواحد يفيد الظن لجواز الخطأ والنسيان على الواحد، وعلى هذا فلا يجوز الأخذ بخبر الواحد في العقيدة؛ لأن العقيدة مبناها على اليقين لا على الظن، وأن النصوص قد جاءت بالنهي عن اتباع الظن.

فالجواب عن ذلك: إن أخبار الآحاد التي هي موضوع بحثنا هنا ليست أخبار آحاد محضة بل تحفها قرائن

(١) الإحكام في أصول الأحكام (١/١٠٨).

(٢) التمهيد (١/٨).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (٢/٣٦٢).

(٤) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم (١/٦٣).

ودلائل تدل على صدقها وثبوتها فهي ليست قائمة على الظنون والأوهام المنهي عن اتباعها والجري وراءها بل العمل بها قائم على العلم واليقين أو الظن الغالب على أقل تقدير .

وأما الظن الوارد ذكره في النصوص، الذي نهينا عن العمل به؛ فهو الظن الذي بمعنى الشك والوهم والتهمة، وأما الظن الغالب أو الظن بمعنى العلم واليقين، كقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ﴾ [البقرة: ٤٦] وقوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتۡ فِئَةً كَثِيرَةَۢ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] فلا مانع من العمل به بل هو مطلوب ومحبوب.

ولو سلم من باب الفرض أن أخبار الآحاد لا تفيد إلا الظن بمعنى الخرص والتخمين فلا يصح الاستدلال بها في باب الأحكام، لأن الأحكام أيضا لا تبنى على الوهم والتخمين فاستدلالكم بها في باب الأحكام دون العقائد تفريق بين متماثلين وجمع بين متضادين .

ثم إن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وعمل الصحابة وإجماع الأمة كل ذلك تقضي على مثل هذه الشبهات وتبين وجوب العمل بها في العقائد والأحكام على حد سواء.

وأما احتجاجهم ببعض الأحاديث والآثار التي قد يفهم منها بعض الناس عدم الأخذ بخبر الواحد كحديث ذي اليدين ﵁، وقصة أبي بكر ﵁ مع حديث المغيرة بن شعبة ﵁ في ميراث الجدة، وحديث عمر ﵁ في رد خبر أبي موسى الأشعري ﵁ في الاستئذان.

فالجواب عن ذلك: إن رد الرسول ﷺ لخبر ذي اليدين ﵁، ورد أبي بكر﵁ لحديث المغيرة بن شعبة﵁، ورد عمر ﵁ لحديث أبي موسى الأشعري ﵁ لم يكن لأنها أخبار آحاد، وإنما كان ذلك لمعنى آخر كالاحتياط أو زيادة التثبت ونحوها، ثم إن هذه الوقائع التي رد فيها خبر الواحد نرى أنه قد قبل خبره بانضمام ثان أو ثالث إليه، وهذا لا يخرجه عن كونه أخبار آحاد بل هذه الوقائع فيها دلالة على قبول أخبار الآحاد فهي حجة عليهم وليست حجة لهم فانقلب السحر على الساحر.

الحاصل: القول بأن أحاديث الآحاد لا تثبت بها عقيدة قول محدث مبتدع لا أصل له في الدين، ولم يقل به أحد من السلف رضوان الله عليهم أجمعين، وأن الحق هو الأخذ بخبر الواحد الصحيح والاحتجاج به في باب العقائد والأحكام على حد سواء وهو الذي تدل على الأدلة القاطعة.

الثالث عشر: موقف أهل السنة من التأويل، والرد على المخالفين.

أ- معنى التأويل في اللغة: التأويل في اللغة يأتي لعدة معان، منها، **الإصلاح**، يقال: آله ويؤوله أولا إذا أصلحه. ومنها **العودة والرجوع**، يقال: آل الر جل عن الشيء أي: رجع وارتد عنه، ويقال: أول الحكم إلى أهله؛ أي: أرجعه ورده إليهم، ومنها: **الخثور**، يقال: آل اللبن يؤول أولا وأؤولا؛ أي: خثر. ومنها: **العاقبة**، ومنها **التفسير**، والمعنيان الأخيران هما اللذان يردان في كلام السلف ويرادان به وإليكم بيان ذلك وتفصيله:

ب- معنى التأويل في اصطلاح المتقدمين: يطلق لفظ التأويل في اصطلاح السلف على معنيين:

١- تفسير اللفظ وبيان معناه، ومنه ما جاء في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: (ورسول الله ﷺ بين أظهرنا، وعليه ينزل القرآن، وهو **يعرف تأويله**، وما عمل به من شيء عملنا به)[١]. قال ابن القيم: (فعلمه بتأويله هو علمه بتفسيره وما يدل عليه، وعمله به هو تأويل ما أمر به ونهى عنه)[٢] والإمام ابن جرير الطبري يستخدم التأويل بمعنى التفسير كثيرا، فيقول مثلا: (وقال أهل التأويل كذا) ثم يورد أقوال المفسرين من السلف، ويقول: (وتأويل الآية عندنا كذا) ثم يبدأ في تفسيرها وبيان معناها، وبهذا المعنى سمى أديب أهل السنة والجماعة عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ٢٧٦هـ كتابيه بـ"تأويل مشكل القرآن"، و"تأويل مختلف الحديث".

٢- الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، ومعنى ذلك وقوع المخبر به في وقته الخاص إذا كان الكلام خبرا، أو امتثال ما دل عليه الكلام وإيقاع مطلوبه إذا كان الكلام طلبا، وهو معنى يرجع إلى العاقبة والمصير، ومنه ما جاء في حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: (كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي يتأول القرآن)[٣]. قال الحافظ ابن حجر: (قوله: "يتأول القرآن"؛ أي: يفعل ما أمر به فيه)[٤]، وقال أيضا: (ومعنى قوله: "يتأول القرآن" يجعل ما أمر به من التسبيح والتحميد والاستغفار في أشرف الأوقات والأحوال)[٥]، فالتأويل هنا حقيقة ما أمر به في قوله تعالى: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ ﴾ [النصر: ٣]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأما "التأويل" في لفظ السلف فله معنيان: "أحدهما" تفسير الكلام وبيان معناه سواء وافق ظاهره أو خالفه؛ فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقاربا أو مترادفا وهذا -والله أعلم- هو الذي عناه مجاهد أن العلماء يعلمون تأويله، ومحمد بن جرير الطبري يقول في تفسيره: القول في تأويل قوله كذا وكذا، واختلف أهل التأويل في هذه الآية ونحو ذلك ومراده التفسير. و"المعنى الثاني" في لفظ السلف: هو نفس المراد بالكلام؛ فإن الكلام إن كان طلبا كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبرا كان تأويله نفس الشيء المخبر به)[٦].

---

(١) أخرجه مسلم، (ك: الحج، ح: ١٢١٨).

(٢) الصواعق المرسلة (١/١٨١).

(٣) أخرجه البخاري (ك: الأذان ح: ٨١٧)، ومسلم، (ك: الصلاة، ح: ٤٨٤).

(٤) فتح الباري (٢/٢٩٩).

(٥) فتح الباري (٨/٧٣٤).

(٦) مجموع الفتاوى (١٣/٢٨٨-٢٨٩).

ج- معنى التأويل في اصطلاح المتأخرين: عبارات المتأخرين في تعريف التأويل مختلفة، ولكن كلها متفقة على القول بأن التأويل نقل للفظ عن ظاهره، ثم بعضهم أطلق ذلك فحمل التأويل على كل صرف للمعنى عن ظاهره، بينما قيد بعضهم بأن يقترن به دليل يقتضي صيرورة المرجوح راجحا، ومن تلك الأقوال الدالة على تعريف التأويل لدى المتأخرين ما يلي:

قال أبو المعالي عبد الملك الجويني ٤٧٨هـ: (التأويل رد الظاهر إلى ما إليه مآله في دعوى المؤول)[١]

وقال ابن الأثير: (التأويل: نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ)[٢]. وقال الطوفي: (التأويل هو صرف اللفظ عن ظاهره لدليل يصير به المرجوح راجحا)[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية مبينا معنى التأويل في اصطلاح المتأخرين والمتقدمين: (ويراد بلفظ التأويل صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، وهذا لا يوجد الخطاب به إلا في اصطلاح المتأخرين، وأما خطاب الصحابة والتابعين فإنما يوجد فيه الأولان)[٤] وقال ابن القيم: (وأما المعتزلة والجهمية وغيرهم من فرق المتكلمين فمرادهم بالتأويل صرف اللفظ عن ظاهره وحقيقته إلى مجازه وما يخالف ظاهره، وهذا هو الشائع في عرف المتأخرين من أهل الأصول والفقه)[٥].

الحاصل: عبارات المتأخرين في تعريف التأويل كلها متفقة على القول بأن التأويل نقل للفظ عن ظاهره، ثم بعضهم أطلق ذلك فحمل التأويل على كل صرف للمعنى عن ظاهره، بينما قيد بعضهم بأن يقترن به دليل يقتضي صيرورة المرجوح راجحا.

د- ما حكم التأويل؟ التأويل بالنظر إلى كونه اصطلاحا لا يمكن الحكم عليه إجمالا، بل لا بد من عرضه على الكتاب والسنة ومفهوم السلف الصالح، وبعد ذلك يمكن الإقرار بما لا يخالف الحق، ورد ما يخالف الحق.

قال ابن القيم: (التأويل الذي يوافق ما دلت عليه النصوص وجاءت به السنة ويطابقها هو التأويل الصحيح، والتأويل الذي يخالف ما دلت عليه النصوص وجاءت به السنة هو التأويل الفاسد، ولا فرق بين باب الخبر والأمر في ذلك، وكل تأويل وافق ما جاء به الرسول فهو المقبول، وما خالفه فهو المردود)[٦] فالتأويل الموافق لأدلة الكتاب والسنة وفق فهم السلف الصالح صحيح ومقبول وما خالف ذلك فهو مرفوض ومردود، وبيان ذلك وتفصيله فيما يأتي:

هـ- أنواع التأويل: ليس كل تأويل مقبولا على الإطلاق، ولا مردودا على الإطلاق، بل بعضه مقبول، وبعضه مردود ولذلك يمكن تقسيم التأويل من حيث الصحة والقبول إلى قسمين، التأويل الصحيح، والتأويل الفاسد.

---

(١)البرهان في أصول الفقه (١/ ٣٣٦).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٨٠/١).

(٣) شرح مختصر الروضة (٥٩٩/٣).

(٤) الصفدية (٢٨٩/١).

(٥) الصواعق المرسلة (١٧٨/١).

(٦) الصواعق المرسلة (١٨٧/١).

و- تعريف التأويل الصحيح: حمل ظاهر على المحتمل المرجوح بدليل شرعي صحيح صريح يصيره راجحا. إذن ما كان عليه دليل شرعي صحيح صريح فهو التأويل الصحيح، وهو لا يخالف التأويل المعروف عند السلف.

ز- ضوابط التأويل الصحيح: الضوابط التي لا بد من توفرها حتى يكون التأويل صحيحا، ويتميز التأويل الصحيح من غيره، وهي كما يلي:

الأول: أن يكون التأويل في إطاره ومجاله المحدد، وذلك لأن النصوص الشرعية من حيث قبولها للتأويل وعدمه تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- ما هو نص في مراد المتكلم، ولا يحتمل غيره، فلو قال قائل: رأيت جعفرا، وأكلت تمرا، وشربت الشاي، فهذا كله معناه واضح، وهذا شأن عامة النصوص الشرعية، وخاصة نصوص الصفات والتوحيد والمعاد، قال تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ﴾ [الكهف: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا ﴾[الإسراء: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تُبْعَثُونَ ﴾[المؤمنون: ١٥-١٦] فالنصوص الشرعية الصريحة التي من هذا القبيل لا مجال للتأويل فيها ويمنع من تأويلها.

٢- ما هو ظاهر في مراد المتكلم، وقد احتفت به قرائن تقويه، ومعنى الظاهر عند الأصوليين أنه يحتمل معنيين، ولكنه في أحدهما يكون أظهر وأقوى، ويكون قد احتفت به قرائن تقوي هذا الظاهر، فما كان من هذا القبيل يمنع تأويله، مثلا: تأويل الاستواء الوارد في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥] بالاستيلاء باطل، لأنه جاء ذكر استواء الله تعالى على العرش في سبعة مواضع من القرآن الكريم، وفي جميعها جاء بلفظ: ﴿ٱسْتَوَىٰ ﴾ فلا يصح تأويله بـ(استولى)، ولكن لو كان أكثر مجيئه بلفظ استولى، ثم خرج عن نظائرها، وجاء في موضع بلفظ استوى، فمثل هذا يصح تأويله بلفظ استولى، نظرا لتوارد استعماله، وإرجاعا له إلى نظائره، ذكره ابن القيم ثم قال: (فتفطن لهذا الموضع، واجعله قاعدة فيما يمتنع تأويله من كلام المتكلم، وما يجوز تأويله)[1].

تنبيه: مراعاة السياق ومعرفة أسلوب المتكلم مهم جدا لفهم مراد المتكلم، وذلك لأن (السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم؛ فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى:﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾[الدخان: ٤٩] كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير)[2]، ولأن يتضح لكم أكثر وأكثر أتلو عليكم الآيات التي قبل هذه الآية والتي بعدها: ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾ كَٱلْمُهْلِ يَغْلِي فِى ٱلْبُطُونِ ﴿٤٥﴾ كَغَلْيِ ٱلْحَمِيمِ ﴿٤٦﴾ خُذُوهُ فَٱعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ صُبُّواْ فَوْقَ رَأْسِهِۦ مِنْ عَذَابِ ٱلْحَمِيمِ ﴿٤٨﴾ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾ إِنَّ هَـٰذَا مَا كُنتُم بِهِۦ تَمْتَرُونَ ﴾ [الدخان: ٤٣-٥٠]

---

(1) الصواعق المرسلة (٣٨٦/١).

(2) بدائع الفوائد (١٣١٤/٤).

٣- ما ليس بنص ولا ظاهر في المراد، بل هو مجمل ويحتاج إلى بيان، وهذا القسم دائر بين ثلاثة أحوال:

أ- أن يكون مع هذا النص بيانه، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾[النساء: ١٦٤] فقد رفع توهم صرف معنى "كلَّم" إلى أي معنى آخر بالمصدر المؤكد، وإذا سمعه عربي القلب واللسان لا يشك أن المراد به إثبات تلك الحقيقة وإثبات صفة الكلام لله تعالى، وما كان من هذا القبيل لا يجوز تأويله.

ب- أن يكون بيانه منفصلا عنه في نص آخر، ومثاله: قوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ١-٤] فما هي الليلة المباركة؟ وما مقدار بركتها؟ جاء بيانها في سورة أخرى، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ۝١ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ ۝٢ لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ خَيۡرٞ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٖ﴾[القدر: ١ - ٣]، وما كان من هذا القبيل لا يجوز تأويله.

ج- أن يكون له عدة معان، وليس معه ما يبين مراد المتكلم، ولكن هذا يوجد في النصوص الشرعية أم لا؟ قال ابن القيم: (إن الكلام الذي هو عرضة التأويل قد يكون له عدة معان، وليس معه ما يبين مراد المتكلم؛ فهذا للتأويل فيه مجال واسع، وليس في كلام الله ورسوله من هذا النوع شيء من الجمل المركبة، وإن وقع في الحروف المفتتح بها السور)[1].

الحاصل: أنه لا تأويل في المنصوص الصريح الواضح الدلالة وكذلك الظاهر يمتنع تأويله إلا بما يوافق عرف المتكلم وعادته المطردة، والمجمل لا بد أن يكون له مبين يتعين المصير إليه، وأنه لا يوجد في النصوص المتضمنة للمطالب الشرعية نص مجمل غير مبين.

الثاني: أن يحتمل اللفظ المؤول المعنى المصروف إليه عن ظاهره في ذلك التركيب الذي وقع فيه، فإن اللفظ قد لا يحتمل ذلك المعنى لغة، وقد يحتمله لغة ولكن لا يحتمله في ذلك التركيب الخاص، ولصحة التأويل لا بد من اجتماع الأمرين معا، ولذلك لا يصح تأويل لفظ استوى بـ"استولى" في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ ﴾ [يونس: ٣] لأن هذا لا تعرفه العرب من لغاتها، ولم يقله أحد من أئمة اللغة المتقدمين، ولو فرض احتماله ذلك لغة لم يحتمله في هذا التركيب، لأن استيلاء الله تعالى وغلبته على العرش لم يتأخر عن خلق السموات والأرض، والعرش مخلوق قبل خلق السموات والأرض، ويدل على ذلك ما جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة وقال : وكان عرشه على الماء»[2]. فالعرش مخلوق قبل خلق السماوات والأرض وهو تحت قدرة الله وسيطرته ونفوذه منذ أن خلقه الله تعالى، وليس أنه تعالى استولى عليه بعد خلق السموات والأرض وأنه قبل ذلك لم يكن في مستوليا عليه.

---

(١) الصواعق المرسلة (٣٨٩/١).

(٢) أخرجه مسلم (ك: القدر، ح: ٢٦٥٣).

الثالث: أن يقوم دليل على أن المتكلم أراد المعنى المصروف إليه اللفظ عن ظاهره، وذلك لأن الأصل في الكلام هو الحقيقة والظاهر، فلا يجوز العدول به عن حقيقته وظاهره إلا بدليل أقوى يسوغ إخراج الكلام عن أصله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية موضحا هذا الضابط والذي قبله: (والمتأول عليه وظيفتان: بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادعاه، وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر)[1]

الرابع: ألا يعود التأويل على أصل النص الشرعي بالإبطال، وذلك كتأويلهم قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] بقولهم: جاء أمر ربك، فإن هذا خبر صريح من الله بمجيئه هو مجيئا يليق به، فتأويله بمجيء غيره بلا دليل إبطال لهذا النص الشرعي.

الخامس: أن يكون المعنى المصروف إليه عن ظاهره مما تجوز نسبته إلى الشارع، لأن المتأول يخبر عن مراد الشارع.

السادس: الجواب عن المعارض، فإن مدعي الحقيقة والظاهر قد أقام الدليل العقلي والسمعي على إرادة الحقيقة والظاهر، فكل صفة وصف الله بها نفسه في كتابه أو على لسان رسوله فهي صفة كمال فلا يجوز تعطيل صفات كماله وتأويلها بما يبطل حقائقها، وهذا من الأدلة العقلية، وأما الأدلة السمعية القاضية بأصالة الحقيقة والظاهر (فتقارب ألف دليل؛ فعلى المتأول أن يجيب عن ذلك كله، وهيهات له بجواب صحيح عن بعض ذلك)[2].

فإذا تحققت هذه الضوابط وتوفرت ساغ التأويل، وكان صحيحا مقبولا، وإلا فلا يكون مقبولا، وإليكم الآن أمثلة للتأويل الصحيح، الذي توفرت فيها هذه الشروط والضوابط.

ح- أمثلة للتأويل الصحيح: **المثال الأول**: الحجر الأسود يمين الله في الأرض، وروي ذلك في حديث وأثر عن ابن عباس، فهل يمكننا أن نقول أن الحجر الأسود يد الله ويمين الله؟ الجواب: لا. وذلك لأنه (روي عن النبي ﷺ بإسناد لا يثبت، والمشهور إنما هو عن ابن عباس قال: {الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه وقبّله فكأنما صافح الله وقبّل يمينه}، ومن تدبر اللفظ المنقول تبين له أنه لا إشكال فيه إلا على من لم يتدبره فإنه قال: {يمين الله في الأرض} فقيَّده بقوله: {في الأرض}، ولم يطلق فيقول يمين الله، وحكم اللفظ المقيد يخالف حكم اللفظ المطلق. ثم قال: {فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه}، ومعلوم أن المشبه غير المشبه به؛ وهذا صريح في أن المصافح لم يصافح يمين الله أصلا ولكن شبه بمن يصافح الله؛ فأول الحديث وآخره يبين أن الحجر ليس من صفات الله كما هو معلوم عند كل عاقل)[3]؛ فهو لا يصح مرفوعا إلى النبي ﷺ ومع ذلك في الحديث وفي الأثر قرائن تدل على عدم إرادة الصفة بها هنا.

المثال الثاني: قال تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٣-٨٥]فقوله:﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾[الواقعة: ٨٥] المراد بالقرب هنا قرب الملائكة، وذلك لأن

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٢٨٨).

(٢) الصواعق المرسلة (١/٢٩٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/٣٩٧-٣٩٨)، وانظر: القواعد المثلى (ص: ٦٦-٦٧).

هذا القرب مقيد بحال الاحتضار، والذي يحضر الميت عند موته هم الملائكة، قال تعالى: ﴿ ۞ قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴾ [السجدة: ١١]، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴾[الأنعام: ٦١]، ثم إن في قوله: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴾[الواقعة: ٨٥] دليلاً بينا على أنهم الملائكة، إذ يدل على أن هذا القريب في نفس المكان ولكن لا نبصره، وهذا يعين أن يكون المراد قرب الملائكة، لاستحالة ذلك في حق الله تعالى[1]. وأضاف الله تعالى قرب ملائكته إليه؛ لأن قربهم بأمره، وهم جنوده ورسله. وقد جاء نحو هذا التعبير مرادًا به الملائكة في مواضع أخرى من القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴾[القيامة: ١٨]؛ فإن المراد به قراءة جبريل عليه السلام القرآن على رسول الله ﷺ، مع أن الله تعالى أضاف القراءة إليه، لكن لما كان جبريل عليه السلام يقرؤه على النبي ﷺ بأمر الله تعالى صحت إضافة القراءة إليه تعالى. وكذلك جاء في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ ﴾ [هود: ٧٤]، وإبراهيم إنما كان يجادل الملائكة الذين هم رسل الله تعالى، وكانوا هم الذين جاؤوا إليه بالبشرى، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴾ [هود: ٦٩] فهذا الكلام والنقاش جرى بين الملائكة وإبراهيم عليه السلام، ولكن نسب هذا البحث والجدال إلى الله تعالى لأن الملائكة هم رسله سبحانه وكانوا جاؤوا إليه بأمره سبحانه وتعالى.

فالحاصل: المراد بالقرب في آية الواقعة قرب الملائكة، والقراءة المذكورة في سورة القيامة المراد بها قراءة جبرئيل عليه السلام، وجدال إبراهيم عليه السلام ونقاشه كان مع الملائكة، وإنما قلنا ذلك للأدلة المذكورة، وهذه كلها أمثلة ونماذج للتأويل الصحيح.

المثال الثالث: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى يقول يوم القيامة: يابن آدم، مرضت فلم تعدني. قال: يارب، كيف أعودك وأنت رب العالمين؟. قال: أما علمت أن عبدي فلانا مرض فلم تعده، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده؟. يابن آدم، استطعمتك فلم تطعمني. قال: يارب، وكيف أطعمك وأنت رب العالمين؟. قال: أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه، أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي؟. يابن آدم، استسقيتك فلم تسقني. قال: يارب، كيف أسقيك وأنت رب العالمين؟. قال: استسقاك عبدي فلان فلم تسقه، أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي»[2].

فهل بناء على هذا الحديث يمكننا أن نقول بأن الله يمرض، ويستطعم ويستسقي؟ الجواب: لا، لأن المراد بذلك مرض العبد واستطعامه واستسقاؤه، فقوله تعالى: (مرضت، واستطعمتك، واستسقيتك)، بينه الله تعالى بنفسه، حيث قال: (أما علمت أن عبدي فلانا مرض، وأنه استطعمك عبدي فلان، واستسقاك عبدي فلان). وهو صريح في أن المراد به مرض عبد من عباد الله، واستطعام عبد من عباد الله، واستسقاء عبد من عباد الله، والذي فسره بذلك هو الله المتكلم به، وهو أعلم بمراده، فإذا فسرنا المرض المضاف إلى الله، والاستطعام المضاف إليه، والاستسقاء

---

(1) انظر: القواعد المثلى (ص: ٨٥-٨٦).

(٢) أخرجه مسلم (ك: البر والصلة والآداب، ح: ٢٥٦٩).

المضاف إليه، بمرض العبد واستطعامه واستسقائه لم يكن في ذلك صرف للكلام عن ظاهره، لأن ذلك تفسير المتكلم به، فهو كما لو تكلم بهذا المعنى ابتداء، وإنما أضاف الله ذلك إلى نفسه أولاً للترغيب والحث، كقوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥].

وهذا الحديث من أكبر الحجج الدامغة لأهل التأويل، الذين يحرفون نصوص الصفات عن ظاهرها بلا دليل من كتاب الله تعالى، ولا من سنة رسول الله ﷺ، وإنما يحرفونها بشبه باطلة، هم فيها متناقضون مضطربون.

إذ لو كان المراد خلاف ظاهرها كما يقولون لبينه الله تعالى ورسوله ﷺ، ولو كان ظاهرها ممتنعا على الله كما زعموا لبينه الله ورسوله ﷺ كما في هذا الحديث. ولو كان ظاهرها اللائق بالله ممتنعا على الله لكان في الكتاب والسنة من وصف الله تعالى بما يمتنع عليه ما لا يحصى إلا بكلفة، وهذا من أكبر المحال.

هذا ما كان متعلقا بالنوع الأول من التأويل وهو التأويل الصحيح، والآن إليكم الحديث عن النوع الثاني وهو التأويل الفاسد،

ط– تعريف التأويل الفاسد: التأويل الفاسد هو ما كان فيه صرف لظاهر إلى معنى آخر بدون دليل أصلا، أو بشبهة يظنه المؤول دليلا، وليس بدليل[1].

ي– أنواع التأويل الفاسد: التأويل الفاسد له أنواع كثيرة، وفيما يلي ذكر جملة منها:

١– ما لا يحتمله اللفظ بوضعه اللغوي: فقد جاء عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال النبيّ ﷺ: «لا تزال جهنّم تقول: هل من مزيد حتى يضع ربُّ العزّة فيها قدمه، فتقول: قطْ قطْ وعزّتِك، ويُزْوى بعضُها إلى بعض»[2]. وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «تحاجت الجنّة والنار، فقالت النار: أُوثرتُ بالمتكبّرين والمتجبرين. وقالت الجنةُ: فما لي لا يدخلني إلاّ ضعفاء الناس وسَقَطُهم وغِرَّتُهم؟ قال الله للجنة: إنما أنتِ رحمتي أرحمُ بك من أشاء من عبادي. وقال للنار: إنّما أنتِ عذابي أُعذِّبُ بك من أشاء من عبادي. ولكلّ واحدة منكما مِلؤها. فأمّا النّار فلا تمتلئ حتى يضع الله تبارك وتعالى رِجْلَه. تقول: قَطْ قَطْ قَطْ. فهنالك تمتلئُ، ويُزْوى بعضُها إلى بعض، ولا يظلم الله من خلقه أحداً، وأمّا الجنّةُ فإنّ الله يُنشيء لها خلقاً»[3]، والأحاديث في هذا المعنى كثيرة، ولكن قد زعم قوم من أهل التأويل والتعطيل أن المراد بالرجل والقدم في هذه الأحاديث جماعة من الناس، وهذا لا يعرف في لغة العرب فهو من التأويل الفاسد.

٢– ما لا يحتمله اللفظ ببنيته وصيغته الخاصة من تثنية أو جمع وإن احتمله مفردا، قال تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥] واليد إذا كان مفردا قد يأتي بمعنى القدرة، ولكن هنا جاء بصيغة التثنية، وقدرة الله

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٩٥/١٣–٢٩٦)، والصواعق المرسلة (١٨٧/١ و٢١٥ و٢١٧).

(٢) أخرجه البخاري (ك: الأيمان والنذور ح: ٦٦٦١)، ومسلم (ك: الجنة، ح: ٢٨٤٨).

(٣) أخرجه البخاري (ك: التفسير، ح: ٤٨٥٠)، ومسلم (ك: الجنة، ح: ٢٨٤٦).

تعالى لا يستقيم تثنيتها بحال، بل له سبحانه قدرة مطلقة شاملة، ولذلك تأويل اليدين بالقدرة من التأويل الفاسد، لا يستقيم مع صيغة التثنية، ثم إن الله تعالى جعل هذا النوع من الخلق من فضائل آدم عليه السلام وخصائصه، ولو فسرت اليد بالقدرة هنا لم تبقى خصوصية لآدم عليه السلام في ذلك، بل الخلق كله ومنهم إبليس مخلوق بقدرة الله تعالى.

٣- ما لا يحتمله سياقه وتركيبه، وإن احتمله في غير ذلك السياق، قال تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] فتأويل إتيان الرب بإتيان بعض آياته التي هي أمره، أو بإتيان بعض ملائكته يأباه السياق كل الإباء، وحمله على ذلك مع هذا التنويع والتقسيم في غاية الامتناع.

٤- ما لم يؤلف استعماله في ذلك المعنى في لغة المتكلم، وإن كان ذلك مألوفا ومستعملا في الاصطلاح الحادث، مثاله قولهم وتأويلهم "الأحد" بأنه الذي لا يتميز منه شيء عن شيء البتة، ثم رتبوا على ذلك قولهم: لو كان فوق العرش لم يكن أحدا، فإن تأويل الأحد بهذا المعنى لا يعرفه أحد من العرب ولا من أهل اللغة، وإنما هو من اصطلاحات الفلاسفة والجهمية والمعتزلة ومن وافقهم.

٥- ما ألف استعماله في ذلك المعنى ولكن في غير التركيب الذي ورد به النص، مثاله: تأويلهم اليد بالنعمة، ولا ريب ان العرب تقول: لفلان عندي يد، ومنه قول عروة بن مسعود لأبي بكر الصديق: (لولا يد كانت لك عندي لم أجزك بها لأجبتك)[1] ولكن حمل اليدين في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥] على النعمة باطل، لأن هذا النوع من الخلق من خصائص آدم عليه السلام دون غيره من البشر، ولا وجه لتخصيصه بذلك لو كانت اليد بمعنى النعمة، فنعم الله تعالى على جميع المخلوقات، وليست مقصورة على آدم عليه السلام، ثم أن نعم الله كثيرة لا تعد ولا تحصى وليست نعمتين فقط، قال تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [النحل: ١٨]

٦- كل تأويل يعود على أصل النص بالإبطال، وعامة تأويلات الجهمية والرافضة والباطنية من هذا الجنس، وقد تقدمت له الأمثلة.

٧- التأويل الذي يوجب تعطيل المعنى الذي هو في غاية الشرف والعلو، ويحطه إلى معنى دونه بمراتب، ومثاله: تأويل الجهميةِ الفوقيةَ المطلقةَ الواردة في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨] وقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٥٠] بفوقية الشرف، وأنه مثل قولهم: الدرهم فوق الفلس، والدينار فوق الدرهم، قال ابن القيم: (فتأمل تعطيل المتأولين حقيقة الفوقية المطلقة التي هي من خصائص الربوبية، وهي المستلزمة لعظمة الرب جل جلاله، وحطها إلى كون قدره فوق قدر بني آدم وأنه أشرف منهم)[2]، وهذا التأويل وإن كان فيه إثبات القدر والمكانة والشرف والفضل لله تعالى، ولكنها في مقابل بعض مخلوقاته، ولا ريب أن هذا من الذم في غاية الشناعة.

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصا.

(١) أخرجه البخاري (ك: الشروط، ح: ٢٧٣١).

(٢) الصواعق المرسلة (١/ ٢٠٠).

ك- خطورة التأويل الفاسد وبيان بطلانه على وجه العموم: التأويل الفاسد له مفاسد عظيمة وأضرار جسيمة وآثار سيئة كثيرة على عقيدة المسلم ودينه أفرادا وجماعاتٍ، وواحد من هذه المفاسد والأضرار والأخطار يكفي لبيان بطلانه وشدة خطورته فكيف بها مجتمعة، وفيما يلي الإشارة إلى شيء منها:

١- التأويل الفاسد خروج عن الأصل دون دليل معتبر: الأصل في الألفاظ حملها على الحقيقة والظاهر، والعدول عن حقيقتها وظاهرها خروج عن الأصل، فلا بد له من دليل وقرينة تسوغ ذلك، وهذه التأويلات الفاسدة لا تشهد لها الآيات القرآنية، ولا الأحاديث النبوية، ولا تدل عليها اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم، ولم يقل بها السلف الصالح من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أئمة الدين، ففيها صرف لألفاظ القرآن عن ظواهرها إلى غيرها من غير دليل ولا حاجة[١]، قال العلامة ابن حزم: (وكل هذه الفرق لا تتعلق بحجة أصلا، وليس بأيديهم إلا دعوى الإلهام والقحة والمجاهرة بالكذب)[٢].

٢- القرآن الكريم كتاب رشد وهداية وبيان وشريعة وعقيدة ودعوة وإيمان، وليس كتاب ألغاز ورموز وغموض وأحاجي، وهو ميسر للذكر وموصوف بالفصل والصدق والعدل، وأنزله الله عز وجل تبيانا لكل شيء ورحمة وهداية وذكرى للعالمين، ووصفه سبحانه بالصدق والعدل والفصل والبيان، وأنه أحسن الحديث وأحسن القصص، وأنه قول فصل وقرآن مبين وآيات بينات وكتاب مفصل، وأنه بلسان عربي مبين، وأنه كتاب شريعة وعقيدة ودعوة وإيمان، وأن الله قد يسره للذكر من حيث الحفظ والفهم والامتثال، وأنه سبحانه يريد بعباده اليسر، ولا يريد بهم العسر؛ فهذا كله ينافي التأويلات الفاسدة الباطنية الغامضة المعقدة البعيدة عن العرف اللغوي، والعرف الشرعي، والنظم القرآني، والكلام العربي الفصيح.

٣- ولو أراد الله سبحانه من كتابه وكلامه خلاف حقيقته وظاهره الذي يفهمه المخاطب لكان قد كلفه أن يفهم مراده بما لا يدل عليه، بل بما يدل على نقيض قصده ومراده، وهذا لا يليق بالله عز وجل، وينافي الهداية والبيان والنصح وإرادة الخير واليسر للعباد، وكان تركهم دون كتاب ودون خطاب خيرا لهم وأولى وأريح وأفضل وأحسن وأقرب إلى الهدى واليسر والسداد والصلاح والرشاد[٣].

٤- وهذه التأويلات الباطنية الفاسدة يلزم منها أن الله تعالى لم يبين كتابه أوضح بيان، وأن رسول الله ﷺ لم يفهمه على الوجه الصحيح، أو أنه ﷺ فهمه ولكن لم يبين لأصحابه وكتمه منهم، أو أنه أراد الخير لهم، وحاول بيان ذلك لهم؛ ولكنه لم يساعده لسانه وبيانه، فلم يتمكن من الإفصاح عما في ضميره حتى يفهم السامعون منه على الوجه الصحيح، فبقيت الآيات القرآنية غير مفهومة فهما صحيحا منذ نزولها، ولم يفهمها أحد من أصحاب القرون المفضلة من الصحابة والتابعين وأتباعهم إلى أن جاء هؤلاء الرافضة الباطنيون، ففهموها على وجه صحيح بعد مئات وآلاف من السنين، وحرصوا على صلاح الناس وفلاحهم؛ فبينوها لهم بيانا واضحا يفهمونه!! فيلزم من

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢١/٦ و٣٦٠-٣٦١)، والصواعق المرسلة (٢٨٨/١-٢٩٥).

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (١١٤/٢).

(٣) انظر: الصواعق المرسلة (٣١٠/١-٣١٨).

تفسيراتهم وتأويلاتهم القدح فيمن أنزل عليه هذه النصوص وأخبر بها، إما في علمه ومعرفته، وإما في فصاحته وبيانه، وإما في نصحه وحرصه على هداية المخاطبين وصلاحهم وإرادة الخير لهم.

فهل هؤلاء أفصح بيانا من كتاب الله أو أنهم أعلم بمراد الله من رسول الله ﷺ أو أنهم أحسن كلاما وأفصح بيانا من رسول الله ﷺ أو أنهم أحرص على صلاح الأمة وفلاحها وأنصح لها من رسول الله ﷺ أو أنهم أفهم لكتاب الله من الصحابة والتابعين وأتباعهم؟! لا يمكن أن يدعي ذلك إلا جاهل غبي أو معاند زنديق[1].

٥- إن عامة بني آدم يتخاطبون بينهم بالألفاظ ويتراسلون بها، ويفهمون المعنى ويعلمون المقصود، فإذا قال قائل: "صليت الظهر، أو صمت الخميس، أو لبست ثوبا، أو خرجت من البيت" فهم السامع كلامه وعلم مراده، ولكن إن كان القائل يريد بكلامه هذا: "عرفت الإمام، ورأيت الخليفة، واغتسلت لزيارته، وسلمت عليه وبايعته وأعطيته خمس أرباح المكاسب" ونحو ذلك من المعاني والمقاصد، فيعد ذلك من التلبيس والتعمية والدجل والتلاعب، ولا يعد من الفصاحة والبيان في شيء، ولو ذهب أحدنا إلى الدكان، وطلب من صاحبه كيسا من السكر فأعطاه كيسا من الملح، وكيسا من الأرز فأعطاه كيسا من الدقيق، وكيسا من القرنفل فأعطاه كيسا من الشاي؛ وجالونا من الحليب فأعطاه جالونا من الماء، وجالونا من الزيت فأعطاه جالونا من الحليب، فلا يقبل منه شيئا من ذلك، ولا يدفع إليه النقود البتة؛ بل ولا يتعامل معه، ولا يعود إليه بحال إذا استمر في تلاعبه هذا، وإذا كان هذا غير مقبول في كلام آحادنا فكيف يقبل ذلك في كلام الله عز وجل! بل إن هذه الطريقة الباطنية ترفع الوثوق من الخطاب تماما، ولا يمكن أن يعتمد على أي كلام ويعمل به في ضوء هذا المسلك الباطني البتة.

٦- إن هذه التأويلات الفاسدة لا تستحق أن تسمى تفسيرا لكتاب الله تعالى؛ بل هي أقرب إلى التحريف وأشبه بالهذيان، وإذا أولت الآيات القرآنية بمثل هذه التأويلات الباطلة يصير القرآن الكريم عبارة عن رموز وإشارات وألغاز وأحاجي بعد أن كان هدى ورحمة وتبيانا لكل شيء، وينفتح باب عظيم من الشر، ويمكن لكل عدو للإسلام أن يدخل من هذا الباب، ويأتي بمثل هذه التفسيرات الباطلة والأقاويل الضالة؛ فيبطل بذلك القرآن كله، وتعود هدايته إضلالا، ورحمته نقمة، وهذا هو هدفهم[2].

٧- إن هذه التأويلات الفاسدة تفتح باب التلاعب في دين الله تعالى لكل ملحد وزنديق، وأن له أن يقول ويقرر في دين الله ما شاء، وهذا في الحقيقة تحريف للكلام، وهدم للإسلام، وإبطال للشريعة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (من فسر القرآن أو الحديث وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين؛ فهو مفتر على الله، ملحد في آيات الله، محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام)[3].

---

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٩٨/٤ و٥/ ٢٦-٢٧ و٣٠-٣١)؛ والصواعق المرسلة (٣٢٠/١-٣٢٦).

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية (٢٤٥/٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٤٣/١٣).

الرابع عشر: موقف أهل السنة من المجاز، والرد على المخالفين.

أ- تقسيم الكلام إلى الحقيقة والمجاز وتعريفهما: قسم علماء البيان ونحوهم الكلام إلى الحقيقة والمجاز:

الحقيقة في اللغة: وصف على وزن فعيل، وهو إما بمعنى اسم الفاعل، من حقَّ الشيءُ إذا ثبت، فهو حقيق؛ أي: ثابت وقال تعالى: ﴿ لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يس: ٧]؛ أي: لقد ثبت القول، وإما بمعنى اسم المفعول، من حققت الشيء إذا أثبته، فهو حقيق؛ أي: مثبَّت.

تعريف الحقيقة في الاصطلاح: هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب، كالأسد إذا استعمل في الحيوان المفترس[(١)].

والمجاز في اللغة: مصدر ميمي على وزن مَفْعَل بمعنى الجواز والتعدية، من جاز المكان يجوزه إذا تعداه.

تعريف المجاز في الاصطلاح: هي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب لعلاقة بين المعنى الأول والثاني، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأول مثل: رأيت أسدا يخطب على المنبر[(٢)].

قال ابن جني: (الحقيقة: ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة. والمجاز: ما كان بضد ذلك)[(٣)].

الشاهد: ما استعمل في معناه الأصلي فهو الحقيقة؛ وما استعمل في غير معناه الأصلي فهو المجاز.

ب- ما نوع هذا التقسيم؟ وما الدليل عليه؟ الجواب هذا تقسيم اصطلاحي محض، وذلك لأن تقسيم الألفاظ ومدلولاتها إلى حقيقة ومجاز إما أن يكون عقليا أو شرعيا أو لغويا أو اصطلاحيا.

والعقل لا مجال له في معاني الألفاظ وتخصيصها بمدلول معين، وإلا لكانت اللغات متحدة، ولم تختلف باختلاف الأمم، ولم يجهل أحد من العقلاء معنى لفظ من الألفاظ، والذات التي تطلق عليها كلمة "فرس" لا يمنع العقل من إطلاق كلمة "حمار" عليها لو حصل اتفاق وتواطأ بذلك، والكلمة الواحدة لها دلالات كثيرة ولو دل العقل على تخصيص اللفظ بمعنى معين لامتنع استعماله في غيره عقلا.

ولم يرد في النصوص الشرعية من الكتاب والسنة ما يدل على هذا التقسيم.

ولم يثبت عن أحد من أئمة اللغة كالخليل بن أحمد وسيبويه والأصمعي وغيرهم من فحول اللغة وأساطين العربية أنهم قسموا الألفاظ إلى حقيقة ومجاز بل ولا عن أحد من العرب المحتج بهم، ومن زعم غير ذلك فليأتنا ببيت واحد عنهم في التصريح بتقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز أو ليأت بنقل عن أئمة اللغة في تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز.

فلما انتفت هذه الأمور الثلاثة فلم يبق إلا أن يقال بأنه اصطلاحي، وأنه تعارف واصطلح عليه بعض الناس، وأنه ليس عليه دليل من العقل ولا من الشرع ولا من اللغة.

ج- **هل هذا التقسيم منضبط؟:** إن هذا التقسيم غير منضبط، ويوجد لديهم اختلاف كثير واضطراب

---

(١) المنهاج الواضح للبلاغة (١٩٢/٣).

(٢) المنهاج الواضح للبلاغة (١٩٤/٣).

(٣) الخصائص (٤٤٢/٢).

شديد في ذلك، فقد ذهب بعضهم إلى أن التقسيم ثنائي، فهي حقيقة أو مجاز، وذهب بعضهم إلى أن هناك قسما ثالثا، ليس حقيقة وليس مجازا، وقال آخرون: إن هناك الحقيقة والمجاز ومجاز المجاز، فالسؤال هنا: ما هو التقسيم المعتبر في ذلك؟ وما الجواب عن بقية التقاسيم؟ وما الضابط في ذلك؟ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (لا ضابط لهؤلاء؛ فإن من يجعل استعمال اللفظ في بعض معناه حقيقة، ومنهم من يجعله مجازا، ومنهم من يجعله حقيقة ومجازا جميعا، كما قد ذكر ذلك في مسألة العموم، والأمر إذا أريد به الندب، هو مما يبين تناقض هذا الأصل)(١) والحاصل: أن مفهوم التقسيم عندهم غير منضبط.

والحاصل: أن هذا التقسيم ليس عليه من العقل ولا من الشرع ولا من اللغة، وبالإضافة إلى ذلك هو تقسيم غير منضبط، بل يوجد اختلاف كثير واضطراب شديد في التقسيم وغيره من المسائل المتعلقة به فكيف يؤخذ به؟

د- متى نشأ هذا المصطلح؟ إن هذا الاصطلاح حدث بعد القرون المفضلة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة، لم يتكلم به أحد من الصحابة، ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي؛ بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ونحوهم)(٢). وقال ابن القيم: (هو اصطلاح محض، وهو اصطلاح حدث بعد القرون الثلاثة المفضلة بالنص، وكان منشؤه من جهة المعتزلة والجهمية، ومن سلك طريقهم من المتكلمين)(٣)؛ فهذا الاصطلاح حدث بعد القرون الثلاثة المفضلة، فلم يعرف في عهد الصحابة، ولا في عهد التابعين، ولا في عهد أتباع التابعين، ولو كان خيرا لسبقوا إلى ذلك.

هـ- من الذين أنشأوا القول بالمجاز؟ الذين اخترعوا القول بالمجاز هم الجهمية والمعتزلة ومن نحا نحوهم من المتكلمين، فمن أوائل القائلين بالمجاز والمؤسسين له:

الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب البصري، المعتزلي، من تلاميذ النظام، وكانت وفاته ٢٥٥هـ

قال ثعلب: ما هو بثقة. وقال الذهبي: (كان ماجنا، قليل الدين..، ويظهر من شمائل الجاحظ أنه يختلق..، وتلطخه بغير بدعة أمر واضح)(٤)، ووصف بأنه كان (يعمل كتابا يذكر فيه حجج النصارى على المسلمين؛ فإذا صار إلى الرد عليهم تجوز في الحجة؛ كأنه إنما أراد تنبيههم على مالا يعرفون، وتشكيك الضعفة من المسلمين، وتجده يقصد في كتبه للمضاحيك والعبث، يريد بذلك استمالة الأحداث وشُرَّاب النبيذ، ويستهزئ من الحديث استهزاء لا يخفى على أهل العلم ... وهو مع هذا من أكذب الأمة، وأوضعهم لحديث، وأنصرهم لباطل)(٥).

والجاحظ هذا من تلاميذ **النظَّام** أبي إسحاق إبراهيم بن سيار البصري المتكلم، شيخ المعتزلة. وكان النظام يقول:

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٤٥٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/٨٨).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (٢/٢٨٧).

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (١١/٥٢٦-٥٣٠ ترجمة الجاحظ برقم: ١٤٩).

(٥) تأويل مختلف الحديث في الرد على أعداء أهل الحديث (ص: ٧٢).

إن الله لا يقدر على الظلم ولا الشر، ولو كان قادرا، لكنا لا نأمن وقع ذلك، وإن الناس يقدرون على الظلم، وصرح بأن الله لا يقدر على إخراج أحد من جهنم، وأنه ليس يقدر على أصلح مما خلق. ولم يكن النظام ممن نفعه العلم والفهم، وقد كفره جماعة. وقال بعضهم: كان النظام على دين البراهمة المنكرين للنبوة والبعث، ويخفي ذلك، وسقط من غرفة وهو سكران، فمات في سنة ٢٣١هـ[١].

ابن جني وهو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ٣٩٢هـ، وقال: (اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة)[٢]، وكان معتزليا على نهج شيخه أبي علي الفارسي النحوي[٣]،

الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، وهو الذي تطور المجاز على يديه، وكان أشعريا، ذا نسك ودين. وكان ورعا قانعا، دخل عليه لص، فأخذ ما وجد، وهو ينظر، وهو في الصلاة فما قطعها. وكان آية في النحو، توفي سنة ٤٧١هـ[٤].

فالشاهد: أن القول بالمجاز بمعناه الاصطلاحي منشؤه ومرعاه من جهة الجهمية والمعتزلة والأشاعرة وغيرهم من المتكلمين، وكل إناء ينضح بما فيه، ولم يوجد في عهد السلف الصالح، ولو كان خيرا لسبقوا إلى ذلك.

و- النظر في تعريف المجاز لدى القائلين به: لهم عبارات متعددة في تعريف الحقيقة والمجاز، وخلاصتها: ما استعمل في معناه الأصلي فهو الحقيقة؛ وما استعمل في غير معناه الأصلي فهو المجاز؛ إذن المجاز عندهم: هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أولا.

ومعناه حسب قولهم: أن العرب اجتمعوا فاتفقوا فيما بينهم على وضع معنى للفظٍ، ثم استعملوا اللفظ لذلك المعنى، مثلا: الأسد وضعوه للحيوان المفترس، ثم استعملوه في هذا المعنى، فهذا يسمى بالوضع الأول، ثم اجتمعوا بعد ذلك مرة أخرى، فوضعوا للفظ معنى آخر، ثم استعملوا اللفظ لذلك المعنى، مثلا: استعملوا الأسد في الرجل الشجاع، وهذا يسمى بالوضع الثاني.

فالمجاز عندهم مبني على إثبات وضعين: وضع أول ووضع ثان، وهذان الوضعان انبنى عليهما الاستعمال!

ولكن للسائل أن يسأل: متى اجتمع العرب؟ وأين اجتمعوا؟ ومن حضر الاجتماع؟ ومن نقله؟ لا توجد إجابة مقنعة لهذه الأسئلة البتة، فما قالوه من الوضع الأول والثاني واستعمالهما فغير واقع أصلا، وإنما هو قضية وهمية ذهنية خيالية، ولا وجود له على أرض الواقع.

فقولهم: لفظ وضع لمعنى، ثم استعمل في وضع ثان باطل غير صحيح، لأنه مبني على ما لم يثبت علميا، لأن الوضع الاصطلاحي غير ثابت أصلا، وإنما هو خيال، وإذا كان الوضع وهميا ترتب عليه أن يكون الاستعمال والقرينة أيضا

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٥٤١/١٠-٥٤٢ ترجمة النظام برقم: ١٧٢).

(٢) الخصائص (٤٤٧/٢).

(٣) انظر: تاريخ بغداد (٢٧٥/٧-٢٧٦ ترجمة الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبي علي الفارسي، برقم: ٣٧٦٣)، وسير أعلام النبلاء (٣٨٠/١٦-٣٨١ ترجمة أبي علي الفارسي برقم: ٢٧١).

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (٤٣٢/١٨-٤٣٣ ترجمة الجرجاني برقم: ٢١٩).

وهميين، لأن الاستعمال عندهم مبني على الوضع، والقرينة أيضا مبنية على الوضع. وهذا كله ينفي المجاز من أصله.

ولو فرض ثبوت الوضع فمن أين يعرف أن المعنى الفلاني متقدم في الترتيب الزمني على المعنى الآخر؟، لأن اللفظة الواحدة قد تتوارد على معان شتى دون أن يعرف أي هذه المعاني متقدم على الآخر، ولا سبيل إلى معرفة المعنى المتقدم من المعنى المتأخر، ولذلك دعوى كون أحد هذه المعاني هو الأصل والحقيقة، وأن المعنى الآخر هو المجاز والفرع يعد ضربا من التحكم الذي لا يستند إلى دليل.

ولو قال قائل: إن كلمة الرأس أو اليد مثلا إنما عنى بها رأس الإنسان أو يده، وأن إطلاقها كان عليه أولا، لأن الإنسان يتصور رأسه أو يده أو عينه قبل غيره، والتعبير أولا هو عما يتصور أولا، ولو قدر ذلك فإن النطق بهذا المضاف أولا لا يمنع أن ينطق به مضافا إلى غيره ثانيا، ولا يكون هذا من المجاز، كما في سائر المضافات، فإذا قيل: ولد آدم وابن آدم أولا، لم يكن قولنا: ولد الناقة وولد الشاة وابن الفرس وابن الحمار مجازا، وكذلك في سائر المضافات.

– قولهم بأن المجاز كل كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضعها يقتضي خروج الحقيقة الشرعية والحقيقة العرفية إلى حد المجاز، لأن كل واحد منهما قد أريد به ما هو أعم من المعنى اللغوي، وهذا يؤكد عدم انضباط حدهم للحقيقة والمجاز، ولذلك المتأخرون منهم يضيفون إليه أضافة بقولهم: (في اصطلاح التخاطب) حتى لا تدخل الحقائق الشرعية والعرفية في حد المجاز ولكن هذه الإضافة لا تسمن ولا تغني من جوع، ولا تخرجهم عن الاضطراب؛ لأنها في كلا الحالتين ما بقيت على معناها الأصلي، فلا تكون حقيقة حسب قولهم.

– إن اللغات لو كانت وضعية اصطلاحية لاحتيج في التخاطب بوضعها إلى اصطلاح آخر حتى يحصل التفاهم بين الوضعين، وذلك يستلزم الدور والتسلسل.

– الصحيح أن اللغة توقيف من الله تعالى، علمها الله تعالى آدم عليه السلام، وتناقلتها ذريته بالتعلم والتعليم، قال تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَـٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ [البقرة: ٣١ – ٣٣]، وقال تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَـٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴿٢﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾ [الرحمن: ١–٤]، وهذا كما ألهم الله المخلوقات الأخرى طرق التفاهم والتخاطب فيما بينها، وسمي ذلك منطقا وقولا، قال تعالى: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَـٰنُ دَاوُۥدَ ۖ وَقَالَ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَىْءٍ ۖ إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٦﴾ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَـٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿١٧﴾ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْا۟ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَـٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَـٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النمل: ١٦–١٨]

ز– النظر في العلامات التي يعرف بها المجاز من الحقيقة لدى القائلين به:

١– إنهم يصفون الحقيقة بأنها المتبادر إلى الذهن عند التجرد من القرائن، ويصفون المجاز بأنه المستدل عليه بالقرينة وبذلك يفرقون بين الحقيقة والمجاز، ولكن هذا باطل، لأن الألفاظ إذا جردت عن القرائن بطلت مدلولاتها، ولم تكن كلاما، وهذا الفرق منهم مبني على دعوى باطلة، وهي تجريد اللفظ عن القرائن بالكلية، والنطق به وحده،

وحينئذ فيتبادر منه الحقيقة عند التجرد، وهذا الفرض هو الذي أوقعهم في الوهم، فإن اللفظ بدون القيد والتركيب بمنزلة الأصوات التي يُنعق بها، لا تفيد فائدة، وإنما يفيد تركيبه مع غيره تركيبا إسناديا يصح السكوت عليه، وحينئذ يتبادر منه عند كل تركيب بحسب ما قيد به وأضيف إليه، فإذا قال القائل: ضربت الخادم بيدي، فُهم منه يد الإنسان الجارحة، وإذا قيل: خطت الثوب بيدي، فُهم من اليد آلة الخياطة، وإذا قيل: لفلان يد عندي لم أجزه بها، فُهم منها النعمة والإحسان. فهذه "يدٌ" اختلفت معانيها بحسب تركيبها وإضافتها، وفُهم من كل تركيب ما لم يُفهم في التركيب الآخر وأما اللفظ المجرد لا يفيد بإطلاقه وتجرده شيئا البته بل لا يعد كلاما فضلا أن يكون حقيقة أو مجازا، واللفظ المجرد عن جميع القرائن لا يستعمله العقلاء لا من العرب ولا من غيرهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (أن ما يدعيه هؤلاء من اللفظ المطلق من جميع القيود؛ لا يوجد إلا مقدرا في الأذهان لا موجودا في الكلام المستعمل، كما أن ما يدعيه المنطقيون من المعنى المطلق من جميع القيود لا يوجد إلا مقدرا في الذهن لا يوجد في الخارج شيء موجود خارج عن كل قيد)(١).

فالقول بوجود القرائن في بعض التراكيب دون بعض غفلة شديدة أو غلطة لغوية أو تمويه بادر لجأوا إليه حين أعجزهم ضبط أحوال هذا المجاز ووضعها في قالب علمي سليم.

قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا﴾[المزمل: ١٥] فكلمة "رسول" في هذه الآية وردت مرتين، وهي نفسها في الموضعين بحروفها وشكلها وموقعها الإعرابي، ولكن بالتركيب عرفنا أن المراد بالرسول الأول نبينا محمد ﷺ وأن المراد بالرسول الثاني هو موسى عليه السلام، ومثل هذا لا يجوز أن يقال بأنه مجاز في أحدهما.

وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا جَهَنَّمَ لِلۡكَٰفِرِينَ نُزُلٗا﴾ [الكهف: ١٠٢] وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتۡ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلۡفِرۡدَوۡسِ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٠٧] فكلمة "نزل" وردت في الآيتين، وهي كلمة واحدة حروفا وشكلا، ولكن الفرق بين مدلوليهما كالفرق بين الجنة والنار، وهل يصح أن يقال إن إحداهما حقيقة والأخرى مجاز باعتبار أن المعنى لم يعرف إلا بالقرينة؟

فاستدلالهم هذا مبني على تجريد الألفاظ عن القرائن بالكلية، والواقع أن اللفظ المجرد من كل قيد وقرينة لا معنى له، ولا أحد من العقلاء يستعمله ويستدل به، علما بأن هذه القرائن والعلامات التي يستدلون بها مبنية على الوضع وهو أمر وهمي، فكيف يصح ما بني عليه، وهل يستقيم الظل والعود أعوج؟!

٢- كثرة الاستعمال وقلته، فالمعنى الذي استعمل له كثيرا يكون من الحقيقة، والمعنى الذي استعمل له قليلا يكون من المجاز، فالجواب أولا أنه ليس هناك وضع مسبق، وإنما هو استعمال أهل اللغة، فهم استعملوا هذا، واستعملوا هذا، ومن التحكم: أن يجعل أحد الاحتمالين حقيقة، والآخر مجازا، وكثرة الاستعمال وحدها لا تكفي في جعل أحدهما حقيقة والآخر مجازا، والكلمة الواحدة قد يكثر استعمالها لمعنى في قوم ولمعنى آخر في قوم، فهذا الضابط غير دقيق، ولو قلبت عليهم القضية، فجعل ما ادعوا أنه مجاز حقيقة، وما ادعوا أنه حقيقة مجازا، لما استطاعوا أن يجيبوا على ذلك جوابا

(١) مجموع الفتاوى (١٠٦/٧).

صحيحا، ولما استطاعوا أن يدللوا على ما ذهبوا إليه بالنقل عن أئمة اللغة، فضلا عن العرب المحتج بأقوالهم.

٣- القائلون بالمجاز مجمعون على أن كل مجاز يجوز نفيه، ويكون نافيه صادقا في نفس الأمر، فلو قال قائل: رأيتُ أسدا يخطب، فيمكن أن يقال له: ليس هو بأسد، وإنما هو رجل شجاع، وهذا القائل الأخير يعتبر صادقا في نفيه ومصيبا في قوله، وأما الحقيقة فلا يجوز نفيها، فما كان مجازا يجوز نفيه وما كان حقيقة لا يجوز نفيه، وبهذا يعلم الفرق بين الحقيقة والمجاز.

لكن السامع والمتكلم يحتاج إلى معرفة المجاز حتى يمكنه نفيه، ويحتاج إلى معرفة الحقيقة حتى لا ينفيها، فكيف يقال له ويعرف بأن المجاز يجوز نفيه وأن الحقيقة لا يجوز نفيها، وهو لا يدري ما الحقيقة وما المجاز، فهذا التفريق غير مقبول وغير صحيح البتة؛ لأنه يلزم منه الدور، وذلك أن صحة النفي وامتناعه يتوقف على معرفة الحقيقة والمجاز، فلو عرفناهما وفرقنا بينهما بصحة النفي وامتناعه لزم الدور والتسلسل اللامتناهي.

وكذلك صحة النفي مدلول عليه بالمجاز، فلا يكون دليلا عليه إذ يلزم أن يكون الشيء دليلا على نفسه ومدلولا لنفسه، وهذا من الدور وهو ممتنع.

وإذا كان المجاز يجوز نفيه فهل يوجد في الكتاب والسنة الصحيحة ما يجوز نفيه؟ وهل يوجد المجاز في الكتاب والسنة؟ وهل يوجد فيهما شيء خلاف الحقيقة؟: الجواب: لا؛ لأنه يلزم منه اتهام الشارع إما بالكذب وعدم النصح وإخفاء الحقيقة والتعمية، وإما بالقصور في البيان، والعجز عن التعبير بالحقيقة، وذلك كله منفي عن كلام الله وكلام رسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[البقرة: ٢]وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ ﴿١٣﴾ وَمَا هُوَ بِٱلْهَزْلِ﴾[الطارق: ١٣ – ١٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾[النساء: ٨٧]، والنبي ﷺ هو الصادق الأمين والمبلغ عن رب العالمين، وأفصح الناس أجمعين. ولذلك لا شيء من القرآن والسنة الصحيحة يجوز نفيه، ولا يصح أن يقال لشيء منهما بأنه على خلاف الواقع والحقيقة، وهم يقولون بالإجماع أن كل مجاز يجوز نفيه، إذن لا شيء من القرآن والسنة يصح أن يقال بأنه مجاز، وأنه ليس حقيقة.

ح- ما في أقوال المجازيين من التناقض والتعارض: القائلون بالمجاز عندهم اختلاف وتناقض وتعارض من وجوه كثيرة، وفيما يلي الإشارة إلى بعضها:

١- إنهم مضطربون في التقسيم، فمنهم يقسم إلى قسمين: حقيقة ومجاز، ومنهم من يقسم إلى ثلاثة أقسام: حقيقة ومجاز، وما ليس بحقيقة ولا مجاز، ومنهم يقسمه إلى ثلاثة أقسام، ولكنها غير ما سبق؛ فيقسمها إلى: حقيقة ومجاز، ومجاز المجاز، وليس لهم ضابط في هذا التقسم، وقد سبق التنبيه على ذلك.

٢- قالوا: أكثر اللغة مجاز لا حقيقة له، وقالوا أيضا باتفاق: الأصل هو الحقيقة. وهذا تناقض؛ فلو كان أكثر اللغة مجازا لكان المجاز هو الأصل، ولكن هؤلاء يقولون عن المجاز إنه الأكثر، وإنه الفرع مخالفين بذلك جميع العقلاء، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى قولهم بأن أكثر اللغة مجاز يناقض قولا آخر لهم، وهو قولهم بالاتفاق: كل مجاز لا بد له من

حقيقة، ولا عكس، وذلك لأن المجاز هو المنقول إلى معنى ثان لمناسبة، والثاني له أول لا محالة. وهذان القولان متناقضان لا سبيل إلى التوفيق بينهما، فإما أن يقولوا بأن أكثر اللغة مجاز، وينفوا أن يكون لكل مجاز حقيقة، أو يقروا بالثاني مع نفي الأول.

٣- قالوا: إن من علامات الحقيقة السبق إلى الفهم، وهذا الكلام متناقض لتطبيقاتهم المجازية، فإن أكثر المعاني التي يجرون عليها المجاز لا يتبادر منها إلا ما سموه المجاز، وإلا فمن الذي يسبق إلى فهمه من قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢]، واسأل الجدران؟، هذا الوجه يرفع المجاز بالكلية لمن تأمله.

٤- استحالة مجيء الحقيقة حسب قواعدهم في كثير مما يدعون أنه مجاز، وهم يقولون بالاتفاق: كل مجاز لا بد له من حقيقة، مثلا: قالوا: قولك: قطع الأمير اللص مجاز، لأن القطع قد يكون بأمره لا بيده، وإذا قلت: قطع الأمير نفسه اللص، بقي المجاز من جهة اللص، فإنما قطع منه يده أو رجله، وإذا قلت: قطع الأمير نفسه يد اللص، بقي المجاز من جهة أن اليد اسم للعضو إلى المنكب، والقطع لم يقع عليها كلها، وإذا قلت: قطع الأمير نفسه يد اللص ما بين الكوع والأصابع، بقي المجاز من جهة أنك سميته لصا، وذلك يقتضي استغراق جميع أفراد اللصوصية، وهو محال، وعليه فقد أطلقت الكل على البعض، وهو مجاز. وإذا قلت: قطع الأمير نفسه يد من وجد منه بعض اللصوصية ما بين الكوع إلى الأصابع، بقي المجاز من جهة أن الفعل "قطع" دال على استغراق جميع أفراد الجنس، وذلك محال، ولذلك قالوا: إذا أردت الحقيقة في هذه المسألة عليك أن تقول: أوقع الأمير نفسه فردا من أفراد القطع على يد واحد ممن وجد منه بعض اللصوصية ما بين الكوع إلى الأصابع، وبذلك تتحول العبارة من حيز المجاز إلى حيز الحقيقة.

ولكنهم مع هذا العبث الطويل والجهد الفارغ لم يصلوا إلى الحقيقة حسب قواعدهم، وذلك لأن قوله: "أوقع" فعل يدل على استغراق جميع أجناس وأنواع وأفراد الإيقاع الحاصلة في الأزمنة، ومحال صدورها من الأمير، فيكون إطلاقا للكل على البعض، وهكذا فيستحيل أن ينتهي هذا الأمر إلى حد الحقيقة حسب اصطلاحهم وقواعدهم.

ط- من اعتراضات المجازيين:

١- قالوا: إن نفاة المجاز قبلوا كثيرا من الاصطلاحات العربية التي حدثت بعد القرون المفضلة، وسلموا بها، فلم لا يسلمون بوجود المجاز مع أنه اصطلاح من الاصطلاحات؟

فالجواب: إن نفاة المجاز لم يردوه من أجل كونه اصطلاحا حادثا فقط، وإنما ردوه لفقدانه الدقة والصحة والسلامة، واحتوائه الأضرار والمفاسد، ومصادمته مع كثير من نصوص الشرع وقواعد الدين وأصول الاعتقاد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (يعلم بالاضطرار عند العرب أنها لم تتكلم باصطلاح النحاة التي قسمت بعض الألفاظ: فاعلا واللفظ الآخر مفعولا؛ ولفظا ثالثا مصدرا؛ وقسمت بعض الألفاظ: معربا؛ وبعضها مبنيا؛ لكن يعلم أن هذا اصطلاح النحاة؛ لكنه اصطلاح مستقيم المعنى بخلاف من اصطلح على لفظ الحقيقة والمجاز؛ فإنه اصطلاح حادث، وليس بمستقيم في هذا المعنى: إذ ليس بين هذا وهذا فرق في نفس الأمر حتى يخص هذا بلفظ وهذا بلفظ؛ بل أي معنى خصوا به اسم الحقيقة

وجد فيما سموه مجازا، وأي معنى خصوا به اسم المجاز يوجد فيما سموه حقيقة، ولا يمكنهم أن يأتوا بما يميز بين النوعين)[١].

فالاصطلاحات التي قبلها أئمة أهل السنة والجماعة إنما قبلوها لسلامتها وصحتها، وعدم احتوائها على الأضرار والمفاسد، وعدم مصادمتها مع نصوص الشرع وقواعد الدين، ولكنهم لم يقبلوا هذا الاصطلاح لعدم صحته وعدم انضباطه ولاحتوائه على المفاسد ومصادمته لكثير من أصول العقيدة ونصوص الشرع، والقول بعدم المشاحة في الاصطلاح لا يبرر العبث بالشرع المطهر وثوابته.

٢- قالوا: أبو عبيدة معمر بن المثنى ٢٤٠هـ، ألف كتابا سماه: "مجاز القرآن" وقد جاء في قول الإمام أحمد: (أما قوله: فهذا في مجاز اللغة، ويقول الرجل للرجل: إنا سنجري عليك رزقا، إنا سنفعل بك كذا، وأما قوله: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴾[طه: ٤٦] فهو جائز في اللغة، يقول الرجل الواحد للرجل: سأجري عليك رزقا، أو سأفعل بك خيرا)[٢] وكذلك ورد ذكر لفظ المجاز في كلام الإمام الدارمي، ولكن المراد بكلمة المجاز في قول الإمام أحمد وكذلك في قول الدارمي بأنه جائز في اللغة العربية، وأنه ليس خطأ، وأن الواحد العظيم الذي له أعوان يجوز له أن يقول: نحن فعلنا كذا ونفعل كذا، ونحو ذلك، وإن لم يتول فعل ذلك هو بنفسه، وكذلك الشأن بلفظ المجاز في قول أبي عبيدة وكتابه بأن معناه وتفسيره كذا وكذا، وأنه جائز في اللغة، ولم يرد هو ولا الإمام أحمد ولا الدارمي بالمجاز ما ليس حقيقة، ولا ما يصح نفيه، ولم يريدوا معناه الاصطلاحي، وأن اللفظ استعمل في غير ما وضع له، والمجاز المصطلح عليه لم يكن قد عرف في ذلك الوقت، ولا يصح حمل كلام الناس على المصطلحات الحادثة بعدهم[٣].

ي- مكمن الخطأ في أقوال المجازيين:

١- تجريد اللفظ عن القرائن بالكلية: اللفظ المجرد من كل قيد وقرينة لا معنى له، والألفاظ إذا جردت عن القرائن بطلت مدلولاتها، ولم تكن كلاما، وهي بدون قيد أو قرينة أو تركيب بمنزلة الأصوات التي يُنْعَق بها، فقولك: تراب ماء بحر نهر حجر رجل بمنزلة قولك: طق كخ غاق ونحوها من الأصوات، فاللفظ المجرد عن جميع القرائن التي تدل على مراد المتكلم لا يفيد فائدة، وإنما يفيد تركيبه مع غيره تركيبا إسناديا يصح السكوت عليه، وحينئذ يتبادر منه عند كل تركيب بحسب ما قيد به وأضيف إليه، فدعوى تجرد اللفظ عن القرائن بالكلية والنطق به وحده إنما هو فرض وخيال، وهذا الفرض هو الذي أوقعهم في الوهم.

قال ابن القيم: (دعوى تجريد اللفظ عن القرائن بالكلية، والنطق به وحده، وحينئذ فيتبادر منه الحقيقة عند التجرد، وهذا الفرض هو الذي أوقعهم في الوهم، فإن اللفظ بدون القيد والتركيب بمنزلة الأصوات التي يُنعق بها، لا تفيد فائدة، وإنما يفيد تركيبه مع غيره تركيبا إسناديا يصح السكوت عليه، وحينئذ يتبادر منه عند كل تركيب

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٤٥٩).

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة (ص: ٩٢).

(٣) انظر: جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية (ص: ٧٥-٨٠)، وشرح نظم الورقات في أصول الفقه للعثيمين (ص: ٧٥-٧٦).

بحسب ما قيد به، فيتبادر منه في هذا التركيب ما لا يتبادر منه في هذا التركيب الآخر)[1].

فالقول بوجود القرائن في بعض التراكيب دون بعض غفلة شديدة أو غلطة لغوية كبيرة أو تمويه بادر لجأوا إليه حين أعجزهم ضبط أحوال هذا المجاز ووضعها في قالب علمي سليم.

٢- عدم التفريق بين المعنى الكلي العام والمعني الخاص المضاف: الألفاظ يكون لها معنى كلي عام، يشترك فيه كل من تسمى بذلك اللفظ، ويكون ذلك في الذهن، ولا يكون له وجود في الخارج، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والقدر المشترك بين مسميات الأسماء المتواطئة أمر كلي عام لا يوجد كليا عاما إلا في الذهن)[2]. ويتحدد معناه في الخارج بحسب السياق وما يضاف إليه الكلام، كما لو قلت: يد الباب، ويد الفيل، ويد الإنسان، فهل معنى اليد هنا مختلف؟ وهل معنى اليد في يد الباب غير معنى اليد في يد الإنسان وغير معنى اليد في يد الفيل؟ الجواب: لا؛ فكلهم مشتركون في المعنى العام الذهني، ولكن هذا المعنى لما أضيف إلى الباب ناسب الباب فكان من حديد أو خشب، ولما أضيف إلى الفيل ناسب الفيل، فكانت يده كبيرة ضخمة، ولما أضيف إلى الإنسان ناسب الإنسان، كانت من دم ولحم ونحو ذلك، فهو في الباب حقيقة وفي الفيل حقيقة، وفي الإنسان حقيقة، وكذلك إذا أضيفت اليد إلى الخالق فتكون لائقة به سبحانه وتعالى، ولا أحد سليم الفطرة صريح العقل يفهم ويعتقد ويدعي أن اليد في قول القائل: "صنعت هذا بيدي" مثل اليد في قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾ [ص: ٧٥] فاليد المضافة إلى الإنسان واليد المضافة إلى الله تعالى كلاهما يشتركان في المعنى الذهني الكلي العام ولكنها لما أضيفت إلى المخلوق كانت مناسبة له، ولما أضيفت إلى الخالق كانت مناسبة له ولائقة به سبحانه، وهي في إضافتها إلى الله حقيقة، وفي إضافتها إلى الإنسان كذلك حقيقة، مع أن كيفية يد الله وحقيقتها مخالفة لكيفية يد الإنسان وحقيقتها لأن ذات الله مخالفة لذات الإنسان.

٣- اعتقادهم إن إثبات أسماء الله وصفاته وأفعاله حقيقة يلزم منه أن يكون مماثلا للمخلوقين، وهذا خطأ كبير: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فمن ظن أن أسماء الله تعالى وصفاته إذا كانت حقيقة لزم أن يكون مماثلا للمخلوقين وأن صفاته مماثلة لصفاتهم كان من أجهل الناس وكان أول كلامه سفسطة وآخره زندقة لأنه يقتضي نفي جميع أسماء الله تعالى وصفاته، وهذا هو غاية الزندقة والإلحاد)[3]، وقال أيضا: (لكن نعلم أن كثيرا ممن ينفي ذلك لا يعلم لوازم قوله؛ بل كثير منهم يتوهم أن الحقيقة ليست إلا محض حقائق المخلوقين، وهؤلاء جهال بمسمى الحقيقة والمجاز، وقولهم افتراء على اللغة والشرع، وإلا فقد يكون المعنى الذي يقصد به نفي الحقيقة نفي مماثلة صفات الرب سبحانه لصفات المخلوقين، قيل له: أحسنت في نفي هذا المعنى الفاسد ولكن أخطأت في ظنك أن هذا هو حقيقة ما وصف الله به نفسه)[4].

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٢/٢٩٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/١٠٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/٢١٢).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٠/٢١٨).

القسم الثاني: توحيد الربوبية:

أولا: مقدمة في تعريف التوحيد وأقسامه والأدلة عليها:

أ- تعريف التوحيد:

التوحيد في اللغة: مصدر وحَّد الشيء يوحده توحيدا، أي جعله واحدا.

التوحيد في الاصطلاح: إفراد الله تعالى بما يختص به من الربوبية والألوهية والأسماء والصفات(١).

ب- تقسيم التوحيد: ينقسم التوحيد إلى ثلاثة أقسام.

١- توحيد الربوبية: وهو توحيد الله بأفعاله سبحانه.

٢- تعريف توحيد الألوهية: وهو توحيد الله بأفعال العباد، وبلفظ آخر: هو إفراد الله بالعبادة.

٣- توحيد الأسماء والصفات: هو إفراد الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى الواردة في الكتاب والسنة، والإيمان بمعانيها وأحكامها.

ج- الأدلة على هذا التقسيم: إنَّ أقسام التوحيد الثلاثة مأخوذة بالاستقراء لنصوص القرآن الكريم، وبهذا يعلم أن هذا التقسيم من الحقائق الشرعية المستمدة من كتاب الله تعالى، وليس أمراً اصطلاحياً أنشأه بعض العلماء.

أدلة جامعة لأقسام التوحيد الثلاثة: قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[الفاتحة: ٢ – ٥]

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾[الناس: ١-٣]

وقال تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

قال السعدي عن هذه الآية بأنها: (اشتملت على أصول عظيمة على توحيد الربوبية، وأنَّه تعالى ربُّ كلِّ شيء وخالقُهُ ورازقُهُ ومدبِّرُه، وعلى توحيد الألوهية والعبادة وأنَّه تعالى الإله المعبود، وعلى أنَّ ربوبيته موجبة لعبادته وتوحيده، ولهذا أتى فيه بالفاء في قوله: ﴿فَٱعْبُدْهُ﴾ الدالة على السبب؛ أي: فكما أنَّه ربُّ كلِّ شيء، فليكن هو المعبود حقّاً فاعبده، ومنه: الاصطبار لعبادته تعالى، وهو جهاد النفس وتمرينها وحملها على عبادة الله تعالى، فيدخل في هذا أعلى أنواع الصبر، وهو الصبر على الواجبات والمستحبات، والصبر عن المحرمات والمكروهات، بل يدخل في ذلك الصبر على البليات؛ فإنَّ الصبر عليها وعدم تسخطها والرضى عن الله بها من أعظم العبادات الداخلة في قوله: ﴿وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ﴾، واشتملت على أنَّ الله تعالى كامل الأسماء والصفات عظيم النعوت جليل القدر، وليس له في ذلك شبيه ولا نظير ولا سمي، بل قد تفرَّد بالكمال المطلق من جميع الوجوه والاعتبارات)(٢).

قال الشيخ بكر أبو زيد: (هذا التقسيم الاستقرائي لدى متقدمي علماء السلف أشار إليه ابن مندة وابن جرير

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد (٨/١).

(٢) المواهب الربانية من الآيات القرآنية (ص: ٤٤-٤٥).

الطبري وغيرهما، وقرره شيخا الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وقرره الزبيدي في تاج العروس وشيخنا الشنقيطي في أضواء البيان في آخرين رحم الله الجميع، وهو استقراء تامٌّ لنصوص الشرع، وهو مطرد لدى أهل كلِّ فنٍّ، كما في استقراء النحاة كلام العرب إلى اسم وفعل وحرف، والعرب لم تفه بهذا، ولم يعتب على النحاة في ذلك عاتب، وهكذا من أنواع الاستقراء)[1].

د- قال الشيخ حافظ حكمي: (هل جميع أنواع التوحيد متلازمة فينافيها كلها ما ينافي نوعا منها؟

الجواب: نعم هي متلازمة، فمن أشرك في نوع منها فهو مشرك في البقية، مثال ذلك دعاء غير الله وسؤاله ما لا يقدر عليه إلا الله، فدعاؤه إياه عبادة بل مخ العبادة، صرفها لغير الله من دون الله، فهذا شرك في الإلهية، وسؤاله إياه تلك الحاجة من جلب خير أو دفع شر معتقدا أنه قادر على قضاء ذلك، هذا شرك في الربوبية حيث اعتقد أنه متصرف مع الله في ملكوته، ثم إنه لم يدعه هذا الدعاء من دون الله إلا مع اعتقاده أنه يسمعه على البعد والقرب في أي وقت كان وفي أي مكان ويصرحون بذلك، وهو شرك في الأسماء والصفات حيث أثبت له سمعا محيطا بجميع المسموعات، لا يحجبه قرب ولا بعد، فاستلزم هذا الشرك في الإلهية الشرك في الربوبية والأسماء والصفات)[2].

ثانيا: تعريف توحيد الربوبية:

أ- معنى: الرب: قال ابن الأثير: (الرب يطلق في اللغة على المالك، والسيد، والمدبر، والمربي، والقيم، والمنعم)[3].

ب - الاسم "الرب"، معرفا بالألف واللام لا يطلق إلا على الله تعالى، ولا يطلق على غير الله إلا مضافا، فيقال للمخلوق: رب كذا، قال ابن الأثير: (ولا يطلق غير مضاف إلا على الله تعالى، وإذا أطلق على غيره أضيف فيقال: رب كذا)[4]. مثل: رب المال، ورب الدار، رب الغنم، ومنه قوله ﷺ في أشراط الساعة: «لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال، فيفيض حتى يهم رب المال من يقبل صدقته، وحتى يعرضه فيقول الذي يعرضه عليه لا أرب لي»[5]، وعن رافع بن خديج في حديث طويل أن النبي ﷺ (أمر رب الأرض أن يزرعها أو يزرعها)[6]، وعن أبي الأحوص قال: أتيت النبي ﷺ فصعد في النظر وصوب، وقال: «أرب إبل أنت أو رب غنم؟» قال: من كل قد آتاني الله فأكثر وأطيب... الحديث[7].

ج- لماذا اسم "الرب" مطلقا ومعرفا بالألف واللام لا يطلق إلا على الله تعالى؟ الجواب: إنما اختص اسم الرب بالله تعالى لأن الألف واللام تدل على العموم، بمعنى رب كل شيء، وليس كذلك إلا رب العالمين، قال ابن

---

(١) التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير (ص: ٣٠).

(٢) أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة (ص: ٩٢).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (١٧٩/٢).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (١٧٩/٢).

(٥) أخرجه البخاري (ك: الفتن، ح: ٧١٢١).

(٦) أخرجه مسلم (ك: البيوع، ح: ١٥٤٨).

(٧) أخرجه الإمام أحمد (٤٦٤/٢٨ ح: ١٧٢٢٨).

قتيبة: (ولا يقال لمخلوق: هذا الرب؛ معرَّفا بالألف واللام؛ كما يقال لله. إنما يقال: هذا ربُّ كذا. فيعرَّفُ بالإضافة لأن الله مالكُ كل شيء. فإذا قيل: الربُّ؛ دلَّت الألف واللام على معنى العموم. وإذا قيل لمخلوق: ربُّ كذا وربُّ كذا؛ نُسِب إلى شيء خاص: لأنه لا يَملِك شيئًا غيره)(١).

د- تعريف توحيد الربوبية في الاصطلاح: تنوعت عبارات أهل العلم في تعريف توحيد الربوبية، وهي متقاربة المعنى، ومن تلك التعريفات ما يلي:

- هو الإقرار بأن الله خالق كل شيء وربه(٢).
- هو الشهادة بأنه لا يخلق ولا يرزق ولا يحيي ولا يميت ولا يدبر الأمور إلا الله(٣)
- هو إفراد الله بأفعاله كالخلق والملك والتدبير والرزق والإحياء والإماتة وإنزال المطر ونحو ذلك(٤)
- هو إفراد الله عز وجل بالخلق والملك والتدبير(٥).

فهذه التعريفات تدور حول إفراد الله عز وجل بأفعاله، وبعضهم توسع في ضرب الأمثلة، وبعضهم اختصر، وبعضهم اكتفى بذكر مثال واحد فقط، ومن هنا يمكن القول بأن أشمل تعريف لتوحيد الربوبية هو: إفراد الله بأفعاله، ويدخل في هذا جميع صفات الربوبية(٦).

هـ- ربوبية الله في على خلقه تجتمع في ثلاثة أصول: الخلق والملك والتدبير.

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٧]

فقد ذكر الخلق في قوله: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾، والملك في قوله: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ﴾، و التدبير في قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، ومثله قوله تعالى: ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾[الشورى: ٤٩]، وفيما يلي بيان هذه الأصول:

١- الخلق: فهو سبحانه خلق الخلق وحده، ولا خالق غيره، فيجب الاعتقاد بأنه لا خالق إلا الله. قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[الأعراف: ٥٤] فهذه الجملة تفيد الحصر لتقديم الخبر، فإن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر. وقال تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣] فهذه الآية تفيد اختصاص الخلق بالله تعالى لأن الاستفهام فيها مشرب بمعنى التحدي، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾[الزمر: ٦٢] وغير ذلك من الآيات التي تدل على أن الله تعالى وحده هو الخالق، وأن ما سواه فهو مخلوق.

---

(١) تفسير غريب القرآن (ص: ٩).
(٢) منهاج السنة النبوية (٢٨٩/٣) وانظر: الاستقامة (١٧٩/١).
(٣) الرسائل الشخصية لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، الرسالة الحادية والعشرين (ص: ٨٨).
(٤) تيسير العزيز الحميد (ص: ٣٣).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد (٩/١).
(٦) نواقض توحيد الربوبية ومظاهرها (١٦).

وما خلقه الله لا يستطيع الخلق صنع مثله قط، وهو سبحانه لم يخلق شيئا أقدر العباد على أن يصنعوا مثله، فهو سبحانه أقدر خلقه أن يصنعوا طعاما مطبوخا ولباسا منسوجا وبيوتا مبنية ونحو ذلك، ولكن ما خلقه الله من حيوان ونبات ومعدن ونحوه فإن الخلق لا يقدرون أن يصنعوا مثله، لا يقدر العباد أن يصنعوا مثل ما خلقه الله مثل الإنسان والفرس والأنعام والطير والحيتان، ولا مثل الحنطة والشعير والعنب والرطب، ولا مثل الذهب والفضة والنحاس ونحوه، وإنما غاية ما يصل إليه العباد أن يصنعوا ما يشبه ما خلقه الله من بعض الوجوه من غير أن يكون مثله في الحقيقة، فقد يصنعون ما يشبه الحيوان وليس بحيوان حقيقة، ويصنعون ما يشبه النبات وليس بنبات حقيقة، والمصنوع لا يكون مثل المطبوع بحال. ثم أن المواد التي يستعملها العباد في صنع ما يشبه ما خلقه الله مواد مخلوقة لا قدرة لهم على خلقها، فيكون غاية ما يفعلون أن يستعلموا مما خلقه الله في صنع ما يشبه مخلوقاته، فهم لا يستطيعون أن يخلقوا كخلقه سبحانه.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ﴾[الحج: ٧٣]. فالمخلوقات كلها لا تستطيع أن تخلق ذبابا واحدا الذي هو من أحقر المخلوقات وأخسها وأدناها، كما أخبر بذلك خالقهم الذي يعلم سرهم وجهرهم: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك:١٤].

وعن أبي هريرة ﷺ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «قال الله عز وجل: ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي فليخلقوا ذرة[١] أو ليخلقوا حبة أو شعيرة»[٢].

فالعباد كلهم فضلا أن يخلقوا إنسانا أو جزء من أجزاء بدنه لا يستطيعون أن يخلقوا حشرة واحدة من ذبابة أو نملة فيها روح تتصرف بنفسها كما تتصرف النملة الصغيرة التي هي من خلق الله تعالى بل لا يستطيعون أن يخلقوا حبة حنطة أو شعير فيها طعم تؤكل، وتزرع، وتنبت، ويوجد فيها ما يوجد في حبة الحنطة والشعير ونحوهما من الحب الذي يخلقه الله تعالى. وهذا التعجيز والتحدي من الخالق الجبار سيظل قائما إلى يوم القيامة، وليس بإمكان أحد من الملاحدة أو غيرهم من المخلوق أن يخلقوا كخلق الله تعالى[٣].

وأما ما ورد من إثبات خالق غير الله؛ كقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾[المؤمنون: ١٤] وكقوله ﷺ في المصورين يقال لهم: «أحيوا ما خلقتم»[٤]. فهذا ليس خلقا حقيقة، وليس إيجادا بعد عدم، بل هو تحويل للشيء من حال إلى حال، وأيضا ليس شاملا، بل محصور بما يتمكن الإنسان منه، ومحصور بدائرة ضيقة؛ فلا ينافي قولنا: إفراد الله بالخلق.

---

(١) الذرة: هي النملة الصغيرة. وقيل: هي النملة الحمراء، وهي من أصغر النمل. وقيل: هي ما ترفعه الريح من التراب. انظر: التبيان في تفسير غريب القرآن (ص: ١٦٧، النساء: ٤٠).

(٢) أخرجه البخاري (ك: التوحيد، ح: ٧١٢٠)، واللفظ له؛ ومسلم (ك: اللباس والزينة، ح: ٢١١١).

(٣) انظر: شرح النووي لصحيح مسلم (٩١/١٤).

(٤) جزء من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، أخرجه البخاري (ك: البيوع، ح: ٢١٠٥)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، ح: ٢١٠٧).

٢- الملك: الخالق يملك ما خلق، لا ملك لغيره فيه، والله هو الخالق وحده فهو المالك وحده، فنحن نقر ونعترف ونعتقد أنه لا يملك الخلق إلا خالقهم، كما قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[آل عمران: ١٨٩]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾[المؤمنون: ٨٨].

وأما ما ورد من إثبات الملكية لغير الله؛ كقوله تعالى: ﴿ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ [المؤمنون: ٦]، وقال تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ ﴾ [النور: ٦١]؛ فهو أولا من تمليك الله للعبد، وعطائه إياه، ومَنِّه عليه، ورحمته به، وفضله عليه، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾[النحل: ٥٣]، ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾[آل عمران: ٧٣-٧٤]، ثم إنه مُلْك محدود لا يشمل إلا شيئا يسيرا من هذه المخلوقات؛ فالإنسان يملك ما تحت يده، ولا يملك ما تحت يد غيره، وكذا هو ملك قاصر من حيث الوصف؛ فالإنسان لا يملك ما عنده تمام الملك، ولهذا لا يتصرف فيه إلا على حسب ما أذن له فيه شرعا؛ فمثلا: لو أراد أن يحرق ماله، أو يعذب حيوانه؟ قلنا: لا يجوز، أما الله- سبحانه-، فهو يملك ذلك كله ملكا عاما شاملا.

٣- التدبير: وهو أن يعتقد الإنسان أنه لا مدبر إلا الله وحده، قال تعالى: ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ﴾ [السجدة: ٥]وقال تعالى: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴾[يونس: ٣١-٣٢]، وأما تدبير الإنسان؛ فمحصور بما تحت يده، ومحصور بما أذن له فيه شرعا.

والتدبير يجتمع في ثلاثة أصول، والأول والثاني منها متعلقان بهذه الدنيا والثالث متعلق بالآخرة، وإليكم بيانها:

أ- تيسير نظام الكون، من خلق السماوات والأرض وسكانهما، وخلق الليل والنهار والموت والحياة ونحو ذلك، قال تعالى: ﴿ يُكَوِّرُ ٱلَّيْلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيْلِ ۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [الزمر: ٥]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَأَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾[لقمان: ٢٩] وغيرها من الآيات.

ب- القدر من قسمة الأرزاق والأعمار والهيئات ونحو ذلك، قال تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] وقال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾[الأحزاب: ٣٨] وغيرها من الآيات.

ج- البعث والنشور والحساب والجزاء، قال تعالى: ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ ۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾[التغابن: ٧]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ [الغاشية: ٢٥-٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ ﴾ [الشورى: ٧].

و- الربوبية فيها عموم وخصوص، أي: إن ربوبية الله تعالى لخلقه على قسمين: عامة وخاصة.

فالربوبية العامة: هي تربيته سبحانه وتعالى جميع خلقه بالتدبير، يخلقهم ويرزقهم ويحييهم ويميتهم، قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ﴾[الزمر: ٦٢] فله الوكالة على كل شيء خلقا وملكا وتدبيرا، وحقيقة الربوبية العامة: تربية الخلق والملك والتدبير.

والربوبية الخاصة: فهي -بالإضافة إلى ما سبق- تربيته سبحانه لأنبيائه ورسله وأوليائه وعباده الصالحين بإصلاح قلوبهم وأرواحهم وأخلاقهم، وحقيقة الربوبية الخاصة: تربية التوفيق للخير والعصمة من الشر.

قال تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٢١ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴾[الأعراف: ١٢١-١٢٢] فخصص موسى وهارون عليهما السلام بربوبية تمتاز عن الربوبية العامة للخلق، وقال تعالى في إبراهيم عليه السلام: ﴿ إِذۡ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسۡلِمۡۖ قَالَ أَسۡلَمۡتُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [البقرة: ١٣١] وقال تعالى في أصحاب الكهف أنهم قالوا: ﴿ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَن نَّدۡعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهٗا ﴾[الكهف: ١٤] ففي هذه الآيات إضافة الربوبية إلى أصفياء الله مع أضافتها إلى عامة الخلق، وهما غيران، إحداهما أخص من الأخرى، فهو سبحانه رب أصفيائه بهدايتهم وتوفيقهم وإصلاحهم ورب العامة بخلقهم وقهرهم وتدبيرهم.

والسر في ذلك أن تمام الخضوع للرب إنما يكون بالخضوع لأمره الشرعي، وهذا لا يكون إلا من أهل محبته وولايته، فهم شاركوا جميع الخلق في الخضوع للرب قهرا ورغما، واختصوا بالخضوع لأمره ونهيه اختيارا وانقيادا، ولذلك اختصهم الله بخصائص من ربوبيته دون غيرهم، فأهل العبودية العامة لهم الربوبية العامة، وأهل العبودية الخاصة لهم الربوبية الخاصة.

ثالثا: الأدلة على توحيد الربوبية: الأدلة على توحيد الربوبية كثيرة ومتنوعة، وفيما يلي ذكرها باختصار:

أولا: دليل الفطرة: وقد تقدم الحديث عنها، ولكن هنا أريد التنبيه على أن العباد مفطورين على أمرين: وهما نوعان للفطرة التي فطرهم الله عليها:

الأول: معرفة الرب، وهذا النوع مركوز في أصل الخلقة، وهو من تركيبها، وباق فيها، ولا يزول منها، ولا يلحقه تغيير بحال، ولا يمكنه تغييره واجتياله البتة. ولذلك لا يكون التكذيب بالربوبية إلا ظاهرا، ولا يقع باطنا قط، قال تعالى في فرعون وقومه: ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗاۚ ﴾ [النمل: ١٤] وقال تعالى: ﴿ قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ ٱلَّذِي يَقُولُونَۖ فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ﴾[الأنعام: ٣٣]، والجحد هو التغطية، والتغطية هي ستر الموجود وحجبه عن الظهور، ولذلك التكذيب بالربوبية إنما يكون من باب الجحد والإنكار الظاهري ظلما وعلوا، ويكون القلب مستيقنا بها غير منكر لها.

الثاني: التأله للرب بالقصد والتوجه، وهو العمل بمقتضى المعرفة، وهذا النوع فطر عليه العبد مع ابتداء وجوده، فهو عند أول وجوده لا يكون إلا متألها لخالقه متوجها إليه بقصده وطلبه، قال تعالى: ﴿ فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفٗاۚ فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ ﴾[الروم: ٣٠] فإقامة الوجه لله وقصده

والتأله له وعبادته العباد مفطورون عليه، ولا يكونون عند ابتداء وجودهم إلا هكذا، ثم قد يلحق هذه الفطرة اجتيال. وإذا وقع فيها انحراف واجتيال كانت فطرته على معرفة ربه هي السبيل لرده على الجادة.

ثانيا: دليل الآيات: وهي الآيات الكونية والنفسية، وهي مخلوقات الرب سبحانه الدالة عليه كالشمس والقمر والجبال والشجر والدواب والبشر والماء والحجر وغيرها من مخلوقاته عز وجل، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[البقرة: ١٦٤] وقال تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ (٢٠) وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ (٢١) وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾[الذاريات: ٢٠-٢٢]

- إن الناظر في هذا الكون الفسيح يجد انسجاما تاما واتساقا عاما، لا تضاد ولا تنافر، وإنما هي مخلوقات رتب خلقها وإيجادها وجميع شؤونها، بحيث تدل على موجدها الأحد الفرد الصمد، وهي توحي بحكمة عامة وغاية عظيمة في خلقها وإيجادها، فانظر الشمس والقمر والأرض...كيف رتب وجود كل منها ليقوم بوظيفته المحددة بكيفية محددة، وانظر إلى الزوجين الذكر والأنثى، كيف خلقهما الله تعالى لتحقيق الغاية والمهمة المنوطة بهما، وكيف جعلهما لباسا لهما، يكمل كل واحد منها الآخر.

- إن خلايا أجسامنا وأجسام غيرنا من الحيوانات دائمة الانقسام في جميع ساعات الليل والنهار حتى في أثناء النوم، وذلك الانقسام قد يكون لنمو الجسم أو لتعويض ما يفقد أو يموت من الخلايا لأسباب عديدة، وكل خلية من هذه الخلايا تتكون أساسا من مادة عجيبة يطلق عليها اسم (البروتوبلازم).

وتوجد بداخل كل خلية محتويات عديدة ذات وظائف محددة، ومن هذه المحتويات أجسام دقيقة تحمل عوامل وراثية هي التي يطلق عليها اسم (الكروموسومات). وعدد هذه الكروموسومات ثابت في خلايا كل نوع من أنواع الحيوانات والنباتات المختلفة، فعددها في خلايا القط — مثلا— يختلف عن عددها في خلايا الكلب أو الفيل أو الأرنب أو نبات الجزر أو الفول.

وفي كل خلية من الخلايا التي يتكون منها جسم الإنسان يوجد ستة وأربعون من هذه الكروموسومات. وعندما تنقسم الخلية إلى خليتين داخل أجسامنا، فإن كل خلية جديدة لا بد أن تحتوي على العدد نفسه من الكروموسومات؛ أي: ستة وأربعين كروموسوما، إذ لو اختل هذا العدد لما أصبح الإنسان إنسانا.

ولكن هناك نوعان من الخلايا يختلفان عن بقية الخلايا، وهما الخلايا التناسلية؛ أي: الحيوان المنوي في الذكر والبويضة في الأنثى، فعندما تنقسم خلايا الأنسجة لتكوين هذه الخلايا التناسلية فإنها تنتج خلايا لا تحتوي على الستة والأربعين كروموسوما بل تحتوي على نصف هذا العدد؛أي: يصبح في كل خلية تناسلية ذكرية أو أنثوية ثلاثة وعشرون كروموسوما فقط.

إن هذا لا يحدث سدى من غير حكمة، وإنما يحدث هذا لحكمة بالغة ولهدف عظيم، إذ أن الخلية الذكرية (الحيوان المنوي) لا بد أن تندمج مع الخلية الأنثوية (البويضة) لتكوين أول خلية في جسم الجنين، هي التي يطلق عليها اسم الخلية الملقحة. وبهذا الاندماج يعود عدد الكروموسومات في الخلية الجديدة إلى العدد الأصلي، وهو ستة وأربعون كروموسوما.

وهذه الخلية الملقحة التي أصبحت تحتوي على ستة وأربعين كروموسوما توالي انقسامها فتصبح خليتين ثم أربع

خلايا ثم ثمان خلايا، وهكذا حتى يتم تكوين الجنين الذي يخرج من بطن أمه، ويستمر نموه عن طريق انقسام الخلايا حتى يصبح إنسانا كامل النمو في كل خلية من خلاياه ستة وأربعون كروموسوما، كما هو الحال في خلايا جسد أبيه وأمه وأجداده وجميع أفراد الجنس البشري.

إن اختزال عدد الكروموسومات إلى النصف عند تكوين الخلايا التناسلية بالذات لكي تندمج فيعود العدد الأصلي (للكروموسومات) في الخلايا لا يمكن أن يكون نتيجة مصادفة عمياء، بل لا بد أن يكون نتيجة تخطيط دقيق من قوة عليا تعرف ما تفعل، وهي في الوقت نفسه لا يمكن أن تخضع للتجربة واحتمال الخطأ، إذ لو حدث خطأ مرة واحدة عند بدء الخلق لقضى على الكائن الحي قبل تكوين الجيل الثاني؛ أي أن هذا الترتيب لا بد أن يكون قد تم منذ تكوين أول جنين ظهر في الوجود.

ألا يكفي هذا وحده دليلا على وجود قوة عليا مدبرة مقدرة حكيمة؟ بل لا يمكن أبدا أن يكون هذا المبدأ أو القانون الذي يسود جميع الكائنات الحية من صنع مصادفة عمياء تتخبط في الظلام؛ فإن المصادفة لا يمكن أن تتخذ مظهر قانون عام تخضع له جميع الكائنات.

فهذه كلها آيات وعلامات وبراهين تدل على الربوبية، فإن العلم بوجودها يستلزم العلم بموجدها، وهي مفتقرة إلى الرب في وجودها وحدوثها، ومفتقرة إلى الرب في بقائها وتدبيرها بعد حدوثها. قال تعالى: ﴿أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٦٤] فقوله: ﴿أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ﴾ يدل على الافتقار إلى الخالق والمحدث والموجد، وقوله: ﴿وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ يدل على الافتقار إلى المدبر والمحافظ، وكذلك قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣] فيها الوجهان: الإنشاء والتدبير.

ثالثا: معجزات الأنبياء والرسل: إن معجزات الأنبياء والمرسلين آيات دالة على الربوبية، قال تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٦٣﴾ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْءَاخَرِينَ ﴿٦٤﴾ وَأَنجَيْنَا مُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ أَجْمَعِينَ ﴿٦٥﴾ ثُمَّ أَغْرَقْنَا ٱلْءَاخَرِينَ ﴿٦٦﴾ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٦٣-٦٧]، وقال تعالى في عيسى عليه السلام: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٤٩]إلى غير ذلك من آيات الأنبياء وبراهينهم ومعجزاتهم، وتكون دلالة آيات الأنبياء على الربوبية من وجوه، وهي كما يلي:

١- إن معجزات الرسل تأتي على خلاف ما أجرى الله العادة به وعهده الخلق عليها، ولا يستطيع أن يجريها على خلاف المعتاد إلا الذي أنشأها، فمعجزات الرسل لا تكون إلا من عند الله، ولا يستطيعها إلا الله.

٢- الرب تعالى له قدرة مطلقة، ولا تحد قدرته سنة لا يستطيع أن يفعل إلا على وفقها، بل هو يجري السنن حسب إرادته وحكمته، وكذلك يخلفها حسب إرادته وحكمته فهو على كل شيء قدير وفعال لما يريد، وبه احتج

إبراهيم ﷺ على من كان يدعي الربوبية، قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨]

٣- المعجزات يجريها الله تعالى لإظهار صدق الرسل، فإن كل من يرسل رسولا إلى قوم لا بد من أن يرفق معه علامة تدل المرسَل إليهم على صدقه وصحة رسالته، ولا تكون هذه العلامة دالة على ذلك حتى تكون من خصائص المرسِل يعرف المرسَل إليه أنها لا تكون لغير المرسِل قط.

رابعا: من المقاييس العقلية: إن الناظر في هذا الكون بما فيه الإنسان إذا تأمل تأملا صحيحا أدرك أن وجود الكون لا بد أن يكون بواحدة من ثلاثة أمور، وهي:

١- أن توجد هذه المخلوقات بنفسها من غير محدِث ولا خالق، فهذا محال ممتنع يجزم العقل ببطلانه ضرورة، لأن كل من له عقل يعرف أنه لا يمكن أن يوجد شيء من غير موجد ولا محدث.

٢- أن تكون هذه المخلوقات هي المحدثة لنفسها الخالقة لها، فهذا أيضا محال ممتنع بضرورة العقل، فكل عاقل يجزم أن الشيء لا يحدث نفسه، وإذا بطل هذان القسمان عقلا وفطرة تعين القسم الثالث.

٣- وهو أن هذه المخلوقات وما يجري في هذا الكون من الحوادث لها خالق خلقها ومحدث أحدثها، وهو الرب العظيم الخالق لكل شيء، المتصرف في كل شيء، المدبر للأمور كلها.

ولهذا نبه الله تعالى على هذا التقسيم العقلي الواضح لكل عاقل فقال تعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴾[الطور: ٣٥-٣٦].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وذلك أن هذا تقسيم حاصر ذكره الله بصيغة استفهام الإنكار ليبين أن هذه المقدمات معلومة بالضرورة لا يمكن جحدها يقول: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ ﴾؛ أي: من غير خالق خلقهم؛ أم هم خلقوا أنفسهم، وهم يعلمون أن كلا النقيضين باطل؛ فتعين أن لهم خالقا خلقهم سبحانه وتعالى)[1].

وقال ابن القيم: (فتأمل هذا الترديد والحصر المتضمن لإقامة الحجة بأقرب طريق وأفصح عبارة يقول تعالى: هؤلاء مخلوقون بعد أن لم يكونوا؛ فهل خلقوا من غير خالق خلقهم؟ فهذا من المحال الممتنع عند كل من له فهم وعقل أن يكون مصنوع من غير صانع، ومخلوق من غير خالق، ولو مر رجل بأرض قفر لا بناء فيها، ثم مر بها فرأى فيها بنيانا وقصورا وعمارات محكمة لم يتخالجه شك ولا ريب أن صانعا صنعها وبانيا بناها.

ثم قال: ﴿أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾، وهذا أيضا من المستحيل أن يكون العبد موجدا خالقا لنفسه؛ فإن من لا يقدر أن يزيد في حياته بعد وجوده وتعاطيه أسباب الحياة ساعة واحدة، ولا أصبعا ولا ظفرا ولا شعرة كيف يكون خالقا

(١) مجموع الفتاوى (٥/٣٥٩).

لنفسه في حال عدمه)[1].

فالمخلوق لا بد له من خالق، والأثر لا بد له من مؤثر، والمحدَث لا بد له من محدِث، والموجَد لا بد له من موجِد، والمصنوع لا بد من صانع، والمفعول لا بد له من فاعل.

- قال تعالى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾[المؤمنون: ٩١] فلو أثبتنا للعالم خالقين؛ لكان كل خالق يريد أن ينفرد بما خلق، ويستقل به كعادة الملوك؛ إذ لا يرضى أن يشاركه أحد.

وإذا استقل به؛ فإنه يريد أيضا أمرا آخر، وهو أن يكون السلطان له لا يشاركه فيه أحد.

وحينئذ، إذا أرادا السلطان؛ فإما أن يعجز كل واحد منهما عن الآخر، أو يسيطر أحدهما على الآخر؛ فإن سيطر أحدهما على الآخر ثبتت الربوبية له، وإن عجز كل منهما عن الآخر زالت الربوبية منهما جميعا؛ لأن العاجز لا يصلح أن يكون ربا[2].

وهذه قضايا بديهية جلية، يشترك في العلم بها جميع العقلاء، وهي من أعظم القضايا العقلية؛ فمن ارتاب فيها أو شك في دلالتها فقد برهن على اختلال عقله وضلاله.

رابعا: المراد بأخذ الميثاق وأدلته، والرد على من خالف إجمالًا.

قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٢-١٧٤].

لقد اختلفت أقوال أهل العلم في تفسير هذه الآيات وبيان المراد منها. فمنهم من يرى أنها تشير إلى ما نصب الله تعالى لبني آدم من الآيات الكونية الدالة على وحدانية الله تعالى وربوبيته. ومنهم من يرى أن فيها بيانا للفطرة التي فطر الله الناس عليها، وهي هادية إلى معرفة الله وعبادته إن سلمت من المعوقات والآفات التي تغير الفطرة وتفسدها. ومنهم من يرى أن الله سبحانه وتعالى أخرج ذرية آدم عليه السلام في عالم الغيب قبل عالم الشهادة، وأعطاهم القدرة على الفهم والكلام، فأقروا بواحدانية الله وربوبيته، وبذلك أخذ الله عليهم العهد والميثاق، وأن عليهم أن يستمروا على ذلك إلى يوم القيامة. وهذا الأخير هو مذهب أهل الحديث، قال ابن الأنباري: (مذهب أهل الحديث وكبراء أهل العلم في هذه الآية أن الله أخرج ذرية آدم من صلبه وأصلاب أولاده، وهم في صور الذر، فأخذ عليهم الميثاق: أنه خالقهم، وأنهم مصنوعون. فاعترفوا بذلك وقبلوا. وذلك بعد أن ركب فيهم عقولا عرفوا بها ما عرض عليهم كما جعل للجبل عقلا حين خوطب، وكما فعل ذلك للبعير لما سجد، والنحلة حتى سمعت وانقادت حين دعيت)[3].

---

(١) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٢/٤٩٣).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد (١/١٣-١٤).

(٣) ذكره ابن القيم في (الروح ص: ٢٩٥)؛ والقنوجي في (فتح البيان ٥/٧٤)؛ وبواسطة ابن القيم ذكره الألباني في (السلسلة الصحيحة ٤/١٦١).

وقال الشيخ أبو بكر جابر الجزائري –حفظه الله تعالى-: (لقد حاول كثيرون التخلص من قضية أخذ الرب تعالى من ظهر آدم ذريته وإشهادهم على أنفسهم، ونطق الأرواح وشهادتها، ولا داعي لهذا ما دامت الأحاديث والآثار كثيرة، وقدرة الله تعالى صالحة لكل شيء، ولا يعجزها شيء، ما هي النملة؟ وقد أنطقها الله فنطقت وأفصحت...، أمع هذا يحاول إبطال الأحاديث وتأويل الآية على غير ظاهرها رجل من أهل العلم؟)(١).

فلا شك أن الله تعالى أخذ الميثاق على جميع البشر بأنه ربهم وأشهدهم على أنفسهم بذلك، كما دلت على ذلك الآيات المذكورة، وهو الذي تدل عليه الأحاديث النبوية، قال حافظ بن أحمد الحكمي: (الميثاق الذي أخذه الله تعالى عليهم حين أخرجهم من ظهر أبيهم آدم عليه السلام ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ الآيات وهو الذي قاله جمهور المفسرين –رحمهم الله- في هذه الآيات، وهو نص الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما)(٢).

فعن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إن الله يقول لأهون أهل النار عذابا: لو أن لك ما في الأرض من شيء كنت تفتدي به؟ قال: نعم. قال: فقد سألتك ما هو أهون من هذا وأنت في صلب آدم: أن لا تشرك بي، فأبيت إلا الشرك»(٣).

قال الحافظ ابن حجر: (قوله: «وأنت في صلب آدم» إن فيه إشارة إلى قوله تعالى:﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية)(٤)؛ فهذا الحديث النبوي يدل على أن الله تعالى أخذ العهد والميثاق من بني آدم على ربوبيته ووحدانيته قبل أن يخرجهم إلى هذا العالم، وأن ذلك الميثاق كان بالقول والسؤال والجواب إذ قوله ﷺ: «فقد سألتك ما هو أهون من هذا...» لا يفهم منه غير ذلك.

قال القاضي عياض: (هذا تنبيه على ما جاء في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ فهذا الميثاق الذي أخذ عليهم في صلب آدم، فمن وفى به بعد وجوده في الدنيا فهو مؤمن، ومن لم يف به فهو الكافر. ومراد الحديث –والله أعلم ونبيه-: قد أردت منك هذا وأنت في صلب آدم ألا تشرك بي حين أخذت ذلك الميثاق عليك، فأبيت إذ أخرجتك إلى الدنيا إلا الشرك)(٥).

وعن مسلم بن يسار الجهني أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سئل عن هذه الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]. فقال عمر بن الخطاب: سمعت رسول الله ﷺ يسأل عنها فقال رسول الله ﷺ: «إن الله تبارك وتعالى خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه، فاستخرج منه ذرية، فقال: خلقت هؤلاء للجنة، وبعمل أهل الجنة يعملون. ثم مسح

---

(١) نهر الخير على أيسر التفاسير (٢٦١/٢) مطبوع مع أيسر التفاسير.

(٢) معارج القبول (٩٢/١-٩٣).

(٣) أخرجه البخاري (ك: الأنبياء، ح: ٣١٥٦)، واللفظ له؛ ومسلم (ك: صفة القيامة والجنة والنار، ح: ٢٨٠٥).

(٤) فتح الباري (٣٦٩/٦).

(٥) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣٣٧/٨).

ظهره، فاستخرج منه ذرية، فقال: خلقت هؤلاء للنار، وبعمل أهل النار يعملون». فقال رجل: يا رسول الله! ففيم العمل؟ قال: فقال رسول الله ﷺ: «إن الله إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة، حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة، فيدخله به الجنة. وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار، حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار، فيدخله به النار»[1].

وعن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «خلق الله تعالى آدم حين خلقه، فضرب كتفه اليمنى، فأخرج ذرية بيضاء، كأنهم الذر، وضرب كتفه اليسرى، فأخرج ذرية سوداء، كأنهم الحمم، فقال للذي في يمينه: إلى الجنة ولا أبالي. وقال للذي في كفه اليسرى: إلى النار ولا أبالي»[2].

وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن العزل، فقال: «لا عليكم أن لا تفعلوا، إن تكن مما أخذ الله منها الميثاق، فكانت على صخرة لنفخ فيها الروح»[3].

وعن عبد الرحمن بن قتادة السلمي، وكان من أصحاب النبي ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خلق الله آدم ثم أخذ الخلق من ظهره، فقال: هؤلاء في الجنة، ولا أبالي، وهؤلاء في النار، ولا أبالي. قال قائل: يا رسول الله! فعلى ماذا نعمل؟ قال: على مواقع القدر»[4].

وعن هشام بن حكيم ﷺ أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! أنبتديء الأعمال أو قد قضى القضاء؟ فقال رسول الله ﷺ: «إن الله أخذ ذرية آدم من ظهره ثم أشهدهم على أنفسهم: ألست بربكم؟ قالوا: بلى. ثم أفاض في كفيه، فقال: هؤلاء في الجنة وهؤلاء في النار. أما أهل الجنة فميسرون لعمل أهل الجنة. وأما أهل النار فميسرون لعمل

---

(1) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (ك: القدر، ح: ١٥٩٣)؛ بإسناده إلى مسلم بن يسار عن عمر بن الخطاب مرفوعا. ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد (٣٩٩/١ ح: ٣١١)؛ وأبو داود (ك: السنة، ح: ٤٧٠٣)؛ والترمذي (أبواب التفسير، ح: ٣٠٧٥)، وابن حبان كما في الإحسان (ك: التاريخ، ح: ٦١٦٦)؛ والحاكم (ك: الإيمان، ٢٧/١ وك: التفسير، ٣٢٤/٢-٣٢٥ وك: التاريخ، ٥٤٤/٢-٥٤٥)؛ والبيهقي في (الأسماء والصفات ١٤٣/٢-١٤٥ ح: ٧١٠) وغيرهم. والحديث في إسناده كلام ولكنه معناه صحيح ثابت عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة، انظر للتفصيل: المسائل العقدية المتعلقة بآدم عليه السلام (١٠٣٩/٢-١٠٤١).

(2) أخرجه الإمام أحمد (٤٨١/٤٥ ح: ٢٧٤٨٨)، واللفظ له؛ والبزار كما في (كشف الأستار ٢١/٣ ح: ٢١٤٤)؛ وابن عساكر في (تاريخ مدينة دمشق ٣٩٧/٧ في ترجمة آدم برقم: ٥٧٨) قال البزار: (لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، وإسناده حسن). وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد ١٨٥/٧): (رواه أحمد والبزار والطبراني ورجاله رجال الصحيح). وقال البوصيري في (إتحاف الخيرة المهرة ٥١٦/١٠ ح: ١٠٢٧٢): (رواته ثقات). وقال الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة ١١٤/١ ح: ٤٩): "إسناده صحيح".

(3) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (ك: الطلاق، ح: ١٢٣٩)؛ وسعيد بن منصور في سننه (الأعراف الآية: ١٧٢، ١٦٧/٥ ح: ٩٦٩)، واللفظ له؛ وأحمد (١٨٨/١٨ ح: ١١٦٤٥)؛ والنسائي في الكبرى (ك: العتق، ح: ٥٠٤٥)؛ وابن حبان كما في الإحسان (ك: النكاح، ح: ٤١٩٣) وغيرهم من طرق كثيرة بألفاظ مختلفة. انظر: التخريج المفصل للحديث من قبل الدكتور سعد آل حميد في تحقيقه لكتاب سنن سعيد بن منصور (١٦٧/٥-١٧٠) وقد حكم على الحديث المذكور بقوله: (سنده حسن لذاته والحديث صحيح لغيره)، وهو كما قال .

(4) أخرجه أحمد (٢٠٦/٢٩ ح: ١٧٦٦٠)؛ وابن حبان كما في الإحسان (ك: البر والإحسان، ح: ٣٣٨)، واللفظ له؛ والحاكم (ك: الإيمان ٣١/١)، وقال: (هذا حديث صحيح...) ووافقه الذهبي على شرطهما إلى الصحابي. قال الهيثمي في مجمع الزائد (١٨٦/٧): (رواه أحمد ورجاله ثقات) وقال محققو المسند: (صحيح لغيره وإسناده مضطرب) وهو لعله الحديث الآتي وهو حديث هشام بن حكيم ، وقد فصل الكلام عن اضطرابه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه علي تفسير الطبري (٢٤٤/١٣-٢٤٨ ح: ١٥٣٧٧)؛ والشيخ عبد العزيز العثيم في (أخذ الميثاق ص: ٢١-٢٤ ح: ٣).

أهل النار»[1].

فهذه الأحاديث المذكورة فيها دلالة واضحة على أن الله تعالى أخرج ذرية آدم من ظهره في عالم الغيب، وأنه سبحانه وتعالى أشهدهم على أنفسهم وأخذ منهم العهد والميثاق، وأنهم اعترفوا بوحدانية الله تعالى وربوبيته، وأقروا بذلك بقولهم: بلى. وبه يتبين بطلان دعوى من زعم أنه ليس هناك إخراج للذرية من ظهر آدم عليه السلام في عالم الغيب أو أن هذا الإشهاد والميثاق كان من باب التمثيل ولم يكن من باب الواقع والحقيقة، وأنه إقرار حالي دون القالي حسب زعمهم، أو أنه لم يثبت عن النبي ﷺ حديث يدل على أخذ الميثاق من بني آدم في عالم الذر بالإشهاد والاستنطاق.

ويمكن الجمع بين الأقوال الواردة في تفسير الآيات بأن يقال بالإشهاد والاستنطاق وأخذ الميثاق في عالم الذر، كما جاء ذلك في الأحاديث النبوية بالتفصيل، وأن الفطرة التي فطر الله الناس عليها، والتي تشهد بأن الله هو الرب وحده، لا شريك له، فهي من آثار ذلك الميثاق[2]، وأن الأدلة التي نصبها الله تعالى في الكون من سماء وأرض وجبال وبحار... وما إلى ذلك من المخلوقات الكثيرة العجيبة الدالة على كونها مخلوقة مربوبة، والدالة على وحدانية الله وربوبيته واستحقاقه وحده العبادة كلها، فهذا مما يؤكد ما دلت عليه الفطرة، وبهذا تنسجم الأقوال[3] إلا أنه لا يصح أن يقال المقصود بها الأدلة الكونية فقط أو الفطرة فقط أوهما معا دون القول بأخذ الميثاق والإقرار والاستنطاق[4].

خامسا: ثمرات الإيمان بتوحيد الربوبية: الإيمان بتوحيد الربوبية وحده لا يكفي العبد للدخول في الإسلام، والنجاة يوم القيامة، وذلك لأن المشركين الذين أرسل إليهم النبي ﷺ كانوا يقرون به، ولم يكونوا يعتقدون أن أصنامهم وآلهتهم هي التي خلقت السماوات والأرض أو أنها تدبر أمر هذا الكون، بل كانوا يعتقدون أن خالق جميع المخلوقات ومالكها ومدبرها هو الله وحده، قال تعالى: قال تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾[العنكبوت: ٦١] وقال تعالى: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴾ [يونس: ٣١-٣٢]إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أنهم كانوا يعلمون أن جميع ذلك لله وحده، ولم يكونوا بذلك مسلمين؛ بل قال تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾[يوسف: ١٠٧]. قال مجاهد في الآية: إيمانهم بالله قولهم: إن الله خلقنا ويرزقنا ويميتنا، فهذا إيمان مع شرك عبادتهم غيره. وعن ابن عباس وعطاء والضحاك نحو ذلك، فتبين أن الكفار يعرفون الله ويعرفون ربوبيته، وملكه وقهره، وكانوا مع ذلك يعبدونه ويخلصون له أنواعًا من العبادات كالحج والصدقة

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/٧٣-٧٤ ح: ١٦٨-١٦٩)؛ والبزار كما في (كشف الأستار ٣/٢٠ ح: ٢١٤٠)؛ والطبري في تفسيره (٩/١١٧)؛ والطبراني في (الكبير ٢٢/١٦٨-١٦٩ ح: ٤٣٤- ٤٣٥)، واللفظ له؛ والآجري في (الشريعة ٢/٧٤٨-٧٥٠ ح: ٣٣٠)؛ والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/١٤٥-١٤٨ ح: ٧١١-٧١٢) وغيرهم . وإسناده لا ينزل عن درجة الحسن، انظر للتفصيل: المسائل العقدية المتعلقة بآدم عليه السلام (٢/١٠٤٣-١٠٤٤).

(٢) انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/١٦٣).

(٣) انظر: التمهيد (١٨/٩٨)، ومعارج القبول (١/٩٢-٩٤).

(٤) انظر للتفصيل: المسائل العقدية المتعلقة بآدم عليه السلام للدكتور ألطاف الرحمن بن ثناء الله (٢/١٠٠٩-١٠٦٧).

والذبح والنذر والدعاء وقت الاضطرار ونحو ذلك.

ولكن هذا التوحيد يستلزم توحيد الألوهية والعبادة، وذلك بأن يقال لهؤلاء المشركين وأمثالهم بأنكم إذا كنتم تعلمون وتقرون وتؤمنون بأنه لا خالق ولا مالك ولا مدبر إلا الله تعالى، وأنه هو الذي يأتي العباد بما ينفعهم، ويدفع عنهم ما يضرهم، أنه لا شريك له في شيء من ذلك، فلماذا تعبدون غيره، وتجعلون معه آلهة أخرى؟ فهذا الإقرار يفيد الدعاة ويعينهم في الاحتجاج على المشركين وأمثالهم الذين يقرون بالربوبية لله تعالى ولكن يشركون في العبادة والألوهية، ويبين تناقض المشركين واضطرابهم، ويدعوهم إلى النظر والتأمل، ويلزمهم ويحثهم على القيام بتوحيد العبادة والتخلص من الشرك، ويسهل لهم سبيل ذلك، وبالله التوفيق.

ثالثا: أصول أهل السنة والجماعة في الرد على المخالفين في توحيد الربوبية:

أولا: مظاهر الانحراف في توحيد الربوبية، والرد عليها: الانحراف في نوع من التوحيد يقتضي الانحراف في بقية أنواعه، وأفراد هذا الانحراف ومظاهرها كثيرة، ويمكن تلخيص مظاهر انحراف توحيد الربوبية فيما يأتي:

الأول: إنكار وجود الله تعالى، وهذا ما يطلق عليه أهل العلم شرك التعطيل.

الثاني: من لم ينكر وجود الله، ولكنه اعتقد أن معه شريكا فيما يختص به من الخلق والملك والتدبير.

ومعرفة الرب والإقرار بوجوده والقيام بعبادته أمر فطري، فقد وجدت في التاريخ مدن بلا حصون، ومدن بلا قصور، ومدن بلا مدارس، ولكن لم توجد أبدا مدن بلا معابد، ولذلك إنكار من ينكر وجود الله تعالى إنما يكون من باب المكابرة فقط. قال تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗا﴾ [النمل: ١٤]، وأما شرك التشريك، فهذا وإن قال به المجوس القائلين بخالقية النور والظلمة ولكنهم يفضلون النور على الظلمة.

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين: (لم يقل أحد من المخلوقين: إن للعالم خالقين متساويين. فلم يجحد أحد توحيد الربوبية، لا على سبيل التعطيل، ولا على سبيل التشريك، إلا ما حصل من فرعون؛ فإنه أنكره على سبيل التعطيل مكابرة، فإنه عطل الله من ربوبيته وأنكر وجوده، قال تعالى حكاية عنه: ﴿فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾[النازعات:٢٤]، ﴿مَا عَلِمۡتُ لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرِي﴾[القصص: ٣٨]. وهذا مكابرة منه لأنه يعلم أن الرب غيره، كما قال تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗا﴾ [النمل: ١٤] وقال تعالى حكاية عن موسى وهو يناظره: ﴿قَالَ لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الاسراء: ١٠٢] فهو في نفسه مقر بأن الرب هو الله – عز وجل-.

وأنكر توحيد الربوبية على سبيل التشريك المجوس، حيث قالوا: إن للعالم خالقين هما الظلمة والنور، ومع ذلك لم يجعلوا هذين الخالقين متساويين. فهم يقولون: إن النور خير من الظلمة؟ لأنه يخلق الخير، والظلمة تخلق الشر، والذي يخلق الخير خير من الذي يخلق الشر. وأيضا؛ فإن الظلمة عدم لا يضيء، والنور وجود يضيء، فهو أكمل في ذاته. ويقولون أيضا

بفرق ثالث، وهو: أن النور قديم على اصطلاح الفلاسفة، واختلفوا في الظلمة: هل هي قديمة، أو محدثة؛ على قولين)[1].

القسم الثالث: اللاأدرية: وهم الذين يقولون: لا أدري، هل يوجد رب خالق أم لا؟

القسم الثالث: الذين يزعمون أن خالق الكون بعد خلقه له تخلى عنه وتركه يسير بنفسه، دون مراقبة وتدخل وتدبير منه، وأن خالق الكون في زعمهم أشبه ما يكون بصانع الساعة يصنعها ويضبطها ويتركها بعد ذلك، وهي بنفسها تدور بكل دقة، وهذا تشبيه (نيوتن)، وعلى هذا بإمكان المرءِ أن يؤمن بالخالق إن شاء كما يمكن أن يتجاهله إذ لا علاقة له بحركة الحياة ولا بتدبير الكون، وهذا في الظاهر إثبات للرب الخالق، ولكنه في الحقيقة عزل للخالق عن خلقه، وإنكار لملكه ولتدبيره له.

وهذه النظرية أشبه ما تكون بمقالة الفلاسفة الذين جعلوا الربوبية لما سموه بالعلة التامة التي يكون معلولها معها ولا يتخلف عنها، والعالم عندهم معلول العلة التامة، فالرب الذي يسمونه العلة لم يخلق العالم ابتداء، بل العالم معلول للرب، وليس للرب فيه فعل ولا تدبير ولا علم له بما يجري فيه، وكل ما بين العلة التامة ومعلولها من صلة أنها مبدأ حركة معلولها.

ثانيا: الإلحاد: المراد به، وصوره القديمة والمعاصرة، والرد عليها.

أ- معنى الإلحاد: الإلحاد في اللغة: الميل عن القصد.

معنى الإلحاد في الاصطلاح: إنكار وجود الله تعالى.

والملحدون: هم الذين لا يؤمنون بوجود الله تعالى، فضلا عن وحدانيته في ربوبيته وألوهيته.

ويقولون: إن الكون وُجِدَ بلا خالق، وبالتالي يكفرون بالرسل ويجحدون الأديان.

ب- صور الإلحاد: الإلحاد له صورة كثيرة، وفيا يلي ذكر شيء منها:

١- من صور الإلحاد في القديم: الإلحاد في القديم لم يكن منتشرا، وإنما كان في شرذمة قليلة من البشر، منهم:

أ- الفلاسفة القائلون بقدم العالم وإنكار الصانع.

ب- فرعون، وهو أشهرهم، قال تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[الشعراء: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿ قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴾[الشعراء: ٢٩] وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [القصص: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿ فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[النازعات: ٢٤]، وفرعون هذا لم يكن له ولد، ولذلك ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾[القصص: ٩]، والذي ما استطاع أن ينجب ولدا كيف يكون ربا؟ بل هو مات غرقا هو جنوده ولم يستطع أن ينجو بنفسه فضلا أن ينجي غيره فيكف يكون ربا؟ وإنكاره للرب إنما كان من باب المكابرة، لا غير، وقد سبق التنبيه على ذلك، وكان قد اعترف بالرب حين أدركه الغرق، قال

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد (١/١٢-١٣).

تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴿٩٠﴾ ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ قَبۡلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴾ [يونس: ٩٠-٩١].

ج- طائفة من مشركي العرب الذين يقال لهم الدهرية، وهم الذين قال الله فيهم: ﴿ وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [الجاثية: ٢٤]، قال الطبري: (يقول تعالى ذكره مخبرا عن هؤلاء المشركين أنهم قالوا: وما يهلكنا فيفنينا إلا مر الليالي والأيام وطول العمر، إنكارا منهم أن يكون لهم رب يفنيهم ويهلكهم)[١].

د- غلاة الصوفية: القائلين بوحدة الوجود، فقد نقل عن أبي يزيد البسطامي المتوفى ٢٦١هـ شطحات مثل قوله: سبحاني، وما في الجبة إلا الله[٢]. وعن الحسين الحلاج المتوفى ٣٠٩هـ أنه كان يقول: (أنا الحق) و(ما في الجبة إلا الله). يعني نفسه، وأيضا كان يقول:

سبحان من أظهر ناسوته   سر سنا لاهوته الثاقب

ثم بدا في خلقه ظاهرا   في صورة الآكل والشارب

حتى لقد عاينه خلقه   كلحظة الحاجب بالحاجب[٣]

وقال ابن عربي الطائي الأندلسي، المتوفى ٦٣٨هـ:

فيحمدني وأحمده: ويعبدني وأعبده[٤].

وقال عبد الكريم بن إبراهيم الجيلي المتوفي ٨٣٢هـ:

لي الملك في الدارين لم أر فيهما   سواي، فأرجو فضله، أو فأخشاه

وقد حزت أنواع الكمال، وإنني   جمال جلال الكل، ما أنا إلا هو[٥].

إلى غير ذلك من شطحاتهم وكفرياتهم فإنهم يزعمون القول بوحدة الوجود، وأن كل الوجود واحد، وأنه ما في الوجود إلا هو، وإذا قلت: خالق ومخلوق، وعابد ومعبود، فهذا شرك لأنك عددت، والاثنينية عندهم شرك..

هـ- ومن صور الإلحاد في العصر الحديث: في العصر الحديث انتشر الإلحاد انتشارا كبيرا، وقد تبنته الدول، وفيما يلي الإشارة إلى صور منها.

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٢١/٩٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٨٨ ترجمة: أبي يزيد البسطامي برقم: ٤٩)، وميزان الاعتدال (٢/٣٤٦، برقم: ٤٠٣٥) ولسان الميزان (٣/٢١٤)، وفي ثبوت هذه الأقوال عنه نظر وقد أشار إلى ذلك الذهبي في الميزان وابن حجر في اللسان في المكان المحال إليهما.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/٣٢٥ ترجمة: الحلاج برقم:)،.

(٤) انظر: هذه هي الصوفية (ص: ٦٧) نقلا من كتابه فصوص الحكم (١/٨٣).

(٥) انظر: هذه هي الصوفية (ص: ٦٨) نقلا من كتابه الإنسان الكامل (١/٢٢).

العلمانية، وهي التي تعني بناء المجتمع على أسس مادية، لا علاقة للدين بها.

الوجودية: وهي التي تدعو إلى إبراز قيمة الفرد وحريته وقدرته على أن يفعل ما يريد.

الوضعية: وهي التي تنكر أي معرفة تتجاوز التجربة الحسية.

الشيوعية: وهي التي تقرر أن لا إله، وأن الحياة مادة.

الداروينية: وهي التي تقرر نظرية التطور والارتقاء.

القومية: وهي التي تدعو إلى جمع الناس والولاء لهم وتوحيد كلمتهم على أساس اللون أو العرق أو اللغة أو التراب وإحلالها محل رابطة الدين، وفي ذلك يقول قائلهم من الدعاة إلى القومية العربية:

هبوني عبدا يجعل العرب أمة...وسيروا بجثماني على دين برهم

سلام على كفر يوحد بيننا...وأهلا وسهلا بعده بجهنم.

ثالثا: قواعد في الرد على المخالفين في الربوبية:

١- الاتساق والانسجام في نظام الكون دليل الإرادة والحكمة والوحدة: إن الناظر في هذا الكون الفسيح يجد انسجاما تاما واتساقا عاما، لا تضاد ولا تنافر، وإنما هي مخلوقات رتب خلقها وإيجادها وجميع شؤونها، بحيث تدل على موجدها الأحد الفرد الصمد، وهي توحي بحكمة عامة وغاية عظيمة في خلقها وإيجادها.

٢- تعدد الأرباب يقتضي ويؤدي إلى التفرق والفساد: هذا أمر واضح، قال تعالى: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩] وقال تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓا۟ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴿٢١﴾ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢١ – ٢٢] وقال تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١]

٣- وجوب التباين بين الخالق والمخلوق وعدم التساوي بينهما: الخالق خالق والمخلوق مخلوق، فالخالق لا يكون مخلوقا، والمخلوق لا يكون خالقا، ولا يمكن الجمع والتساوي بينهما بحيث يكون خالقا ومخلوقا؛ فلا بد من التباين والانفصال بينهما، ولا بد أن يكون أحدهما أعلى وأقوى وأقدر فيكون هو الرب دون الثاني.

٤- فاقد الشيء لا يعطيه: إن المخالفين في توحيد الربوبية تارة ينسبون الخلق والتدبير إلى الدهر، وتارة ينسبون إلى الطبيعة، وتارة ينسبون إلى الصدفة، وتارة ينسبون إلى الكواكب، وتارة ينسبونه إلى المادة، وتارة إلى الأجرام السماوية، وتارة إلى العقل العاشر، والعقل الفعال، والعلة التامة، والعلة الفاعلة ولكن هذه كلها لا توصف بالحياة ولا بالعقل، وبعض هذه الأشياء وهمية ذهنية لا وجود لها في الخارج، ومن المعلوم أن فاقد الشيء لا يعطيه، فلا يصح أن ينسب الخلق والإحياء والتدبير وغير ذلك إلى شيء منها.

رابعا: أبرز الشبهات للمخالفين في توحيد الربوبية، والرد عليها، مع تطبيق ما درسه الطالب في قواعد

الرد على المخالفين في الربوبية على هذه الشبهات: المخالفون في توحيد الربوبية لهم شبهات كثيرة، وخاصة الملاحدة منهم، وفيما يلي ذكر جملة من تلبيسات الملاحدة ومغالطاتهم:

١- أنه إذا قيل لهم: أن كل حادث لا بد له من محدث، وأن كل ما وجد من عدم فلا بد له من خالق، ولا بد له من موجد، فيقولون ويسألون بكل غباء: سلمنا بأن الله خلق كل شيء، فمن خلق الله؟ ولم لا يطبق قانون السببية عليه أيضا؟

ولكن هذا سؤال فاسد في أصله، وذلك لأنه سلم أن الله خالق، ثم يقول: من خلق الله؟ فيجعل منه خالقا ومخلوقا في الجملة نفسها، هذا تناقض واضح، فإن الخالق لا يمكن أن يكون مخلوقا والمخلوق لا يمكن أن يكون خالقا.

٢- هل يستطيع الله خلق صخرة لا يستطيع حملها؟ فإن قيل: لا يستطيع، قالوا: كيف يكون ربا وهو عاجز عن الخلق؟، وإن قيل: يستطيع، قالوا: كيف يكون ربا وهو عاجز عن الحمل؟، فهذا السؤال فيه مغالطة كبيرة، والهدف منه تشكيك المؤمن في قدرة الله تعالى، وبالتالي تشكيكه في وجوده سبحانه.

ولكن هذا السؤال فاسد، يفسد بعضه بعضا، وينقض أوله آخره. لأنه من البديهي أن من قدر على أن يخلق صخرة ويوجدها من العدم فهو قادر على حملها من باب أولى. فالله عز وجل على كل شيء قدير، فهو قادر على خلق أي صخرة مهما بلغت في الكبر، وعلى حملها أيضا، وهذا هو الكمال. وإذا كنت أيها الملحد تعتبر الكمال عجزا، فهذه مشكلة في عقلك تحتاج إلى علاج.

٣- يزعمون أن في الإسلام أشياء متناقضة تتعارض مع العقل، ويوردون على هذا شبها، منها على سبيل المثال ما جاء عن أبي ذر الغفاري ﷺ قال: كنت مع النبي ﷺ في المسجد عند غروب الشمس، فقال: يا أبا ذر أتدري أين تغرب الشمس؟ قلت: الله ورسوله أعلم. قال: فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش، فذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ﴾ [يس: ٣٨][1].

وأهل الإيمان ليس عندهم أدنى شك في التسليم لما جاء في هذا الحديث، ويعتقدون بصدق ما جاء فيه، فإنه من كلام الصادق المصدوق ﷺ، ومعناه عندهم: أن الشمس خلال جريها في فلكها في الفضاء وفي مكان معين منه تكون ساجدة لله تحت العرش، ولا شك أن جميع الفضاء وما فيه من الأجرام والأفلاك تحت العرش، وإن كنا لا نعرف كيفية هذا السجود. قال تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱلطَّيۡرُ صَٰٓفَّٰتٖۖ كُلّٞ قَدۡ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسۡبِيحَهُۥۗ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِمَا يَفۡعَلُونَ ﴾ [النور: ٤١]، وقال تعالى: ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا ﴾[الإسراء: ٤٤]

فالملاحدة يشغبون على المسلمين بهذا الحديث مع أنهم لو لزموا الإنصاف لكانوا أولى بالتشغيب، فأي القولين أولى بالقبول عند أهل العقول؟ القول بأن شمسا ذات جرم كبير جدا وحرارة عظيمة جدا، تسبح في الفضاء بانتظام

([1]) أخرجه البخاري (ك: التفسير، سورة يس، ح: ٤٨٠٢).

في مسار محدد لا تخرج عنه قيد شعرة، وأن هذه الشمس حدثت صدفة من غير خالق خلقها ويدبرها!

أم القول بأن الشمس التي خلقها الخالق العظيم القدير وصرّفها حيث شاء، جعلها تسجد تحت العرش في مكان معين دون أن نلحظ ذلك أو ندرك حقيقته؟

لا شك أن القول الثاني أولى بالقبول عند كل عاقل.

وهكذا جميع إيراداتهم وتلبيساتهم ومغالطاتهم باطلة، ولا يقبلها ولا يقرها العقل السليم البتة.

الصدفة والانفجار لدى الملاحدة: يزعم الملاحدة أن أصل الخلق كان كُرَيَّة بسيطة ذات خلية واحدة، وهي صغيرة كرأس الدبوس، كانت تسبح في اللازمان واللامكان، ثم انفجرت فجأة قبل (١٥) مليار سنة! فنتج عن هذا الانفجار تكون هذا الكون بالتدريج، فأصل هذا الكون كله إذن: رأس دبوس هذا!

ولكن السؤال: من أين جاءت نقطة الدبوس هذه؟ ليس له جواب عندهم البتة، ولا يستطيعون أن يجيبوا عنه إجابة مقنعة إلى يوم القيامة.

ثم إن هذه الكرية لماذا قررت الانفجار فجأة؟ وكيف يُنْتِج الانفجار نظاما بديعا؟ وهل الانفجار يناسب النظام؟

فقد يقول الملحد بأنه حصلت تفاعلات أنتجت خلايا اجتمعت فتكونت بعد الانفجار بهذا النظام البديع في كل شيء.

وهذا الجواب منهم شبيه بدعوى تحول دراجة أطفال ذات ثلاث عجلات إلى طائرة فخمة متطورة إثر تعرضها لسلسلة من الحوادث العشوائية، ولكن السؤال هنا: كيف حصل هذا الاجتماع للخلايا؟ وكيف وجدت الحياة من جماد؟ وكيف أنتجت نقطة من مادة جامدة حياة كاملة وعقلا ومدارك ومشاعر؟ والقاعدة أن فاقد الشيء لا يعطيه.

فيقول الملحد: إن ذلك حصل تلقائيا وصدفة من غير إرادة من أحد.

فبالصدفة في زعمهم وجدت الأرض، وبالصدفة وجدت السماوات، وبالصدفة وجدت الأنهار، وبالصدفة وجدت الأشجار...بالصدفة وبالصدفة... الحيوانات، البهائم، الأسماك، الطيور، الإنسان...كل شيء وجد عندهم بالصدفة.

فالصدفة عند الملاحدة بمثابة الرب المكوِّن لهذا الكون، وهي الملجأ الأخير عندهم، ولكنها فرضية وهمية وباطلة بلا شك، فإنه لو وضعت مجموعة من الآلات الكاتبة والأوراق أمام مجموعة من الأطفال، ليعبثوا ويلعبوا بها، فهل من الممكن أن نجد بعد فترة أمام كل طفل وآلةٍ قصيدةً رائعة تنافس قصائد كبار الشعراء؟ وإذا وضعنا في صندوق قصاصات صغيرة مكتوب في كل واحدة منها حرف، ثم رج الصندوق رجا شديدا، ثم فتح، فهل يصدق عاقل بأن الحروف تجمعت فكونت كتابا علميا دقيقا أو خطبة بارعة أو محاضرة حماسية أو قصيدة رائعة؟ ولو رمينا حجارة خلف ظهورنا واحدة تلو الأخرى، فهل يمكن أن نجد إذا التفتنا بيتا جميلا أو عمارة شامخة أو مبنى رائعا مثل مبنى: المسجد الحرام، أو المسجد النبوي أو كلية الدعوة أو غيرها من مباني الجامعة الإسلامية؟

الجواب في كل ما سبق عند كل عاقل: "لا"، وأما عند الملاحدة فـ"نعم"!!

إذن لا بد من تصميم وتخطيط وقصد وإرادة وهدف وغاية، والعقلاء كلهم متفقون على أن الصدفة لا تنتج نظاما، ولا يمكن أن تكرر نظاما واحدا، ولا يمكن أن تبرز فيها دائما آثار القصد والإرادة.

والطفل الصغير إذا ضرب من خلفه فجأة يسأل مباشرة دون تردد: من ضربني؟ لأنه يعلم بفطرته أن كل حادث لا بد له من محدِث، ويقول البدوي الذي لم تتغير فطرته: البعرة تدل على البعير، وآثار الأقدام تدل على المسير، فسماء ذات أبراج، وبحار ذات أمواج، وأرض ذات فجاج؟ كيف لا تدل على الصانع اللطيف الخبير العليم القدير؟ ولكن هؤلاء الملاحدة من شدة غباوتهم لا يفهمون ذلك، ويزعمون أن ذلك حصل صدفة دون إرادة من أحد.

والغريب أنهم يزعمون أن علومهم تجريبية، وأن تجاربهم وخبراتهم هي التي أوصلتهم على هذا ودلتهم عليه، فالسؤال لمن زعم ذلك من الملاحدة: هل أنت جربته، واختبرته؟ وهل كنت حاضرا وشاهدا لما حدث ذلك؟، وقد قال تعالى: ﴿ ۞ مَّآ أَشۡهَدتُّهُمۡ خَلۡقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَا خَلۡقَ أَنفُسِهِمۡ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلۡمُضِلِّينَ عَضُدٗا ﴾ [الكهف: ٥١]

إنهم لا يصدقون بأن آدم عليه السلام خلق من طين، وأن حواء خلقت من ضلعه، وأنه منهما تناسل البشر، لأنه غيب غير محسوس؛ ولكنهم يصدقون بأن أصل الإنسان خلية وجدت قبل ملايين السنين، ثم تطورت وصارت إنسانا، وهذا أيضا غيب بالنسبة لهم، لكنه مقبول عندهم، وهذا اضطراب واضح وتناقض صارخ، وتفريق بين متماثلين، فلماذا الأول مردود والثاني مقبول، وكلاهما من الغيب؟ أي الخبرين أولى بالقبول والتصديق؟ إنهم قبلوا الثاني لأن مصدره إلحادي، وهم تابعون في ذلك لشيوخهم من الملاحدة، وليس قائما على التجربة البتة.

ودعواهم بعدم الإيمان بما لا يرونه باطل غير صحيح، فهذه الروح التي في جسم الإنسان يعجز العقل والحس عن معرفة حقيقتها، كما يعجزان عن معرفة حقيقة العقل نفسه، وقل مثل ذلك في حقيقة الرؤى والأحلام، وحقيقة الجاذبية، والإلكترون وغير ذلك. ولا يستطيع ملحد إنكار هذه الأشياء مع عجز عقله وحسه عن معرفة كنهها وحقيقتها.

وماذا يقول الملاحدة: عن رجل غاب والده قبل ولادته، فلم يلقه في حياته، ولم يشاهده، فهل يقولون: إنه لا أب له، لأنه لم يلقه ولم يشاهده؟ أم يقولون: إن له أبا، وقد علمنا ذلك بالخبر، ولذلك العلوم ليست محصورة في العقل والحس فقط بل الأخبار الصادقة أيضا من مصادر العلم.

والحاصل: أن الملاحدة لا يقولون ما يقولون في هذا الباب من باب التجربة والعلم واليقين بل يكون ذلك من باب التخمين والظنون والمكابرة، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾[غافر: ٥٦]، وأدلة الكتاب والسنة والعقل السليم والفطرة السليمة دالة على بطلان قولهم، ﴿وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

هذا، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأزواجه وأصحابه وسلم تسليما كثيرا، ووفقني الله وإياكم لما يحب ويرضى، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محبكم والداعي لكم:

د. ألطاف الرحمن بن ثناء الله

مدرس مادة التوحيد١